جامعة العربي التبسي – تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم:التاريخ والآثار

LARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSITY
UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA-

الميدان: علوم إنسانية واجتماعية
الشعبة:علوم إنسانية
التخصص:تاريخ الثورة الجزائرية

أزمات الهيئات القيادية للثورة التحريرية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958_1962 أنموذجا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر " ل.م.د "

دفعـــة: 2019

إعداد الطلبة :
1_مسلوب إيهاب
2_دريد شمس الدين

إشراف الأستاذ :
بخوش الجودي

لجنـــة المناقشـــة:

الاســـــم واللقـــــب	الرتبـــــة العلميـــــة	الصفـــــــــة
عسول صالح	أستاذ محاضر –أ–	رئيســـــــــا
بخوش الجودي	أستاذ مساعد –أ–	مشرفـــا ومقررا
بليدي خليدة	أستاذ محاضر –ب–	عضوا ممتحنـــا

السنة الجامعية: 2019/2018م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾

صدق الله العظيم

• المجادلة : 11•

نتقدم بخالص الشكر الجزيل والعرفان بالجميل والاحترام والتقدير

لمن اختصنا بالنصح والإرشاد و التوجيه

أستاذنا المشرف الفاضل الجودي بخوش.

والشكر موصول أيضا لكل أساتذة قسم التاريخ على نصائحهم وتوجيهاتهم ونخص بالذكر

البروفيسور بوبكر حفظ الله ، وكذلك اللجنة

الموقرة التي سنحظى بمناقشتها لمذكرتنا .

و لأولئك المخلصين الذين لم يألوا جهدا في مساعدتنا من قريب أومن بعيد ونخص بالذكر

الأستاذ فيصل فالتة من جامعة باتنة والأخ صابر عليمية .

المختصرات

❖ بالعربية

ص	الصفحة.
ج	جزء.
مج	مجلد.
دس	دون سنة.
دم	دون مكان.
دط	دون طبعة.
تر	ترجمة.
تق	تقديم.
تح	تحقيق.
تص	تصدير.
ح.م.ج.ج	الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

❖ الأجنبية :

P	Page
Op.cit	Ouvrage précité
C.C.E	Comité de coordination et d'exécution

C.O.M	Commandement des Opérations Militaires
C.N.R.A	Conseil National de la révolution Algérienne
E.M.G	Etat Major Général
G.P.R.A	Gouvernement Provisoire de la République Algérienne
O.S	Organisation Spécial
O.A.S	Organisation Armé Secrète
S.H.A.T	Service Historique de l'Armé de Terre

فهرس الموضوعات

الموضــوع	الصفحة
بسملة	
شكر وعرفان	
قائمة المختصرات	
الفهرس	
مقدمة	
تمهيد	**10**
الفصل الأول : أزمات الحكومة الجزائرية المؤقتة خلال الفترة 1958-1960	
المبحث الأول :إشكالية العلاقات بين الحكومة المؤقتة وقيادة الداخل.	**66**
المبحث الثاني: أزمة القيادة .	**99**
المبحث الثالث : نتائج الأزمات الداخلية على نشاط الحكومة المؤقتة الأولى.	**106**
الفصل الثاني : أزمات الحكومة الجزائرية المؤقتة خلال الفترة 1960-1962	
المبحث الأول : أزمة الخلاف الحدودي مع المغرب.	**117**
المبحث الثاني : أزمة الخلاف الحدودي مع تونس.	**126**
المبحث الثالث : خلاف الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان.	**139**
الخاتمة	**165**
الملاحق	**170**
المصادر والمراجع.	**181**

مقدمة

إن كتابة تاريخ الثورة الجزائرية يعد مسلكا صعبا يستوجب من الباحث الأخذ بالكثير من الحياد والموضوعية خاصة إذا ما تعلق الأمر بتناول القضايا الحساسة والشائكة التي لا تزال محل بحث من قبل المؤرخين وليس أدل على ذلك من الموضوع الذي اخترنا البحث فيه خلال هذه السنة الجامعية و المتمثل في بعض الخلافات و الصعوبات التي شهدتها الهيئات القيادية للثورة التحريرية وأبرزها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي تأسست في 19 سبتمبر 1958 نتيجة لظروف كثيرة جعلتها تتراكم وتزداد حدة حتى أصبحت أزمات ألمت بها كجهاز تنفيذي للثورة منذ نشأته إلى غاية الاستقلال.

وبقدر ما كان تأسيسها بعثا للدولة الجزائرية المغيبة منذ الاحتلال الفرنسي سنة 1830 ودفعا للقضية الجزائرية على مستوى المحافل الدولية ، إلى أن هذه الهيئة السياسية عرفت جملة من التناقضات و الخلافات التي دارت بين وزرائها والمرتبطة بجوانب سياسية وإيديولوجية وتنظيمية وهي خلافات طبعت أيضا العلاقات بينها وبين قادة الولايات الثورية في الداخل هذا من جهة ومع جيرانهم التونسيين والمغاربة فيما يتعلق بمواقفهم الرسمية السلبية المتخذة تجاه الثورة في إطار تحقيق غايات ومكاسب إستراتيجية معينة من جهة أخرى .

وتكمن أهمية الموضوع في محاولته الكشف عن مدى فعالية الثورة في تجاوز مشاكلها الداخلية في مرحلة من أعقد المراحل التي وقع فيها قادتها في العديد من التناقضات والصراعات الداخلية التي اختلفت باختلاف أسبابها وأطرافها كما تبرز أهمية هذا الموضوع أيضا في كونه يستعرض التحديات التي واجهت الحكومة المؤقتة بسبب الضغوطات التي مارستها حكومتي

تونس والمغرب من أجل تحقيق مطالب إقليمية على حساب الثورة رغم الخطوط الرئيسية الواردة في مواثيقها و التي تشدد على أن الهدف من الاستقلال هو استرجاع السيادة الوطنية غير منقوصة على كامل التراب الجزائري.

دوافع اختيار الموضوع :

إن اختيارنا لموضوع أزمات الحكومة الجزائرية المؤقتة خلال الفترة 1958_ 1962م كان وليد عدة دوافع ذاتية وعلمية موضوعية نوردها فيما يلي :

الدوافع الذاتية :

_ رغبتنا في استكشاف الموضوع من باب الفضول البحثي بعد أن أثار لدينا جملة من التساؤلات استحوذت على اهتمامنا خلال مرحلة الليسانس رأينا أن نجسدها في شكل بحث خلال مرحلة الماستر.

_ تأتي رغبتنا للمساهمة بهذا الموضوع كمحاولة بسيطة لسد الفراغ على مستوى المكتبة الجامعية لنقص الدراسات التي تغطي العراقيل والصعوبات التي تعرضت لها مؤسسات الثورة التحريرية الجزائرية .

الدوافع الموضوعية :

_نقص الدراسات الأكاديمية الجزائرية المتخصصة التي تناولت الموضوع وصعوبة البحث فيه لحساسيته كونه لا يتناول الأشخاص ولا يسمي الأحداث بمسمياتها اعتقادا من أن هذه القضايا تمس بسمعة الثورة وقيمتها التاريخية.

_من خلال هذا الموضوع أردنا الكشف عن بعض الأحداث التاريخية بعد إخضاعها لقواعد البحث العلمي بعيدا عن التوظيف السياسي والشخصي الذي يحاول من خلاله بعض الأطراف الإساءة لرموز الثورة وقادتها.

_ يسمح هذا الموضوع بإبراز الصعوبات التي واجهت الثورة التحريرية خلال الفترة من سنة 1958 إلى 1962 على المستويين الداخلي والخارجي والسبل التي انتهجتها في تجاوز هذه المشاكل و العراقيل.

إشكالية الموضوع :

إن موضوع أزمات الهيئات القيادية للثورة على قدر كبير من الأهمية التاريخية و العلمية فهو يميط اللثام عن مرحلة من المراحل الصعبة التي بلغتها الثورة خلال الفترة (1958_1962) على مستوى مؤسسة من مؤسساتها الميدانية وهي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بسبب مشكل الخلاف الداخلي بين قادتها وكذا بسبب المواقف السلبية التي سارت عليها حكومتي تونس والمغرب تجاه الثورة من أجل تحقيق مطامح قطرية كانت تخفي من ورائها مصالح إستراتيجية واقتصادية معينة وبناءا على ذلك يطرح الموضوع إشكالية مركزية تتمثل في الآتي :

ما مدى تأثير الأزمات الداخلية والخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على المسار السياسي والعسكري والدبلوماسي للثورة التحريرية؟

ولعل هذه الإشكالية التي سنحاول الإجابة عليها في هذا البحث تطرح بدورها جملة من الأسئلة الفرعية :

1_ فيما تمثلت الدوافع السياسية والعسكرية التي حملت قادة الثورة على تأسيس حكومة جزائرية مؤقتة وما مزايا هذا القرار التاريخي بالنسبة للثورة الجزائرية؟

2_ ما هي أسباب الخلافات التي حصلت على مستوى قيادة الحكومة المؤقتة من جهة وبينها وبين قادة الثورة داخل الجزائر من جهة أخرى؟

3_ هل مطالب الجارتين بخصوص تعديل الحدود تترجم بصدق طبيعة الدعم الذي قدمته هاتين الدولتين للثورة ولماذا ظهرت هذه المطالب خلال هذه الفترة بالذات وكيف تعاملت معها الحكومة المؤقتة ؟

وكمحاولة للإجابة عن هذه الإشكالية والتساؤلات المتفرعة عنها حاولنا تقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول الأول جاء كفصل يمهد للموضوع ثم فصلين آخرين تناولا صلب الموضوع ، بالإضافة لمقدمة وخاتمة ومجموعة من الملاحق لها صلة مباشرة بمتن الموضوع.

المدخل تطرقنا فيه للدواعي والظروف الداخلية والخارجية التي شهدتها الثورة غداة قيام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كما عرجنا فيه على حيثيات تأسيسها والنشاط السياسي والعسكري والدبلوماسي التي اضطلعت به خدمة للقضية الجزائرية.

لننتقل بعد ذلك لصلب الموضوع حيث جاء الفصل الأول ليعالج الأزمات التي عرفتها الحكومة الجزائرية المؤقتة بعد تأسيسها سنة 1958 الى غاية 1960 وقد عالجنا في المبحث الأول

أولى الأزمات التي واجهت قيادة الحكومة المؤقتة وقادة الثورة داخل الجزائر وعليه تناولنا في المبحث الأول قضية محمد لعموري في نوفمبر 1958 التي عرضت استقرار الحكومة المؤقتة للخطر في الخارج مرورا بالاجتماع الاحتجاجي الذي دعا اليه قائد الولاية الثالثة عميروش في ديسمبر 1958 بالقل في الولاية الثانية وهو الاجتماع الذي عد في نظر الحكومة المؤقتة مؤامرة عليها حسب ما ذهبت إليه بعض الدراسات التاريخية أما المبحث الثاني فتناولنا فيه مسألة الخلاف بين وزرائها حول بعض القضايا التي تتعلق بزمام المبادرة والقيادة داخل الحكومة كما حاولنا استعراض مختلف صور هذه الخلافات لنعرج في المبحث الثالث على أثر هذه الأزمات الداخلية على ديناميكية الحكومة أما بالنسبة للفصل الثاني فقد تناولنا فيه الأزمات التي تعرضت لها منذ سنة 1960 الى غاية سنة 1962 وقد جاء المبحث الأول ليعالج أزمة الخلاف الحدودي بين الجزائر والمغرب الذي طرح من قبل الحكومة الملكية على الحكومة الجزائرية المؤقتة لنتطرق كذلك لرد فعل هذه الأخيرة من المطالب الترابية المغربية أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه الطموحات القطرية التونسية ومطالب الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بأحقية بلاده في جزء من الأراضي الجزائرية على الحدود الصحراوية الجنوبية وتعامل الحكومة المؤقتة الجزائرية مع هذه المطالب التي عرضت العلاقات الجزائرية التونسية إلى التأزم خلال تلك الفترة.

وفي الأخير جاءت الخاتمة التي كانت في تقديرنا بمثابة أجوبة للأسئلة التي طرحناها في الإشكالية.

ونظرا لطبيعة الموضوع فقد اقتضى معالجته تداخل العديد من المناهج نوردها في الآتي :

مناهج البحث :

1_**المنهج التاريخي الوصفي** : وهو منهج البحث الأساسي في الموضوع لأنه يرتكز على جمع وتركيب المادة التاريخية ومحاولة وصف الوقائع والأحداث مع مراعاة تسلسلها الزمني كما وردت في المصادر والمراجع والشهادات.

2_المنهج التحليلي : و كان توظيفه في تحليل المعلومات التاريخية والشهادات والتعليق عليها لنخلص إلى تفسيرات تاريخية منطقية .

عرض لأهم مصادر ومراجع الموضوع المعتمدة :

بالنسبة لأهم المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في انجاز هذه المذكرة نجد باللغة العربية كتاب **تشريح حرب لفرحات عباس** الذي كان شاهد عيان على مختلف الأزمات الداخلية للحكومة المؤقتة بصفته رئيسا لها خلال فترتين الأولى من سنة 1958 الى 1960 والثانية من سنة 1960الى سنة 1961 ، وقد ساعدنا في تتبع بعض التفاصيل الدقيقة عن خلفيات قضية محمد لعموري، وأيضا توضيح بعض الاختلافات التي حصلت بين وزراء الحكومة المؤقتة كما استعنا بكتاب **حياة كفاح الجزء الثالث لأحمد توفيق المدني** الذي كان وزيرا للشؤون الثقافية في التشكيلة الحكومية الأولى حيث أفادنا هذا الكتاب بتفاصيل مهمة عن حيثيات اجتماعات مجلس وزراء الحكومة المؤقتة صيف سنة 1959 التي ناقشت أزمة القيادة داخل الحكومة وكذلك كتاب **جبهة التحرير سراب وحقيقة لمحمد حربي** الذي يعد من المصادر المهمة كونه

انفرد بحقائق مهمة عن المشاكل الداخلية لقادة الثورة ومن بينها مشاكل الحكومة الجزائرية المؤقتة كما اعتمدنا كذلك **مذكرات الرئيس التونسي الحبيب بروقيبة حياته أفكار جهاده** والتي كشف فيها عن مطامحه القطرية تجاه التراب الجزائري منذ سنة 1959 ،ومطالبه الرامية لإعادة رسم الحدود الجغرافية بين البلدين خلال الثورة ، كما أفادنا **كتاب علي هارون خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962** في معرفة خلفيات الصراع الذي نشب بين الحكومة الجزائرية المؤقتة وقيادة الأركان العامة .

وباللغة الفرنسية نجد مؤلفات الصحفي والمؤرخ الفرنسي **ايف كوريار بعنوان حرب الجزائر** الجزء **3** و**4**

les Feux du Désespoir و **l'Heure Des Colonels**

وقد تضمنت هذه الكتب حقائق بارزة عن الصراعات الداخلية بين قادة الثورة التحريرية أفادتنا في الفصل الأول .

ولتدعيم الموضوع اعتمدنا على بعض الوثائق الأرشيفية وهي عبارة عن مقتطفات صحفية لجرائد فرنسية مشهورة مثل **Le Combat** و **Le Figaro** وجريدة **L'humanité** وأيضا وثائق أخرى تناولت جوانب من قضية لعموري وانعكساتها على الثورة ومسألة الحدود بين الثورة وتونس.

أما بالنسبة لأهم المراجع فكان أبرزها كتاب **محمد ودوع مواقف المغرب الأقصى تجاه الثورة الجزائرية**، وكتاب **Nicole Grimaud La Politique Extérieure (1962_1971)**

de l'Algérie الذين أفادنا في موضوع الخلاف الحدودي بين الحكومة المؤقتة وكل من المغرب وتونس وكذا كتاب **صالح بلحاج F.L.N Crises internes et Luttes du Pouvoir (1956-1965)** و **Gilbert Menyier التاريخ الداخلي لجبهة التحرير الوطني (1954-1962)** و وقد تتبع بالتفصيل مسار أزمة قيادة الحكومة المؤقتة من خلال اجتماعي العقداء العشر واجتماع المجلس الوطني للثورة بتونس سنة 1960.

وفي إطار إعداد هذا الموضوع فقد واجهتنا بعض الصعوبات التي لم تثني من عزمنا من أجل إتمامه نلخصها في النقاط التالية :

_ صعوبة التحكم في الموضوع، نظرا لتداخل بعض الأحداث المهمة مكانيا وزمانيا الواردة في المصادر والمراجع.

_ ضيق الوقت بسبب ضغط الدراسة في السداسي الأول وهو ما حال بيننا وبين انجاز عمل في صورة أفضل مما هو عليه في ظرف أشهر قليلة.

فصل تمهيدي

✓ المبحث الأول : ظروف ودواعي تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة

شهدت الثورة الجزائرية منذ بداية ليله الفاتح من نوفمبر 1954 والى غاية استرجاع السيادة الوطنية في 05 جويلية 1962 ، تطورات هامة على مختلف الأصعدة سواء السياسية أو العسكرية ، كان لها الأثر الهام في سيرها واستمرارها وكان تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19سبتمبر 1958، ابرز هذه التطورات إذ كان ميلادها محصلة لجملة من الظروف وكذلك المستجدات التي طرأت على المستويين الإقليمي والدولي.

أولا : الظروف الداخلية.

أ_الظروف السياسية :

بموجب قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ،تم تشكيل قيادة سياسية جماعية سميت بالمجلس الوطني للثورة (C.N.R.A) ، و سلطة تنفيذية تدعى لجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E)وضمت في تشكيلتها خمسة أعضاء[1] ، يخضعون في مهامهم لوصاية المجلس الوطني للثورة وقد جعل المؤتمر مدينة الجزائر _منطقة حرة_ أضحت مقر لجنة التنسيق والتنفيذ[2].

و بحلول سنة 1957 دخلت الثورة الجزائرية مرحلة جدية في العمل ، حيث بدأ التطبيق الفعلي لقرارات مؤتمر الصومام في جميع الميادين (سياسيا- عسكريا- اجتماعيا) ، وتمكنت جبهة التحرير الوطني من تعزيز مكانتها رغم أن هذه الفترة كانت مليئة بالصعوبات ومن جملتها

---

[1]_ وهم كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، عبان رمضان، العربي بن مهيدي، عبد الحفيظ بوصوف ينظر ، حفظ الله بوبكر: نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954_1958 ، دار العلم والمعرفة ، الجزائر،2013، ص64.

2- ايفينو باتريك ، بلانشايس جون :حرب الجزائر ملفات وشهادات، تر : بن داود سلامنية ، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ،2013 ، ص 225.

الحركات المناوئة التي نازعت جبهة التحرير الوطني وصايتها على الشعب و الثورة الجزائرية ، مثل الحركة الوطنية المصالية (M.N.A) والحزب الشيوعي الجزائري (P.C.F)[1]. لقد سعت لجنة التنسيق والتنفيذ بكل ما أتيح لها من إمكانيات إلى تنظيم الثورة وقيادتها ،غير أن صعوبات اعترضتها فأجبرتها على مغادرة الجزائر إلى الخارج بعد فشل معركة الجزائر ورد الفعل العنيف للسلطات العسكرية ،فحاولت اللجنة أن تعالج المشاكل الداخلية للثورة من الخارج(تونس والمغرب) ثم العودة إلى ارض الوطن لكن الظروف لم تسمح بذلك[2]. لقد كان انتقال اللجنة إلى الخارج بسبب ما عرف بمعركة الجزائر وتم إطلاق هذه التسمية على تلك المواجهة التي نشبت بن الفدائيين التابعين لمنطقة الجزائر المستقلة و المظليين التابعين للجنرال ماسو وأعوانه العقداء غودار بيجار والنقيب ترنكي وقد بدأ الصدام قبل هذا التاريخ إلا أنه ازداد شراسة سنة 1957[3] ، و يذكر بول اوساريس أن قوات المضليين مارست القمع على الجزائريين منذ اللحظات الأولى للإضراب إذ شنت عمليات مداهمة لمنازل المضربين واقتيادهم إلى أماكن عملهم بالقوة[4].

1_ تيزي مولود : مواقف قادة الثورة من مؤتمر الصومام ، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ، 2013، ص 121، و كذلك موندوز أندري : الثورة الجزائرية عبر النصوص، تر : ميشال سطوف، منشورات A.N.E.P، الجزائر،2007 ، ص90_91.

2_ بوضربة عمر: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958 – 1960، دار الحكمة للنشر الجزائر 2012 ، ص22.

3_ قداش محفوظ : وتحررت الجزائر ، تر : العربي بنيون ،دار الأمة الجزائر ،2007 ،ص 121.

4_ أوساريس بول : شهادتي حول التعذيب مصالح خاصة الجزائر 1957_1959 ، تر : فرحات مصطفى، دار المعرفة، الجزائر، (د.ن) ص110.

لقد اعتقد جنرالات فرنسا أنهم ربحوا معركة الجزائر من خلال عزلهم لحي القصبة ووضع حد للعمليات الفدائية واعتقال كثير من عناصر تنظيم الجبهة ومنهم العربي بن مهيدي[1]، ولكن ما حققه إضراب الثمانية أيام 28 جانفي- 04 فيفري 1957 من صدى سياسي واسع وما خدم به إستراتيجية الثورة على المدى البعيد كان كفيلا بالتأكيد أن الإضراب ومعركة الجزائر مثلا مكاسب تاريخية حاسمة لصالح القضية الجزائرية، حيث تأكد تجند الشعب الجزائري وراء جبهة التحرير الوطني للمطالبة باستقلال الجزائر وتم لفت انتباه الرأي العام المحلي والدولي وإسماع صوت الجزائر في المحافل الدولية وفي الأمم المتحدة [2]، خاصة وأن سنة تنفيذ الإضراب زامن انعقاد الدورة 12 لهيئة الأمم المتحدة حيث يذكر بن يوسف بن خدة[3]، أن لجنة التسيق والتنفيذ أرادت فقط مظاهرات كبيرة هدفها التوضيح لهيئة الأمم المتحدة وللرأي العام الدولي أن جبهة

[1]_ ولد سنة 1923 بعين مليلة أم البواقي من عائلة ريفية ناضل في حزب الشعب اعتقل على خلفية مظاهرات 08 ماي 1945 كان من اطارات المنظمة الخاصة في بسكرة وبعد اكتشافها سنة 1950 حكم عليه غيابيا بالسجن عشرة سنوات عضو مؤسس في اللجنة الثورية للوحدة والعمل 23 مارس 1954 بعد اندلاع الثورة عين قائدا للولاية الخاسة ساهم في التحصير لمؤتمر الصومام 20 اوت 1956 عضو لجنة التنسيق والتنفيذ سنة 1956 كان له دور بارز في تنظيم حلايا جبهة التحرير الوطني خلال معركة الجزائر أين اعتقل يوم 23 فيفري 1957 من قبل قوات المظليين بقيادة العقيد بيجار التي قامت بتعذيبه واغتياله يوم 6 مارس 1957 ، ينظر :

Benjamin Stora :Dictionnaire Biographique De Militants Nationalistes Algériens (1926-1962) ،édition L'Artman,، France ،1985 ،P323 ،324.

[2]- مقلاتي عبد الله : التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، ج2،دار سحنون للنشر والتوزيع، الجزائر ،2013 ،ص268.

[3]_ ولد في 23 فيفري 1923 بالبرواقية عمل صيدليا بالبليدة عضو في حزب الشعب اعتقل سنة 1923 من قبل السلطات الفرنسية بتهمة الدعاية ضد التجنيد في الجيش الفرنسي عضو اللجنة المركزية في حركة انتصار الحريات الديمقراطية 1947 خلال أزمة الحركة كان على رأس المركزيين ضد مصالي الحاج اعتقل عند اندلاع الثورة وأفرج عنه سنة 1955 عضو لجنة التنسيق والتنفيذ 1956 ووزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة 1958 ثم رئيسها سنة 1961 اعتزل السياسة سنة 1976، ينظر :

Benjamin Stora :OP.Cit، P274.

التحرير الوطني هي الممثل الحقيقي لإرادة الشعب الجزائري[1]، لكن ما تجدر إليه الإشارة أن خروج لجنة التنسيق والتنفيذ أدى إلى ظهور أزمة داخلية سنه 1957 تمثلت في الصراع بين الثلاثي كريم بلقاسم [2]، عبد الحفيظ بوصوف [3]، ولخضر بن طوبال[4]، منجهة وبين عبان رمضان[5].

---

[1] _ BEN YOUCEF BEN KHEDDA : Alger Capitale De La Résistance 1956-1957، édition Dahlab ،Alger، 2002 ،P49-59.

[2] _ ولد بذراع الميزان سنة 1922 زاول تعليمه الابتدائي بالعاصمة انخرط في حزب الشعب بداية 1946 حكم عليه غيابيا بالإعدام مرتين سنة 1947 ثم سنة 1950 خلال أزمة حزب الشعب عضو لجنة الستة المفجرة لثورة أول نوفمبر 1954 عين مسؤولا للمنطقة الثالثة عضو لجنة التنسيق والتنفيذ بعد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 تقلد مسؤولية على جيش التحرير سنة 1958_1959 وزير الثوات المسلحة ونائب رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية سنة 1958 وزير الدخلية سنة 1960 ووزير الداخلية سنة 1961 اغتيل سنة 1970 في فندق بفرانكفورت بألمانيا، ينظر :

Benjamin Stora :OP.Cit، P 329 ،330 .

[3] _ ولد سنة 1926 في ميلة من عائلة ذات أصول برجوازية انظم إلى حزب الشعب قبل الحرب العالمية الثانية كان اطارا في المنظمة الخاصة سنة 1947 كان محل ملاحقة السلطات العسكرية الفرنسية منذ سنة 1950 عضو لجنة ال22 المفجرة للثورة جوان 1954 نائب العربي بن مهيدي على المنطقة الخامسة بعد استشهاد عبد المالك رمضان 5 نوفمبر 1954 ليصبح بعدها قائدا لها برتبة عقيد بعد مؤتمر الصومام عضو المجلس الوطني للثورة سنة 1956 ثم عضو لجنة التنسيق والتنفيذ سنة 1957 فوزير التسليح والاتصالات العامة بعد تأسيس الحكومة المؤقتة سنة1958 توفي سنة 1982 بالجزائر ، ينظر :

Ibid : P327 ،328.

[4] _ ولد سنة 1923 بميلة ناضل مبكرا داخل حزب الشعب وأصبح منذ شبابه عضوا بارزا في المنظمة الخاصة L'os و منذ سنة 1950 كان محل بحث من قبل البوليس الفرنسي ما جعله يعيش في الخفاء كان من المحضرين لثورة 1 نوفمبر 1954 مثل الشمال القسنطيني في مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 أصبح قائدا للمنطقة الثانية بعد استشهاد زيغود يوسف في 22 سبتمبر 1956 تولى دائرة الشؤون الداخلية في لجنة التنسيق والتنفيذ 1956-1957 ثم وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة الجزائرية 1958_1961 ووزير دولة في حكومة بن خدة سنة 1961 ، ينظر :

IBidem :P324.

[5] _ ولد في20 جوان 1920 قرب إربعاء نات إراثن بتيزي وزو تحصل على البكالوريا عام 1941 كان عضو في المنظمة الخاصة أعتقل بعد اكتشافها سنة 1950 أطلق سراحه في جانفي 1955 كان من بين الذين حضروا مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 عضو لجنة التنسيق و التنفيذ (1956-1597) أغتيل في المغرب يوم 26 ديسمبر 1957 أنظر :عاشور شرفي ، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، تر :عالم مختار Kالقصبة للنشر والتوزيع الجزائر، 2007 ،ص 235.

من جهة أخرى ولكن بفضل تدخل فرحات عباس[1] ، تم حل الأزمة مؤقتا[2] بعد أن عمل على توسيع لجنه التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة الجزائرية هذا في مؤتمر 20 اوت 1957بالقاهرة [3]، إلى أنها فشلت في حل المشاكل التي كانت تعاني منها الثورة في الداخل الخصوص المتعلقة مشكل الأسلحة والذخيرة وما زاد الوضع سوءا اغتيال عبان رمضان هذا الاغتيال خلف أثار سلبية على نفسيه بقية أعضاء لجنه التنسيق والتنفيذ في ظل تلك الأحداث فكر فرحات عباس في الانسحاب من عضوية البعثة الخارجية فقد ذكر "بأن مكانه يجب أن يكون بين المسؤولين والى جانبهم على الأقل من اجل تفادي ما هو أسوأ يضاف إلى ذلك عودة الجنرال ديغول الى الحكم حيث أعاد القوة إلى النظام الفرنسي[4].

ب_الظروف العسكرية :

تتفق الكثير من الدراسات التاريخية التي تناولت هذا الموضوع أن الأوضاع العسكرية للثورة الجزائرية خلال هذه الفترة كانت جد صعبة للغاية فمنذ سنه 1958 تلقت الثورة الجزائرية

---

[1]_ ولد سنة 1899 بالطاهير بجيجل من المبادرين لتأسيس جمعية طلبة مسلمي شمال إفريقيا سنة 1924 أصبح دكتورا في الصيدلة بسطيف وعضو بالمجلس البلدي مكلفا بالمالية في نفس الوقت منذ سنة 1931 من المساهمين في كتابة بيان الشعب الجزائري الذي مهد لظهور حركة أحباب البيان سنة 1943 بعد مجازر 08 ماي 1945 أسس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري سنة 1946 وأصبح نائبا في المجلس التأسيسي الجزائري سنة 1948 انظم إلى الثورة في افريل سنة 1956 المجلس الوطني للثورة سنة 1957 وعضو بلجنة التنسيق والتنفيذ سنة 1957 ثم رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958_1961م كذلك رئيس المجلس التأسيسي الجزائري بعد الاستقلال 1962، ينظر :

Benjamin Stora : OP.Cit، P 337.

2_ الزبيري محمد العربي : كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، سلسله المشاريع الوطنية للبحث ، وزارة المجاهدين ، 2007 ، ص 89.

[3]_ هشماوي مصطفى : جذور نوفمبر 1954 في الجزائر ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2010 ، ص 104.

[4]_ الزبيري محمد العربي :المرجع السابق ، ص 90 .

ضغطا عسكريا من طرف الجيش الفرنسي و فرق الأمن بمختلف وحداتها حيث أصبحت المبادرة من جانب الوحدات العسكرية الفرنسية التي تأقلمت مع أسلوب الحرب الثورية وقد عم الإرهاق في الداخل من جراء الإستراتيجية العسكرية الفرنسية وبدا الحماس الذي عرفته الثورة عند بدايتها يتناقص[1]، تحت هذه الظروف أصبح جيش التحرير الوطني في مرحلة متقدمة من القتال أمام القوات الفرنسية التي ركزت على تدمير مختلف وحداته القتالية [2]، وفي هذا السياق تلقت قوات جيش التحرير الوطني خسائر كبيرة في الأرواح سواء في المعارك والاشتباكات داخل الوطن أو على الحدود المسيجة المكهربة _خط موريس _، فخلال سنة 1958 كان 80% من عناصر جيش التحرير الوطني يستشهدون وسط الأسلاك الشائكة المكهربة خلال اختراق خط موريس ونتيجة للتأثيرات السلبية لهذا الخط على الثورة ضاعفت قوات جيش التحرير الوطني عملياتها الصغرى منذ جانفي سنة 1958 ضد القوات العسكرية الفرنسية على الحدود الجزائرية التونسية وذلك تبدأ معركة الحدود التي انتهت في أواخر شهر ماي من نفس السنة ،وقد تكبدت وحدات جيش التحرير الوطني في هجماتها ضد خط الموت موريس خسائر فادحة وبالرجوع إلى إحصائيات المعارك التي حدثت بين الطرفين الجزائري والفرنسي نجد أن خسائر جيش التحرير الوطني في الفترة الممتدة مابين فيفري و ماي 1958 بلغت أكثر من 6000 قتيل مقابل عدد قليل من القتلى في الجيش الفرنسي[3].

1_ الزبيري محمد العربي :المرجع السابق ص 91 .

2 _ Teguia Mohamed : L'Algérie En Guerre ، O.P.U ، Alger ،2009، P 345 .

3 _ الزبيري محمد العربي :المرجع السابق، ص 92.

إن هذه السياسة الفرنسية الهادفة لتطويق الحدود الجزائرية خلال هذه الفترة بالذات قد أسهمت في خنق الثورة بسبب عدم وصول عمليات الإمداد بالعتاد والسلاح للولايات وانقطاع الاتصالات بين هذه الأخيرة وقيادة الثورة الأمر الذي جعل مسؤولي الثورة – لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية – في أفريل 1958 يتداركون الوضع عن طريق محاولة إعادة هيكلة جيش ت.و حيث تم إنشاء لجنة العمليات العسكرية بالجبهة الشرقية بقيادة العقيد محمدي السعيد ولجنة العمليات العسكرية بالجبهة الغربية بقيادة هواري بومدين[1]، وذلك قصد التنسيق والمراقبة واستحداث مركزية داخل جيش التحرير الوطني سواء ذاك المرابط على الحدود أو داخل الولايات قصد تخفيف الضغط على هذه الأخيرة وجعلها تتكيف مع الأوضاع الجديدة وتسهيل عمليات الإمداد بالسلاح[2].

عقدت اللجنة اجتماعا بتاريخ 2 جوان 1958 وخلاله أثار محمد لعموري[3]، قضية سياسية تتعلق بعمل مؤسسات الثورة ووافقته قيادة اللجنة على ذلك وأبرقت الى لجنة التنسيق والتنفيذ بمراسلة تطلب فيها تقديم توضيحات حول مشروع إنشاء حكومة مؤقتة وحول ما اذا كان المجلس الوطني للثورة سيستشار في الأمر أم لا [4].

---

[1] _ حربي محمد : جبهة التحرير الأسطورة والواقع ، تر : كميل قيصر ، ط1 ، دار الكلمة للنشر ، لبنان 1983، ص181.

[2] _ سيد علي أحمد مسعود : تطور الثورة سياسيا وتنظيميا (1960–1961) من خلال محاضر مجلسها الوطني المنعقد بطرابلس من 09 إلى 27 اوت 1961 ، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة ،جامعة الجزائر ،2001–2002، ص 28.

[3] _ لعموري محمد من مواليد 1929 بعين القصر ولاية باتنة درس في المدرسة الكتانية بقسنطينة حتى 1949 وهناك بدأ ممارسة نشاطه السياسي ناضل في حركة انتصار الحريات الديمقراطية اين اعتقل سنة 1950 وحكم بستة أشهر سجنا عند اندلاع الثورة كان ضمن الأفواج الأولى بناحية باتنة ونظرا لبراعته في التنظيم والقدرة على التعبئة أصبح مسؤولا عاما للتنظيم في مجلس قيادة الولاية الأولى ثم أصبح قائدا لها أواخر سنة 1957 ثم مسؤول لجنة العمليات العسكرية في أفريل 1958 . ينظر : ملاح عمار : قادة جيش التحرير الوطني ، ج01 ،دار عين مليلة للنشر والتوزيع، الجزائر ،2013، ص 42–44.

[4] _ مقلاتي عبد الله: الإستراتيجية العسكرية للثورة الجزائرية ، ج1، دار سحنون للنشر، الجزائر ،2013 ، ص 82.

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم إنشاء قيادة العمليات العسكرية، واضطلاعها بتنظيم جيش التحرير على الجبهتين الشرقية والغربية ،إلا أن أزمة التسليح ازدادت تفاقما جراء خط موريس المكهرب والملغم على طول الحدود الجزائرية التونسية والحدود الجزائرية المغربية ،ومصادرة سفينة سلوفينيا التشيكوسلوفاكية المحملة ب 148 طنا من الأسلحة، التي كانت موجهة إلى جيش التحرير الوطني بالمغرب الأقصى[1].

ج_ الظروف الاجتماعية :

أثرت ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 تأثيرا بالغا في الحياة الاجتماعية للشعب الجزائري [2]، إذ تجمع الكثير من المصادر التاريخية أن وضعية الشعب الجزائري قبل تأسيس الحكومة المؤقتة كانت جد سيئة سواء بالداخل أو على الحدود بتونس والمغرب ويشير تقرير السياسة العامة الذي أعده السيد فرحات عباس أن يوم 20 جوان 1958 إلى إن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هو تلبية للمطالب المستعجلة للشعب الجزائري [3].

خاصة بعد أن اشتدت سياسة القمع والإرهاب والإبادة التي شنتها القوات الفرنسية أواخر عام 1956 وخلال سنة 1957 ضد المدنيين الجزائريين الأمر الذي اضطرهم للنزوح كلاجئين بالآلاف إلى كل من تونس والمغرب وقد ساعد على تضخم مشكلة هؤلاء اللاجئين الجزائريين إقدام السلطات الاستعمارية على عملها اللا إنساني بحرق المحاصيل الزراعية وقتل المواشي

[1] _ الزبيري محمد العربي: المرجع السابق، ص94.

[2] _ جويبة عبد الكامل : قضايا الثورة الجزائرية في مجلة الآداب البيروتية 1954-1962 ،الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر،2011، ص150.

[3] _ الزبيري محمد العربي : المرجع السابق، ص 94،95.

وتدمير منازل الفلاحين فكان لا مفر من نزوح العديد من الأسر خاصة الشيوخ والنساء والأطفال وبموافقة جيش التحرير للتخفيف من آثار سياسة التجويع التي لجأت إليها فرنسا[1].

لقد كان للإجراءات العسكرية الفرنسية أثر كبير على الوضعية الاقتصادية للسكان الجزائريين ،خصوصا مع توسيع نطاق المناطق المحرمة وإقامة المحتشدات الإجبارية الخاصة بالجزائريين ، قصد عزلهم عن جيش التحرير ففي هذا الإطار مثلا قامت السلطات الفرنسية بالولاية الثانية بإقامة 73 محتشدا في حين كانت المنطقة المحرمة تشكل ثلثي مساحة الولاية وقد تأثرت مناطق عديدة من جراء ذلك خصوصا الفقيرة منها[2].

وتهدف هذه السياسة إلى عزل جيش التحرير عن المواطنين وحرمانهم من خدماتهم المتنوعة والمفيدة و لم يكتفي النظام الاستعماري بهذه الممارسات غير الإنسانية بل راح ينظم المجاعات التي تضررت من آثارها المناطق الريفية خاصة ،مما فرض على الجبهة أعباءا إضافية جراء هذا الوضع الخطير فتكلفت هي بمساعدة السكان في هذه المناطق[3].

كما شنت المصالح النفسية المختصة في الجيش والإدارة الفرنسيين حربا نفسية على أفراد الشعب الجزائري وتأتي في طليعتها المصالح الإدارية المختصة (S.A.S) التي شرع في انشائها وقد ضاعفت من مجهوداتها بعد 13 ماي 1958 فركزت جهودها على المرأة وفئة الشباب ومارست الدعاية المضللة ضد الثورة مستعينة بالصحافة المكتوبة والإذاعة والسينما

1_ الديب فتحي :عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، مصر ،1990 ،ص365.

2_ بوضربة عمر: المرجع السابق ، ص 26.

3_ بن خدة بن يوسف : الذكرى الثلاثون لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، مجلة المجاهد ، العدد 97 /98 ، سنة 1988، ص08.

وسعت هذه المصالح لتثبيط عزائم الشباب وزرع اليأس فيهم بقمعهم بالقوة والتحدث لهم عن خط "الموت" على الحدود ثم محاولة صرف انتباههم عن الثورة بوسائل مختلفة كالرياضة والإكثار من النوادي ودفع البعض نحو الانحراف الأخلاقي[1].

ثانيا: الظروف الخارجية.

لقد إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 ، استجابة لمتطلبات الثورة التحريرية ، خاصة ما تعلق بالوضع العسكري المتمثل في تلك الصعوبات التي واجهت لجنة التنسيق و التنفيذ في إيجاد حلول عملية لمشكلة التسليح و كذا مواجهة الخطوط المكهربة وفك العزلة عن الولايات ، هذا الأمر الذي تأكده تقارير قادة جبهة التحرير الوطني، إضافة إلى تداعيات الصراع الدبلوماسي مع الطرف الفرنسي ومستقبل القضية الجزائرية في الهيئات والمحافل الدولية استلزم ذلك تحويل لجنة التنسيق و التنفيذ إلى جهاز تنفيذي شبه حقيقي يتمثل في حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية[2].

و بالعودة إلى فكرة إنشائها ، فهي لم تكن وليدة الصدفة ولا وليدة سنة1958 بل إنها تعود للأعوام الأولى للثورة التحريرية ، إذ تشير محتوى المراسلات بين الجزائر و القاهرة ، كما يذكرها مبروك بالحسين ، أن فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة طرحت مع سنة 1955 عندما تباحثت الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني مع عبان رمضان مسألة تشكيل حكومة جزائرية

[1] _ الزبيري محمد العربي : المرجع السابق، ص 96.

[2] _ بوضربة عمر : تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954 –1960 ، د ط ، دار الإرشاد للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2013، ص 300.

مؤقتة تتولى المفاوضات مع فرنسا [1]، كما تذكر بعض الشهادات أيضا ، أن فكرة تأسيسها بدأت تتبلور بعد اختطاف طائرة الزعماء الخمسة يوم 22 أكتوبر 1956 من طرف سلاح الجو الفرنسي ، فكانت الغاية من إنشائها هو الرد على العدوان الفرنسي الذي إستهدف من خلال تلك الحادثة القضاء على الثورة التحريرية ، بإعتقال زعمائها[2].

كذلك جدّد المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي يعتبر بمثابة برلمان جزائري والمخول له التشريع في مسائل وقضايا الثورة التحريرية ومن خلال مؤتمره المنعقد بالقاهرة خلال شهر أوت 1957 ، تفويض لجنة التنسيق و التنفيذ بتأسيس حكومة مؤقتة متى رأت الوقت مناسب لذلك[3].

والواضح أيضا أن جبهة التحرير الوطني في تلك الفترة، واجهت صعوبات على الحدود التونسية و المغربية ، نتيجة شعور الدولتين تونس و المغرب الأقصى بخطر إمتداد الصراع الفرنسي الجزائري إلى أراضيهما وكذلك الحفاظ على الإتفاقيات المبرمة بينهما و بين السلطات الفرنسية بعد حصولهما على الإستقلال في مارس 1956 ، فإعلان فرنسا لحق المتابعة العسكرية لعناصر جيش التحرير الوطني عبر الحدود الجزائرية ، إضافة إلى التواجد العسكري المكثف لعناصر جيش التحرير على تراب الدولتين ، أدى هذا إلى تزايد التصعيد العسكري في

---

[1] _ Belhoucine Mabrouk : Le Courrier Alger- Le Caire 1954-1956،Casbah édition، Alger، P194،195 .

[2] _ مقلاتي عبد الله : المشروع الفرنسي الصليبي الإحتلالي للجزائر- ردود الفعل الوطنية 1830-1962 ، د ط ، منشورات سيدي نايل، الجزائر، 2013، ص 416.

[3] _ بورغدة رمضان: الثورة الجزائرية و الجنرال ديغول- سنوات الحسم و الخلاص 1958-1962 ، د ط ، مؤسسة بونة للبحوث و الدراسات ، الجزائر، 2012، ص 351.

المغرب العربي خاصة بعد إقدام الطيران الحربي الفرنسي على قنبلة ساقية سيدي يوسف[1]، في 08 فيفري 1958 التي أدت إلى سقوط ضحايا مدنيين من الطرفين التونسي و الجزائري ، فعدّ هذا الهجوم مؤشرا على تزايد الضغط الفرنسي على تونس والمغرب الأقصى ، حيث يعتبران القاعدتين الخلفيتين الأساسيتين لجبهة وجيش التحرير الوطني ، بالرغم من تلك الحادثة أليمة ، إلا أنها خلقت تعاطف وتلاحم بين الشعبين التونسي والجزائري لكن على المستوى الرسمي للدولتين، كانت لهما قراءة خاصة لما يرانه من مخاطر على أمنهما ، ومن أجل تفادي هذا التأزم ، قامت الدولتين الجارتين ببعث فكرة ندوة مغاربية والتي تقرّر عقدها بمدينة طنجة المغربية أواخر شهر أفريل 1958[2].

وقد تأكدت فكرة تكوين الحكومة المؤقتة الجزائرية في هذا المؤتمر الذي جمع قادة البلدين الشقيقين مع قادة جبهة التحرير الوطني، حيث أوصى في قراراته بشان القضية الجزائرية على إنشاء هذه الحكومة بالتشاور مع حكومتي تونس والمغرب وفي هذا الموضوع يقول السيد مولود قايد: كانت جبهة التحرير الوطني تعتزم إنشاء حكومة جزائرية مؤقتة عوض عن لجنة التنسيق

[1]_ ساقية سيدي يوسف : مدينة حدودية تونسية استهدفت من كتيبة فرنسية متكونة من 6 فرقاطات و 8 مسترالات و11 مقنبلة طراز B 26 خلفت تلك الهجمة 70 قتيلا و قرابة 90 جريحا أغلبهم ريفيون ولاجئون جزائريون تم ذلك في 08 فيفري 1958 ، أنظر : عاشور شرفي ،المرجع السابق ،ص 189.

[2]_ بوضربة عمر: تطور النشاط...، ص 301.

والتنفيذ، وكان مؤتمر طنجة فرصة مواتية لإستشارة الأشقاء في تونس والمغرب وسبر مدى إستعدادهم للترحيب بالمولود الجديد والإعتراف به[1].

أما ما يخص الحالة التي كانت عليها فرنسا في تلك الفترة كان سببها تلك النجاحات التي حققتها جبهة التحرير الوطني على المستويين الداخلي و الخارجي ، حيث ساهم ذلك في عزل فرنسا دوليا ، فقد أثرت الثورة الجزائرية على الحياة السياسية و الاقتصادية الداخلية لفرنسا، كما وجّهت جبهة التحرير الوطني ضربات قاسية لها بالخارج وجعلت فرنسا تقف في قفص الاتهام كل سنة في المحافل الدولية ، خاصة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فعلى المستوى الداخلي تسببت الثورة التحريرية في إسقاط ست حكومات فرنسية الواحدة تلوى الأخرى بداية من حكومة بيير منداس فرانس بتاريخ 25 فيفري 1955 الى غاية حكومة بيير بفليميلين التي كان تاريخ سقوطها في 01 جوان 1958 ما وقع لهذه الحكومات يتأكد أن الثورة الجزائرية لم تكن تمردا طائشا كما يدعيه الفرنسيون وأن ذلك الصراع الفرنسي الجزائري كان داعيا للاستنجاد بالجنرال ديغول في ماي 1958 [2].

[1]_سعيود أحمد : العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954، 1958 ، ط1، دار الشروق للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2008، ص 178.

[2]_المرجع نفسه ، ص 174.

بمجيء "الجنرال ديغول"[1]، على رأس الحكومة في فرنسا على إثر احداث 13 ماي 1958 التي قادها غلاة المعمرين و قادة الجيش الإستعماري بالجزائر ، فمجيئه هذا أعاد القوة للنظام الفرنسي ، الذي يعول أساسا على الحلّ العسكري للقضاء على الثورة الجزائرية ، و تحقيق طموحات المعمرين إضافة إلى تلك المناورات السياسية والمشاريع الاقتصادية الخادعة التي تجسدت في مشروع قسنطينة الهادف إلى تحسين ظروف معيشة الجزائريين و ذلك منذ مجيء الجنرال ديغول في جوان 1958 ، إضافة أن ديغول شرع منذ صيف 1958 في تحضير إستفتاء حول دستور خامس للجمهورية الفرنسية المزمع إجراءه يوم 28 سبتمبر 1958 ، من خلال هذه المعطيات شرعت لجنة التنسيق و التنفيذ في دراسة ملف تحوّلها إلى حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، من أجل مواجهة سياسة ديغول داخليا سواء سياسيا أو عسكريا وكذلك إيجاد جهاز سياسي شرعي يمكنه من أن يساهم في تعجيل عملية المفاوضات وإيجاد تسوية سلمية وعادلة للقضيّة الجزائرية[2].

[1]_ الجنرال ديغول : رجل دولة فرنسي (1890 –1970) إرتبط إسمه على فترتين بالجزائر فترة الاربعينيات الذي عارض للإصلاحات وقمع مظاهرات ماي 1945 تولى قيادة الفرنسيين الأحرار في لندن ثم في الجزائر العاصمة التي وصل إليها في 30 ماي 1943 عضو في رئاسة اللجنة الفرنسية التحرير الوطني ليصبح رئيس لها في 03 أكتوبر1943التي تحولت إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية في 03 جوان 1944 كذلك يحمله المؤرخون مسؤولية التقتيل الذي حدث في الشمال القسنطيني في ماي 1945 و فترة 1958–1962 بصفته رئيس للجمهورية الفرنسية تبنى نفس المواقف وبوصوله إلى الحكم في ماي 1958 بعد سقوط الجمهورية الرابعة خاض حربا غازية لتثبيت "الجزائر فرنسية "مستخدما كل الأساليب منها مخطط شال ومشروع قسنطينة ...إلخ وفي 16 سبتمبر 1959 أعلن عن قبول مبدأ تقرير المصير للشعب الجزائري، أنظر : عاشور شوقي ،المرجع السابق، ص 171.

[2]_ بوضربة عمر : النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، سبتمبر 1958 – جانفي 1960 ، د ط ، دار الحكمة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2012، ص 25.

- **المطلب الثاني: دواعي التأسيس.**

في منتصف سنة 1958 كان الوضع العام للثورة مصدر قلق متزايد لقيادات جبهة التحرير الوطني مشاكل ومستجدات كثيرة وقيادة عاجزة عن اتخاذ المبادرة اللازمة وإيجاد الحلول الملائمة بعد مرور السنوات الأولى من الحرب ،كان الجيش الفرنسي قد تكيف مع حرب العصابات وزج فيه بوحدات أكثر فعالية وكان دور المدن قد تراجع اثر هزيمة الجبهة في "معركة الجزائر"[1].

في خضم هذه التطورات التي عرفتها الثورة الجزائرية كانت الحاجة ماسة إلى استكمال البناء المؤسساتي مما جعل تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة ضرورة حتمية لتحقيق النماء السياسي والدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني والثورة الجزائرية ، وإعادة بناء اللحمة الوطنية ولملمة الفوارق وزرع الثقة بين القادة بعد الخلافات التي وقعت بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ وعدم قدرة أعضائها على الانسجام خاصة تورط بعضهم في تصفية عبان رمضان حيث فقدت اللجنة الكثير من مصداقيتها[2].

بل أن الأكثر من ذلك فان التقارير التي أوردها كل من عمر أوعمران ولخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف في منتصف 1958، كشفت أن اللجنة كانت أمام مشاكل لم تستطع التحكم فيها وأنها لا تملك إستراتيجية واضحة للحاضر والمستقبل بدليل التباين في التحليل والتقييم

---

1 _ Belhadj Salah : F.L.N Crises Internes et Luttes de Pouvoir (1956-1965) ،édition ortolan ،Alger، 2007، P32.

2_ مجاود حسين : الثقافة السياسية من خلال عمل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المجلة الجزائرية للدراسات المغاربية مج6 ،ع 01،2015 ، ص 122.

والاختلاف في الحلول المقترحة لذلك كانت دواعي تأسيس الحكومة جزائرية المؤقتة تتلخص في تحسين الوضع الدولي لحرب التحرير بصورة خاصة وعرقلة السياسة الديغولية [1]، و تحقيق مبدأ سيادة الشعب الجزائري وتعزيز رصيد الجزائر على المستوى العالمي من خلال الاعترافات الدولية وهو ما يعطي الكفاح الجزائري من أجل تحقيق الاستقلال أساسا قانونيا عالميا فضلا عن رفع درجة الحماس في أوساط الشعب والمجاهدين[2].

كذلك قيادة كفاح الشعب الجزائري بما يخدم إستراتيجية عمل القيادة الثورية من أجل تحقيق مكاسب سياسية وعسكرية ، فهذه المؤسسة سوف تكون الممثل الوحيد والرسمي للشعب الجزائري وهو ما يعطيها خصوصية الشخصية الدولية المتمايزة عن فرنسا وشرعية المفاوض الند للند مع الحكومة الفرنسية والحكومات الشقيقة والصديقة ، مما يسمح بخدمة الكفاح المسلح بأكثر فعالية ويزيد في سمعة الكفاح على المستوى المحلي والدولي ثم إن تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة يجسد بالأساس رغبة قادة الثورة في تأكيد الوجود التاريخي للدولة والأمة الجزائرية قبل الغزو الفرنسي وكشف الطابع الاستعماري الاستغلالي الفرنسي بالجزائر ، كذلك التأكيد على وطنية الثورة وشعبيتها وانفتاحها على الدول الشقيقة والصديقة[3].

---

1 _Harbi Mohamed : Les Archives de la Révolution Algérienne ، les éditions Jeune Afrique ، Paris ، 1981،P189-225.

2 _ IBid : P314.

3 _ لعوج نصر الدين : مكانة قرار 19 سبتمبر في مسار ومصير الثورة، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية ، مج 09 ،ع 01 ، 2018 ، ص 401 ،402.

أما توفيق المدني فيرى أن الداعي لتأسيس حكومة مؤقتة في ذلك الوقت بالذات، هو رد عملي علني على ذلك التحدي الصارخ الذي ألقت بهه الحكومة الاستعمارية الفرنسية على وجه الشعب الجزائري المجاهد عندما أعلن سياسة الاندماج التام[1].

لكن في الحقيقة كان الدافع القوي لتأسيس الحكومة المؤقتة هي الحاجة لطرف جزائري مفاوض له صفة تمثيل الثورة التحريرية وذلك اثر ظهور بوادر في السياسة الفرنسية للجلوس على طاولة التفاوض، خاصة بعد وصول الجنرال ديغول (De Gaulle) إلى الحكم في فرنسا أوائل جوان حيث جرت مفاوضات بين كريم بلقاسم مرفوقا بفرحات عباس وجان عمروش وهو كاتب من أصل جزائري كان صديقا لأوليفييه غيشار أحد المقربين للجنرال ديغول ، وعندها فهم كريم من محدثه أن الرئيس الفرنسي يبدي استعدادا واضحا للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني[2].

وبالتالي إن الذهاب نحو تجسيد هذا المسعى يضمن توفير الأداة التأسيسية الملائمة للتفاوض في حالة إقدام الرئيس الفرنسي على ذلك التوجه[3].

✓ **المبحث الثاني : قيام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.**

- **المطلب الأول : التأسيس.**

تجسيدا لمساعي إنشاء حكومة مؤقتة جزائرية تمثل الثورة قدمت لجنة التنسيق والتنفيذ تقريرا مفصلا في 6 سبتمبر 1958 ، مبرزة مزايا هذا القرار التاريخي باعتباره تطورا طبيعيا لمسار الحرب التحريرية من شأنه أن يرفع الحرج عن المتعاطفين مع القضية

[1] _ المدني أحمد توفيق : حياة كفاح، ج03 ،عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010 ، ص 584.

[2] _مجاود حسين : المرجع السابق،ص 122.

[3] _Belhadj Salah : OP.Cit ،P37.

الجزائرية عبر العالم وقد وقفت اللجنة مطولا عند أهم الجوانب السياسية والعسكرية والدبلوماسية [1]:

_ من الناحية السياسية كان رأيها أن القرار لا يمكن إلا أن يعزز إيمان الشعب بالاستقلال الوشيك ويرفع معنويات المناضلين والمجاهدين.

_ ومن الناحية العسكرية كان الرأي أن تأسيس حكومة مؤقتة من شأنه أن يدعم قدرات الشعب النضالية ماليا وماديا.

_ ومن الناحية الدبلوماسية كان رأي اللجنة أن الدخول إلى الساحة الدولية بوجه جديد سيحرج حتما علاقات فرنسا الخارجية بكيفية أو بأخرى.

في هذا الإطار اتفق أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية على تحديد موعد إعلان الحكومة المؤقتة خلال اجتماع اللجنة في 09 سبتمبر 1958 في القاهرة ، كما تم في ذات الاجتماع مناقشة ترتيبات الإعلان عنها من خلال استعراض الموقف الموقف السياسي والعسكري على ضوء التقارير الواردة من داخل وخارج الوطن ، كذلك تطور الأحداث على الساحة الدولية والتي كانت ايجابية وعلى ضوء ذلك فصلت لجنة التنسيق والتنفيذ في المسألة بالاتفاق على إنشاء هذا الجهاز وعلى توزيع المناصب [2].

وفي 17 سبتمبر شهد مقر لجنة التنسيق والتنفيذ بالقاهرة ، حركة غير عادية عندما فبعد ثلاثة أيام من المناقشات أعلن عبد الحميد مهري عن حل لجنة التنسيق والتنفيذ وقدم ورقة تضم

[1] _ عباس محمد : نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954_1962 ، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007 ، ص 442.

[2] _ مقلاتي عبد الله : التاريخ السياسي... ، المرجع السابق، ص 335.

أعضاء الحكومة[1]، يوم 18 سبتمبر 1958 أرسل إلى كل دولة عربية وفد لاطلاع رئيسها على تشكيل الحكومة التي سيعلن عنها أمام العالم يوم غد[2]، و في يوم الجمعة 19 سبتمبر 1958 على الساعة 00: 13 أعلن رسميا عن تأسيسها في الطابق الخامس بمقر جبهة التحرير الكائن في شارع عبد الحق ثروت رقم 32 بالقاهرة ، وقد قرأ فرحات عباس بيان التأسيس باللغة الفرنسية ، ومما جاء فيه ان لجنة التنسيق والتنفيذ التي خولها المجلس الوطن للثورة الجزائرية هذه السلطة بموجب قرار 27 أوت 1957 قررت تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية[3] والذي أذيع نفس الوقت إلى الشعب الجزائري [4].

لقد رأت الحكومة الجزائرية المؤقتة أن تصف نفسها مؤقتة ورفضت أن تعتبر نفسها على أنها الحكومة النهائية لبلادها قبل أن يعرف رأي الشعب بصفة نهائية[5]، وقد كان لخبر تأسيس الحكومة المؤقتة صدى واسعا في الداخل والخارج هلل له الشعب الجزائري واعتبره جيش التحرير الوطني عيدا وطنيا واعترفت أربعة عشر دولة شقيقة وصديقة بهذه الحكومة قبل نهاية شهر سبتمبر وهو الأمر الذي أزعج الحكومة الفرنسية وخلط أوراق الجنرال دوغول وهو في بداية الطريق للقضاء على الثورة الجزائرية[6]، لقد وصف نائب الرئيس ووزير القوات المسلحة كريم بلقاسم هذا الحدث بالقول" أمجد يوم في ثورتنا هو تتويج لأحداث وانتصارات على فرنسا

[1] _ حميد عبد القادر : فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر ،2007 ، ص 194.

[2] – بلحاج صالح : تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر 2008 ، ص 455.

[3] _ أنظر بيان التأسيس في جريدة المجاهد :عدد 30، (10 أكتوبر 1958).

[4] _ تابليت علي : فرحات عباس رجل دولة، ط2 ، منشورات ثالة ،الجزائر ،2009، ص 7.

[5] _ بجاوي محمد :الثورة الجزائرية والقانون 1960–1961 ، تر :علي الخش ، ط02 ، دار الرائد للكتاب، د.م ،2005، ص 107.

[6] _ مقلاتي عبد الله : التاريخ السياسي... ، المرجع السابق ،ص 337.

أن تقدر نتائجها أحسن تقدير... وهو تجسيد لوجود لأمة الجزائرية وإعلانا من جانب واحد عن نهاية السيادة الفرنسية رسميا[1]، أما أحمد توفيق المدني وزير الشؤون الثقافية فقد صرح بالقول " وهكذا انطلقت القنبرة وخرج البارود من فوهة البندقية فلن ترجع إليها أبدا وخرجت الجزائر للعالم مجاهدة عاملة ساعية ذللت الصعوبات وحطمت العراقيل ورفعت علم الاستقلال وحققت للشعب حريته وكرامته وسعادته فطوبى للأحرار المجاهدين"[2]،بن العقون وهو أحد شيوخ جمعية العلماء المسلمين قال في هذه المناسبة "... دليل قاطع على أن الثورة دخلت في طورها الحاسم والأخير وهو ما يتطلب بذل مجهودات مضاعفة للوصول إلى النصر المؤزر"[3]، وقد تشكلت الحكومة المؤقتة من 19 عضو من بينهم 14 وزير ونائبين للرئيس و ثلاثة كتاب دولة[4].

[1] _ جريدة المجاهد : المصدر السابق، ص 14.

[2] _ المدني أحمد توفيق : المصدر السابق، ص584.

[3] _بن العقون عبد الرحمان : مذكراتي ، منشورات دحلب، الجزائر، 2009، ص277.

[4] _ تألفت التشكيلة الحكومية من :فرحات عباس رئيسا –أحمد بن بلة نائب الرئيس–حسين ايت أحمد نائب الرئيس– _حسين ايت أحمد نائب الرئيس_رابح بيطاط نائب الرئيس_محمد بوضياف وزير دولة_كريم بلقاسم. وزير القوات المسلحة ونائب الرئيس_لخضر بن طوبال وزير الداخلية_لمين دباغين وزير الخارجية_عبد الحفيظ بوصوف وزير الاتصالات العامة والمواصلات_محمود الشريف وزير التسليح والتموين العام_أحمد فرنسيس وزير الشؤون الاقتصادية المالية_عبد الحميد مهري. وزير شؤون شمال إفريقيا_بن يوسف بن خدة وزير الشؤون الاجتماعية_أحمد توفيق المدني وزير الشؤون الثقافية_أمحمد يزيد .وزير الإعلام_الأمين خان كاتب دولة_مصطفى اصطمبولي كاتب دولة_عمر أوصديق كاتب دولة ، أنظر : جريدة المجاهد ، عدد خاص 19، سبتمبر 1958 ص، 1.

- **المطلب الثاني: ردود الأفعال الإقليمية والدولية.**

كان لنبأ الإعلان عن إنشاء الحكومة المؤقتة صدى عميق في الداخل والخارج على حدّ سواء، أما في الداخل إستقبل الشعب الجزائري هذا الخبر بفرح بالغ ، فأقام الإحتفالات في كل جهة من القطر الجزائري وأصبح يؤمن أكثر من أي وقت مضى باقتراب موعد النّصر على المحتل الفرنسي أما فيما يخص صدى الإعلان عنها في الخارج ، فإن معظم الدول العربية و الإفريقية و بعض البلدان الإشتراكية والبلدان الأسيوية قد سارعت إلى الإعتراف بها في حينها و كانت الجمهورية العربية المتحدة أول من إعترفت بها من بين الدول وتلتها الجمهورية العراقية[1].

فقد كان تأييدها للثورة الجزائرية مطلقا وغير شروط وغداة تأسيسها في يومها الأول، أعلن "فائق السامرائي" سفير العراق بالقاهرة و بالضبط بعد عشر دقائق عن إعلان قيامها ، عن إعتراف بلده بها في حفل كبير أقيم بالمناسبة ألقى فيها السامرائي نص الإعتراف جاء فيه " بناء على التعليمات العاجلة من حكومتي يشرفني أن أنهي إلى سيادتكم ، أن حكومة الجمهورية العراقية ، قد أحيطت علما بقيام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وهي تعترف بها إعترافا كاملا وأن الجمهورية العراقية سوف لا تدّخر جهدا من أجل الذهاب إلى أبعد حدود التعاون مع الحكومة الجزائرية الناشئة في سبيل مصلحة الشعب الجزائري ودعمها لاستكمال أسباب سيادته

[1] _ ضيف الله عقيلة : التنظيم السياسي و الإداري للثورة 1954 –1962 ، ط01 ، البصائر الجديدة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013، ص 434.

وإستقلاله[1]، أما عن ليبيا فقد جاء في وثيقة الإعتراف الصادرة عن بنغازي بتاريخ 19 سبتمبر 1958 و الموشحة بتوقيع السيد " عبد المجيد كبّار" رئيس وزراء ووزير خارجية ليبيا ما يلي:" يسعدني جدا أن أبادر بإبلاغ سيادتكم قرار الحكومة الليبية بالاعتراف ، بحكومة الجزائر كحكومة شرعيّة للشعب الجزائري المجاهد[2] ".

و فيما يخص البلدين الجارين وهما المملكة المغربية والجمهورية التونسية فإنه تم إبلاغهما بقرار تأسيس الحكومة المؤقتة جمهورية الجزائرية قبل ساعة واحدة من الإعلان الرسمي الذي تلاه الرئيس فرحات عباس الرجل المعتدل من القاهرة ، ليقرأه للعلن من بعد كل من كريم بلقاسم ومحمود الشريف من مكتب إعلام جبهة التحرير الوطني في تونس بينما قام عبد الحفيظ بوصوف والشيخ خير الدين بنفس المهمة بالرباط في المغرب الأقصى[3].

ثم تلاها اعترافات كل من المملكة العربية السعودية والمملكة الهاشمية الأردنية و فلسطين التي تقبع تحت الإحتلال الإسرائيلي ، كان ذلك يوم 20 سبتمبر 1958 ثم اليمن يوم 21 من نفس الشهر بالرغم أن جنوبه مازال تحت الحماية البريطانية أما اعتراف جمهورية السودان فكان يوم 27 سبتمبر من نفس السنة[4].

---

[1] _ ليتيم عيسى : دور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا و العالم العربي في كسب التأييد الدولي للثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة 1 ،الجزائر ، السنة الجامعية 2015-2016، ص 287.

[2] _ بجاوي محمد: المصدر السابق، ص 156.

[3] _ قداش محفوظ : المرجع السابق، ص 190.

[4] _ الزبيري محمد العربي: الجزائر ، مرجع سابق، ص 118.

لتتلقى كذلك الحكومة المؤقتة إشعارا من وزير الشؤون الخارجية اللبناني جاء فيه" يسرّني أن أؤكد لدولتكم مضمون البرقيّة التي تشرّفت بإرسالها لكم لأبلغكم إعتراف دولة لبنان بحكومة الجزائر المؤقتة وهذا نصّها : " قرّرت الحكومة اللبنانية اليوم الإعتراف قانونيا بحكومة الجزائر المؤقتة " كان هذا الإعتراف بعد حوالي أربعة أشهر من الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة بالجمهورية الجزائرية وبالضبط في 15 جانفي 1959 ، كان هذا فيما يخص إعتراف الدول العربية بهذه الحكومة الجزائرية المؤقتة التي جاءت معبّرة عن مطامح الشعب الجزائري المكافح من أجل إسترجاع سيادته وإستقلاله[1]، وبتسليط الضّوء على الكتلة الشّيوعية ، فقد أظهرت بعض دول هذه الكتلة تضامنها الكبير مع الشعب الجزائري منذ اندلاع الثورة التحريرية المجيدة ليلة أول نوفمبر 1954 وقد امتدت أشكال التضامن لتشمل المساعدات المادية والمعنوية والتي كان لها الأثر الإيجابي طوال مسيرة الكفاح التحرّري الذي يقوم به الشعب الجزائري [2].

فلما أعلن عن ميلاد الحكومة المؤقتة الجزائرية إعترف بعض دول هذه الكتلة بها مثل جمهورية الصين الشعبية و كان ذلك يوم 22 سبتمبر 1958 ،ومنها إلى كوريا الشمالية التي إعترفت بها يوم 25 سبتمبر 1958 ليأتي دور جمهورية الفيتنام الشمالية التي أعلنت الإعتراف بها يوم 26 سبتمبر 1958[3].

أما عن يوغسلافيا فقد جاء اعترافها من خلال الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة فرحات عباس ما بين 06 الى 12 جوان 1959 ،حيث إستقبل من قبل الرئيس جوزيف بروز تيتو ، و إن

[1] _ بجاوي محمد : المصدر السابق، ص 156.

[2] _الزبيري محمد العربي : المرجع السابق ، ص 119.

[3] _بوضربة عمر: النشاط الدبلوماسي ...، المرجع السابق ، ص 60.

الصفة الرسمية لتلك الزيارة التي جاءت على إثر الدعوة اليوغسلافية للحكومة المؤقتة ترتب عنها بداية الاعتراف اليوغوسلافي بالحكومة، وقد تأكد ذلك بعد زيارة الماريشال تيتو إلى تونس في أفريل 1961 و بعد مقابلته للرئيس فرحات عباس، أكد له ذلك الاعتراف الصادر بتاريخ 12 جانفي سنة 1959 ،أما عن الإتحاد السوفياتي ففي 03 أكتوبر 1960 إعترف بالحكومة المؤقتة التي كان أعضائها في تلك الفترة يشاركون في أعمال الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وقد إستقبلهم الرئيس خروشوف بالقرب من نيويورك ، و في 08 أكتوبر أدلى خروشوف بالتصريح التالي :" يمكن إعتبار إجتماعاتنا ومحادثاتنا مع ممثلي الحكومة المؤقتة الجزائرية ، على أنها إعتراف بأن هذه الحكومة قائمة في الواقع " و أن هذا الإعتراف يتّضح من خلاله أن هذه الحكومة المؤقتة الجزائرية هي منبثقة عن ثورة شعب رافض للنظام الإستعماري المفروض عليه منذ زمن[1].

أما عن الاعترافات التي توالت من دول العالم الثالث تمثلت في تلقي الحكومة المؤقتة الكثير من رسائل التهنئة والاعتراف خصوصا من الدول الآسيوية ، فبالإضافة إلى تلك الدول الشيوعية السابقة الذكر، تلقت أيضا الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تهاني اندونيسيا ثم اعترافها الرسمي [2].

ومما جاء فيه :" إن الأسس والدّواعي التي دفعت اندونيسيا للمبادرة بالاعتراف بالحكومة الجزائرية قد تضمنتها البيان الرسمي الذي أصدرته حكومة الجمهورية الأندونيسية في جلسة

[1] _ بجاوي محمد: المصدر السابق ، ص 158 ، 159.

[2] _ الزبيري محمد العربي: المرجع السابق ، ص 119.

طارئة لمجلس الوزراء في 27 سبتمبر1958 و من خلال إعلان تأسيس حكومة الجزائر المؤقتة الذي أذيع في القاهرة يوم 19 سبتمبر 1958 الماضي ، فمن الطبيعي أن ترحب أندونيسيا ترحيبا حارّا بقيام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية "[1].

لتليها إعترافات بعض الدول الإفريقية التي كانت تحت الهيمنة الإستعمارية ،والتي شهدت الإستقلال حديثا وهي أنغولا التي إعترفت بها يوم 28 سبتمبر1958 ، ليليها إعتراف غانا وكذلك غينيا بتاريخ 10 جويلية 1959 في حين إلتزمت بقية الدول الحذر و التّرقب نتيجة الضغوطات الفرنسية المسلطة عليهم ،و بالرغم من ذلك اعتبرت هذه الحصيلة الأوليّة جد مشجّعة[2].

وبالنظر للكتلة الغربية الرأسمالية فإن هذه الكتلة هي الحليف الطبيعي لفرنسا ، لذلك لم تعر هذا الحدث أدنى اهتمام خصوصا و أن الإستفتاء حول دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة المقرّر ليوم 28 سبتمبر 1958 ،في الجزائر غطى على هذا الحدث ،و جعله باهتا على الأقل بالنسبة للدول الغربية [3].

أما بالنسبة لصدى الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ،في الأوساط الفرنسية ، فقد كانت بمثابة الضربة القاضّية لأحلام و طموح السلطات الفرنسية التي أصابتها الدهشة والارتباك فقد كان الإعلان هذا مكذبا لإدعاءاتها حول إنعدام الصّفة التمثيلية لجبهة التحرير الوطني ، باختصا هذا الإعل جاء في وقت صمّمت فيه الحكومة الفرنسية وعلى رأسها

[1]_بجاوي محمد : المصدر السابق ، ص 155.

[2]_ الزبيري محمد العربي : المرجع السابق ، ص 119.

[3]_ المرجع نفسه ، ص 120.

" الجنرال ديغول" وتحت ضغط قادة المستوطنين الأوروبيين في الجزائر ، على دمج الجزائر في فرنسا بصفة نهائية ، باستعمال الأساليب السياسية و حتى العسكرية في سبيل تحقيق ما عجزت الحكومات السابقة عن تحقيقه [1].

وفي محاولة بائسة لوقف الإعترافات بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، صرّح الجنرال ديغول في حديث له مع مدير جريدة صدى وهران(Echo D'oran) "أن فرنسا ستقطع علاقاتها فورا مع أية حكومة رسمية تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة" لكن هذا التصريح لم يكن سوى صيحة في واد ، حتى أن أحدا لم يبالي به، فقد ذهب ثلاث حكومات إفريقية مازالت تحت الحماية الفرنسية مثل:(ليبيريا والتوغو ومالي) لإعلان إعترافهم بالحكومة الجزائرية المؤقتة [2].

المبحث الثالث:سياسة الحكومة المؤقتة على المستوى الداخلي والخارجي 1958-1962

أعطى تأليف الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية إطارا تنظيميا ومؤسساتيا ،ودفعا جديدا على الصعيد السياسي والدبلوماسي ،إذ سفهت ادعاءات السلطات الاستعمارية الفرنسية حول الصفة

[1]_ ضيف الله عقيلة : المرجع السابق ، ص 436.

[2]_ قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة،ج02 ، د ط ، دار العثمانية ، الجزائر، 2009، ص 161.

التمثيلية لجبهة التحرير الوطني[1]، وارتكزت سياسة الحكومة المؤقتة في إدارة حرب التحرير الوطنية ومواجهة العدو الفرنسي داخل البلاد على عدة مستويات يمكن إيجازها فيما يلي :

- **المطلب الأول على المستوى الداخلي**

1_على الصعيد العسكري

إن تكوين الحكومة المؤقتة وان كان طابعه سياسيا واضحا إلا أن الاهتمام بالجانب العسكري كان هو الآخر ضمن إستراتيجيتها كونه يمثل روح الثورة وقوامها [2]، فقد أنشئت أجهزة وهياكل داخل الحكومة المؤقتة تهتم فقط بالجانب الحربي منها وزارة الدفاع أو القوات المسلحة بقيادة كريم بلقاسم ووزارة التموين والتسليح بقيادة محمود الشريف ووزارة الاتصالات العامة والمخابرات بقيادة عبد الحفيظ بوصوف وهذا مايثبت أهمية هذا النشاط بالنسبة للحكومة المؤقتة [3].

وفي هذا الإطار كانت الحكومة المؤقتة سائرة في حربها لتحقيق مهامها المتفق عليها منذ البدء دفاعا عن حق الشعب الجزائري في الحرية ،فركزت سياسيتها على تزويد الثورة بالمؤونة والسلاح والذخيرة وتمويل المعارك وتسيير أموال الثورة ،التي قدرها فرحات عباس بأنها أموال طائلة ، أما محمود الشريف مسؤول التموين والتسليح وبالصوف فقد كانا يضمنان تخزين الأسلحة وكانت الذخائر تزداد كل يوم وبالتالي فقد كانت كل الوزارات تعمل بفعالية [4].

---

[1]_ رخيلة عامر : التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1954-1962 ،الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993 ، ص79 .

[2]_ الجنيدي خليفة : حوار حول الثورة ،ج02، موفم للنشر، الجزائر، 2012 ،ص 247.

[3]_ طاعة سعد: لمحة تاريخية عن نشاط الحكومة الجزائرية المؤقتة من خلال بعض المراجع الجزائرية، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ ،ع 09 ، جامعة معسكر، 2007 ،ص 328.

[4]_ عباس فرحات : تشريح حرب، تر : أحمد منصور، دار المسك للنشر، الجزائر ، ص352.

بالنسبة لوزارة القوات المسلحة فقد كانت تضم مجموعة من الإطارات الذين يشغلون مناصب مهمة وكانوا يحضون بثقة كريم بلقاسم[1] ، وقد اجتهد الرائد مولود ايدير بصفته مسؤول الديوان العسكري في الوزارة في إرساله تعليمات لمجاهدي الولاية الأولى والقاعدة الشرقية يحثهم فيها بالانخراط في المدارس الحربية قصد الاستفادة من التدريب العسكري [2].

ويشير علي كافي أنه في أكتوبر 1958 أعيد بعث هيئة الأركان شرقية وغربية من قبل الوزارة ،الأولى متمركزة في غار الدماء على الحدود التونسية الجزائرية على رأسها محمدي السعيد والثانية في الناظور على الحدود المغربية الجزائرية على رأسها هواري بومدين، ومن مهام هذه اللجنة التموين والتسليح وتسيير العمليات العسكرية والعمل على إدخال وحدات جيش التحرير الوطني المرابطة على الحدود[3].

أما عبد الحفيظ بوصوف فبعد تسلمه لمهامه بالحكومة المؤقتة جمع طقمه ليخبره بمسار الثورة ،وبذلك قرر خصخصة كل المصالح وخلق مصالح جديدة مثل : مصلحة المخابرات ومصلحة الأمن التي سوف تحمي الثورة ومديرية التوثيق والبحث (D.D.R) ،ومديرية اليقظة وضد الجوسسة [4] ، و وفي إطار نفس المساعي أعلن بوصوف عن إنشاء مديرية وطنية للاتصالات وقد كلف الرائد عمرثليجي بمهمة تسيير هذه المديرية أما عن العلاقات (Liaisons) فقد حولت

---

[1] _Harbi Mohamed :Une Vie Debout Mémoire Politique (1945-1962) ، Tom 01، Alger ،2009، p256.

[2] _ عثماني مسعود : الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى للنشر والطباعة والتوزيع ، الجزائر، 2013 ، ص486.

[3] _ كافي علي : مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946-1962 ، دار القصبة للنشر، الجزائر، د.ن ،ص 328.

[4] _ بوالصوف عبد الحفيظ : المالق وزارة التسليح والاتصالات العامة، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر ،2014، ص115.

هي الأخرى إلى مديرية وجهزت بوسائل جديدة وحضيرة للعتاد الملائم من أجل نقل البريد الخاص بالحكومة المؤقتة وقيادة أركان جيش التحرير وقد كما كلفت ذات المديرية بإيصال ونقل الإطارات والطلبة من والى الشرق الأوسط بعد استحداث خط يربط تونس بمصر عن طريق طرابلس[1].

في بداية 1960 أدمجت هذه الوزارة مع وزراة التسليح والتموين العام وكانت مجالات عمل وزارة التسليح والاتصالات العامة (M.A.L.G) واسعة جدا : المواصلات الاستعلام الجوسسة المضادة الإمداد الإشارة الاتصال السلكي والتكوين[2].

وفيما يخص التنسيق الإداري بين مختلف مصالح الثورة أنشأ بوصوف جهازا مركزيا مقره تونس، يربط بين وزارته وباقي وزارات الحكومة الأخرى وقد كلف نور الدين دليسي بمهمة الإشراف على هذا الجهاز نظرا لفعاليته وكتمانه للأسرار[3].

وقد كان لوزارة التسليح والاتصالات العامة دور كبير في إنشاء وحدات قتالية للجيش في الشرق والغرب بقيادة هيئة الأركان ،ومن المهمام الأخرى التي قامت بها هذه الوزارة إنشاء وتسيير ومراقبة شبكات الاستعلامات والعلاقات السرية والاستخبارات غرب المملكة المغربية وبأوروبا ،ويدخل ذلك في سياسة بوصوف الرامية لإعادة تنظيم مصالحه في ميدان الاستعلامات والاستخبارات الى غاية تحقيق الاستقلال[4]، بالنسبة لوزارة التسليح والتموين تحت قيادة محمود

[1]_ عبد الدايم الشريف : عبد الحفيظ بوصوف ، منشورات A.N.E.G، الجزائر 2014، ص 168.

[2]_ قداش محفوظ : المرجع السابق ، ص 221.

[3]– عبد الدايم الشريف : المرجع السابق، ص 169.

[4]_ المرجع نفسه : ص 164.

الشريف ،فقد كلفت بالاختصاصات التي كانت تقوم بها مصلحة التسليح في عهد لجنة التنسيق والتنفيذ وهي تشمل 4 أقسام رئيسية [1] :

أ_ التزود بالسلاح (البحث والاقتناء)

ب_ التموين والألبسة.

ج_ نقل المعدات إلى غاية الحدود.

المراقبة وإجراء الخبرة التقنية والتجارية.

إن الظروف التي كانت تمر بها الثورة مابين 1958-1962 ،حتم عليها الاهتمام الأكبر بالنشاط الحربي والرد على الغطرسة الفرنسية، حيث شهدت هذه المرحلة عمليات التمشيط التي قادها الجنرال شال وأشهرها عملية المنظار في الولاية الثالثة والأحجار الكريمة بالولاية الثانية وغيرها من العمليات العسكرية[2].

إن تثبيت الجنرال شال على رأس القوات الفرنسية العاملة بالجزائر في ديسمبر 1958 ، جعله يجتهد في إدخال تعديلات على الأساليب التي كان تتبعها القوات الفرنسية ضد الثورة ، والتي ارتكزت على القيام بعمليات تطهير واسعة وكبيرة للمناطق التي يدعوها "متعفنة" بأعداد ضخمة من القوات الجوية والبرية ، تدوم من أسبوع إلى ثلاثة أسابيع وأربعة شهور ثم تنتهي ولكن

[1] _ مقلاتي عبد الله : محمود الشريف قائد الولاية الأولى ووزير التسليح إبان الثورة التحريرية ، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013، ص 134.

[2] _ طاعة سعد : المرجع السابق، ص 328.

الجنرال شال قرر أن يعدل عن إتباع هذه الأساليب بتنفيذ مشروعه الذي دخل حيز التنفيذ منذ 4 فيفري 1958 والذي يتلخص في الشكل التالي[1]:

1_ المحافظة على مراكز الكادرياج quadrillage ،وإصدار الأوامر للوحدات العسكرية بأن تكون دائبة الحركة حتى تفرض مراقبتها المستمرة للمناطق التي تعسكر بها على أن تكون أكثر خفة وسريعة في التنقل لمتابعة فرق جيش التحرير ولو خارج مناطقها.

2_ القضاء على جنود جيش التحرير الجزائري واحتلال المناطق التي يتمركز بها ،وفق سياسة تطهير تنفذ بدءا بمناطق الغرب وتنتهي بالمناطق الشرقية[2].

لقد كان لمخطط شال أثر سلبي كبير على الثورة ،وقد ذكر فرحات عباس أنه كان فعال بشكل رهيب وأن جيش التحرير الوطني لم يشعر بضغط الحرب من قبل مثلما عرفها مع هذا المخطط[3]، رغم هذه الإستراتيجية القاسية ونتائجها المدمرة ثبت جيش التحرير الوطني لم ترغم الحكومة المؤقتة على وقف إطلاق النار بل كرست مجهوداتها لبناء جيش قوي على الحدود[4]، ودعمه بالسلاح لكي يكون قادرا على مواصلة هذه الثورة و إقناع الفرنسيين بوجود هذه القوة ومما ورد في جريدة الأهالي العراقية ،أن فرحات عباس قد طلب المساعدة والمعونة الحربية من الحكومة العراقية ،كما سعت الحكومة المؤقتة في هذا الصدد إلى طلب المساعدة من أجل تموين الثورة بالسلاح من الحكومة اليوغسلافية التي أرسلت في عهد تيتو هدية عبر ميناء

[1]_ بوعزيز يحي : ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط02 ، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر ،1996 ، ص 233.

[2]_ بلحاج صالح : مخطط شال واثاره في تطور حرب التحرير الوطني، المصادر ،ع12، 2005 ،ص،185-218.

[3]_ عباس فرحات : المصدر السابق ، ص 335.

[4]_ قداش محفوظ : المرجع السابق ، ص 211.

الإسكندرية في مصر على شكل معونة تتكون من الآلاف من البنادق والرشاشات ،أما أحمد توفيق المدني بصفته وزير شؤون شمال إفريقيا بالحكومة المؤقتة ،فقد حرر مذكرة في أول نوفمبر 1959 أرسلها لجمال عبد الناصر يذكره فيها إلى حاجة الثورة الماسة للمال وعتاد الحرب خاصة بعد إغلاق الحدود الشرقية والغربية بالخطوط المكهربة [1].

وتجدر الإشارة إلا أن وزارة التسليح والتموين العام في الفترة مابين 1958_1959م اقتنت كميات كبيرة من الأسلحة ومواد التموين المختلفة مثل الشاحنات التي استعملت في نقل السلاح في الجهة الشرقية ،وقد حرص محمود على إنجاح مهمة التسليح و التموين، وعندما قرر الاستعانة بخبرة عبد المجيد بوزبيد، وفي عهده حصل تطور هام في ميدان التسليح والتموين خاصة تزايد شحنات الاسترشاد وتحسين شبكات النقل والتخزين وترشيد النفقات ومراقبتها[2].

وقد تحدث محمود الشريف اثر اتهام كريم بلقاسم له بالتقصير في مهامه في تقرير له قدم لدورة المجلي الوطني للثورة (جانفي 1960) ، عن أعماله في الوزارة مركزا على جهوده في تنظيم مصالح التسليح والمالية ومراقبة وتنظيم كل ما يدخل من أسلحة وتموين إليها، ليؤكد في ذات التقرير أن الأسلحة التي وفرتها وزارته لم تصل إلى الداخل، بسبب تصرفات وزارة القوات المسلحة التي حجزتها بالحدود ناهيك عن كميات الذخيرة الضخمة للغاية ، وقد كانت متنوعة بين ذخيرة حربية ومواد تموين وأجهزة ومعدات[3].

---

[1] _ طاعة سعد : المرجع سابق ، ص 329.

[2] _ مقلاتي عبد الله : محمود الشريف... ، المرجع السابق ، ص 135.

[3] _ المرجع نفسه .

و في نظرنا فان تقصير وزارة القوات المسلحة في إمداد الداخل بالسلاح لا يعود لمسألة التراخي بقدر ما يرجع بالدرجة الأولى إلى سياسة تطويق الحدود بالأسلاك الشائكة والمكهربة (خط موريس سنة 1957 ويليه خط شال 1959) ، كما يرجع كذلك لقانون حق المتابعة الذي استهدف القضاء على نشاط وتحركات جيش التحرير الوطني في المناطق الحدودية.

2_على الصعيد السياسي :

حرصت الحكومة المؤقتة على الرد على المناورات السياسية التي جاء بها الجنرال ديغول للقضاء على الثورة[1]، ففي 28 سبتمبر 1958 قام الجنرال ديغول بإجراء استفتاء حول دستور الجمهورية الفرنسية في الجزائر خلاف المستعمرات الفرنسية الأخرى التي عرض عليها الاختيار بين الاستقلال أو البقاء في إطار الاتحاد الفرنسي، وأراد ديغول من خلال هذا الاستفتاء أن يبين للعالم أنه لا يوجد قمع في الجزائر وأن الجيوش الفرنسية الموجودة بالجزائر لا تطارد إلا فئة محددة داخل الجزائر خارجة عن القانون وأن الجزائريين يضعون ثقتهم التامة في الاقتراع[2].

وفي مساء نفس اليوم 28 سبتمبر 1958 أذاع فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة بيانا أشار فيه الى الاستفتاء، حيث قال " إن الجزائر ليست فرنسا والشعب الجزائري ليس فرنسيا وان الاستفتاء حول الدستور الفرنسي الذي بدا اليوم في الجزائر ماهو إلا ضغط فرنسي على شعب يكافح في سبيل الاستقلال، بهذا التصريح أرادت جبهة التحرير أن توضح للعالم أن هذا الاستفتاء ماهو إلا مناورة نتجت عن الضغط الذي مورس على الشعب الجزائري من أجل

[1] _ مقلاتي عبد الله : محمود الشريف... ، المرجع السابق ،ص330.

[2] _ ازغيدي محمد لحسن : مؤتمر الصومام وأثره في تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956_1958، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009 ،ص213.

الاقتراع [1]، و بعد فشله في مشروع الاستفتاء لجأ ديغول للمناورة والتظاهر بالسعي نحو البحث عن حل سلمي للقضية الجزائرية ، إذ أعلن في ندوة صحفية يوم 23 أكتوبر 1958 عن مقترح "سلم الشجعان"[2]، اعترف من خلاله بأن رجال الثورة قاتلوا بشجاعة [3] .

طالبا منهم استسلاما مزدوجا أحدهما عسكري يجري في الأرض الجزائرية والأخر سياسي يدعو فيه قيادة جبهة التحرير بالتوجه إلى العاصمة الفرنسية من أجل إنهاء القتال [4] ، وكان هذا المقترح مناورة تهدف للقضاء على الثورة من خلال زرع بذور الإحباط واليأس وإثارة الانشقاق في صفوف قيادة الثورة، وهو ما لم ينله ديغول رغم حديث المصادر الفرنسية عن تأثير بالغ للمشروع على شق صف الثورة من خلال استسلام بعض القادة ولجوء البعض منهم لمفاوضة باريس دون الرجوع للحكومة الجزائرية المؤقتة[5].

لقد كان رد الحكومة المؤقتة على اقتراح سلم الشجعان ردا حازما ومما جاء فيه أنه لا للصلح إلا على الشروط التالية [6]:

1) التوجه للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وهي ممثلة الشعب باسم مجلس الثورة.
2) الاعتراف بنهاية الاستعمار وقيام الجزائر بحقها في تقرير المصير.
3) فتح مذاكرة رسمية بين رجال الحكومة الجزائرية والفرنسية.

---

[1] _ ازغيدي محمد لحسن : المرجع السابق، ص214.

[2] _ مقلاتي عبد الله : التاريخ السياسي ...، المرجع السابق، ص 379.

[3] _ قداش محفوظ : المرجع السابق ،ص179.

[4] _ جريدة المجاهد :عدد 31، (01 نوفمبر 1958).

[5] _مقلاتي عبد الله : التاريخ السياسي... ، المرجع السابق ، ص380.

[6] _ أزغيدي محمد لحسن : المرجع السابق ،ص 215.

4) إعلان إيقاف النار على هذه الخطط.

إن هذا الرد للحكومة المؤقتة جعل ديغول يصطدم بالأمر الواقع ، إما أن يقبل بشروط الصلح التي عرضتها الحكومة الجزائرية أو استمرار الحرب، ما جعله يغير من مواقفه بعض الشيء ولذلك أعلن يوم 16 سبتمبر 1959م عن مشروع جديد اعترف فيه لأول مرة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه، لكنه أحاط ذلك بقيود وشروط أفقدته أهميته وقد ردت الحكومة المؤقتة عليه يوم 28 من نفس الشهر[1]، إذ رحبت بهذا المشروع وأعربت عن استعدادها للدخول في محادثات تمهيدية مع الحكومة الفرنسية لمناقشة الأمر بشرط أن ينفق ذلك مع رؤية الطرف الجزائري[2].

لكن سرعان ما اتضح للحكومة المؤقتة أن ديغول ليس مستعدا لفتح باب التفاوض وفق الشروط الجزائرية، وحتى تتجنب هذه المناورة السياسية أعلنت أنها ضامنة لمصالح الشعب الجزائري إلى أن يستجيب و يتخذ قرارا بكل حرية، وقامت بتفويض الوزراء المسجونين من أجل اللقاءات الأولى إدراكا منها أن ديغول لن يقبل بهؤلاء كمفاوضين[3].

إذ جاء في بيان الحكومة المؤقتة في هذا الإطار " إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تؤكد مرة أخرى بأنه لا يمكن أن يتم وقف القتال بدون اتفاق على الضمانات اللازمة لتطبيق مبدأ تقرير المصير تطبيقا سليما، وفي هذه الحالة فان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قد قررت أن تسند الى السادة : أحمد بن بلة– محمد خيضر – محمد بوضياف –حسين ايت أحمد

[1] _ بوعزيز يحي : المرجع السابق، ص 197.

[2] _Horn Alistair : Histoire de la Guerre d'Algérie ، Dahlab éditions ، Algérie، 2009 ،p362.

[3] _ ثينو سيلفي: تاريخ حرب من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب ، الجزائر ، 2013، ص207.

– رابح بيطاط ، مهمة الدخول مع الحكومة الفرنسية في محادثات بشأن الشروط المتعلقة بتطبيق تقرير المصير[1].

3_على الصعيد الاجتماعي .

تمثلت أهمية الحكومة الجزائرية المؤقتة على المستوى الاجتماعي في وضعها لإدارة حقيقية تقوم بتسيير شؤون العدد الهائل من اللاجئين الذين فاق عددهم المليون على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية [2]، ففي تونس كانت تشرف على توزيع المساعدات على اللاجئين الجزائريين بالمنطقة بالتنسيق مع الهلال الأحمر على التراب التونسي[3]، من جهة أخرى كانت ال ح.م.ج.ج تتابع شؤون المبعدين الجزائريين الذين يعملون في المغرب وتونس و كذا الإشراف على شؤون العدد المتزايد للطلبة الجزائريين في البلدان العربية وإطارات ال ح.م.ج.ج المبعثرين في كل العواصم العربية فضلا عن سهرها على توفير المستشفيات والعيادات ومراكز الراحة والمؤسسات التعليمية والرياضية ومراكز التكوين المهني ناهيك على تكوين الإطارات في البلدان الاشتراكية وحتى الغربية في جميع الميادين القانونية العلمية والفكرية[4] ، لقد اضطلع بن يوسف بن خدة بمسؤوليات عديدة في الحكومة المؤقتة الأولى 1958_1959 أثناء تنصيبه وزيرا للشؤون الاجتماعية، التي أنشئت خصيصا للتكفل بالعمال الجزائريين وكذلك اللاجئين

[1]_ خضير إدريس : البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830_1962، ج02 ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، د.م ، 2006، ص 308.

[2]_ دحلب سعد : المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب ،الجزائر، 2007 ، ص 102.

[3]_ بوقريوة لمياء : اللاجئون الجزائريون في تونس إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954_1962) ، دورية كان التاريخية ،ع 16، 2012 ، ص84.

[4]_ دحلب سعد : المصدر السابق .

الجزائريين الذين نزحوا إلى تونس والمغرب، ما استدعى توفير كل الوسائل اللازمة لضمان الحد الأدنى من التغذية والألبسة والأفرشة وكذلك الصحة والتعليم[1].

كما أعطى بن خدة أولوية للتكفل بالطفولة والمرأة حيث ساهم في إنشاء مراكز إسعاف اليتامى الجزائريين اللاجئين في كل من تونس والمغرب، يكون دورها بالإضافة إلى الاعتناء بالجانب الغذائي والصحي والنفسي ، الاهتمام بالجانب العلمي أين تم فتح ورشات تعنى بتلقين اللغة العربية والفرنسية بالإضافة إلى التكوين في مختلف المجالات المهنية مثل النجارة والكهرباء والخياطة والميكانيك و المعمارية كما قام بن خدة بإرسال عدة بعثات إلى مختلف الدول الشقيقة والصديقة من أجل اكتساب الخبرة المهنية التي تساعد على خلق يد عاملة، يكون لها دور في بناء الدولة الجزائرية المستقلة [2]، بالنسبة للطلبة فقد تولى بن خدة شخصيا مهمة إرسالهم على شكل بعثات إلى الخارج في إطار منح، أعطيت لهم من طرف وزارة الشؤون الاجتماعية [3]، أما بالنسبة لملف جرحى جيش التحرير فيعد من الملفات الصعبة والشائكة ، حيث تضافرت جهود كل الوزارات من أجل المساهمة فيها نظرا للظروف الصعبة التي مرت بها الثورة التحريرية جراء العمليات العسكرية الكثيفة ، وكان لوزارة الشؤون الاجتماعية دور فيها حيث تكفلت عدد معتبر من الجرحى للعلاج في مستشفيات أوروبا، نذكر : نذكر أربعون في مستشفيات تشيكوسلوفاكيا

[1]_ بخوش الجودي : دور بن يوسف بن خدة في الثورة التحريرية 1954_1962، دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2006_2007، ص121.

[2]_ حسين مجاود : الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية فرحات عباس– بن يوسف بن خدة نموذجا ، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية ، جامعة سيدي بلعباس، 2006–2007 ،ص374،375.

[3]_ بخوش الجودي : المرجع السابق، ص128.

26 بيوغسلافيا حوالي 30 بألمانيا وقد كانت مهمة نقل هؤلاء الجرحى يتكفل بها الهلال الأحمر الجزائري بالتنسيق مع الصليب الأحمر الجزائري لهذه الدول المستقبلة[1].

لقد أشرف بن خدة على مختلف الجماعات التنظيمية من بينها الاتحاد العام للعمال الجزائريين U.G.T.A ،الذي تعرض لأبشع أنواع القمع من قبل السلطات الاستعمارية أين أعاد هيكلة هذه النقابة في أكتوبر 1958، ورفع وعيها السياسي بفعل ترسيخ التقاليد الثورية النقابية وقد اتخذها وسيلة لإيصال صوت العمال الجزائريين والجزائر المكافحة الى المحافل الدولية[2].

كما استطاع بن خدة من جعل الاتحاد العام للعمال الجزائريين من أبرز الاتجاهات الاجتماعية التي لعبت دورا كبيرا ومميزا في بناء الثقافة السياسية لدى الفئة العمالية الجزائرية من خلال مطالبها ومؤتمراتها ،التي كانت التي كانت تدعو إلى إعادة الاعتبار للإنسان الجزائري من خلال نبذ العنصرية والمساواة في الأجور والمنح والضمان الاجتماعي وتحرير المرأة الجزائرية، كما عمدت الفئة العمالية لرص صفوفها لخدمة أهداف الثورة التحريرية، وأكدت للرأي العالمي وحدة الشعب الجزائري ومدى تعلقه وتمسكه بمبادئ جبهة التحرير الوطني التي استوحتها من مجموع القيم الاجتماعية والثقافية للشعب الجزائري[3].

لقد كانت وزارة الشؤون الاجتماعية بمنأى عن التقليص الحكومي بداية عام 1960 بعد انعقاد الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة إذ أدمجت مع وزارة الشؤون الثقافية واختير على رأسها عبد الحميد مهري الذي كانت له خبرة سابقة بتسيير ملف الشؤون الاجتماعية في عهد لجنة التنسيق

[1]_ بخوش الجودي : المرجع السابق ، ص 129.

[2]_ مجاود حسين : الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة ... ، المرجع السابق، ص375.

[3]_ المرجع نفسه : ص 376.

والتنفيذ الثانية، ومن أهم القضايا والملفات التي اهتمت بها وزارته قضايا اللاجئين والطلبة والعمل والصحة...الخ، كما تؤكد تقاريره المقدمة لاجتماعات الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة[1] ، لم يقتصر النشاط التاطيري للحكومة المؤقتة الشؤون الاجتماعية فقط بل شمل حتى المجال الرياضي إذ ارتأت أنه من الضروري القيام بحملة إعلامية عبر العالم للتعريف بالوجه الحقيقي للجزائر المكافحة، وتحت إشرافها قام محمد بومرزاق عضو فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا بإجراء اتصالات مع لاعبي كرة القدم الجزائريين، ليلتحقوا بتونس من أجل تأسيس الفريق الوطني وقد أخذ اللاعبون الجزائريون ينتقلون فرادى ومثنى وثلاث بوسائلهم الخاصة منذ شهر أفريل 1958، وقد خاض فريق جبهة التحرير لكرة القدم خلال الفترة 1958 إلى 1962 ، 83 مقابلة عبر 14 بلد وانتصر في 57 مقابلة وتعادل في 14 وانهزم 12 مرة وسجل 349 هدفا وتلقى 119[2]، لقد كان لاعبو فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم معية الفنانين والمطربين والممثلين والموسيقيين بمثابة سفراء للجزائر وثورتها عبر العالم من خلال سعيهم وراء تقديم صورة مشرفة عن الكفاح التحرري للشعب الجزائري[3].

- **المطلب الثاني :على المستوى الخارجي.**

1_على المستوى العربي :

[1] _ مقلاتي عبد الله : عبد الحميد مهري حكيم الثورة الجزائرية، دار سحنون للنشر والتوزيع ،الجزائر 2013 ، ص80.

[2] _ عفرون محرز : مذكرات من وراء القبور ،ج3 ، تر: مسعود حاج مسعود ، دار هومة الجزائر ،2013 ، ص334.

[3] _ بوداود عمر : خمس سنوات على رأس فدرالية فرنسا من حزب الشعب الى جبهة التحرير الوطني مذكرات مناضل، تر : اكلي أحمد بن محمد، دار القصبة للنشر ، الجزائر، د.ن ، ص127، 128.

❖ **مغاربيـــــا :**

عمدت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى العمل ضمن سياسة تشاورية تجاه الدولتين تونس والمغرب الأقصى، لما لهما من تأثير على الثورة بحكم عامل الجوار و كذلك تمرّكز الحكومة المؤقتة الجزائرية فيها، إضافة إلى وجود جيش التحرير الوطني وأيضا اللاجئين الجزائريين على أراضيهما، وكذلك لأجل الإستفادة من رأي القيادة العليا للبلدين في المسائل والقضايا التي تخص الثورة التحريرية وضمان تأييدهما الدائم في مختلف الأحداث الناجمة عن تطورات الثورة ، بالأخص تجاه المبادرات والمناورات الفرنسية والتي من بينها حق " تقرير المصير" الذي أعلن عنه يوم 16 سبتمبر 1959 ، حيث جاء ردّ الحكومة المؤقتة الجزائرية عليه وهذا بعد التشاور مع القيادتين في تونس والمغرب ، وذلك بوضع شروط و ضمانات لوقف إطلاق النار و السير الأمثل نحو حق تقرير المصير[1].

أما عن ليبيا فكان نشاط الحكومة المؤقتة الجزائرية فيها محدود للغاية ، بالرغم من الدعم الكبير الذي أبداه الملك الليبي إدريس السنوسي ، وبتلخيص النشاط الذي كان يقوم به ممثل الحكومة الجزائرية المؤقتة أحمد بودة[2]، مسؤول مكتب طرابلس (ليبيا) والذي كان

[1]_ بوضربة عمر: تطور النشاط الدبلوماسي ...، المرجع السابق ، ص 324، 325.

[2]_ مناضل قديم ومتمرس في حزب الشعب وممثل الثورة بليبيا ، ولد بعين الطاية (بومرداس) يوم 03 أوت سنة 1907 من عائلة فلاحية وبها نشأ وتلقى تعليمه الإبتدائي ، إنضم إلى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1932 ثم إنخرط في حزب الشعب سنة 1937، كلف بعدة مهام منها رئاسة تحرير صحيفة البرلمان الجزائري سنة 1939 وعضواللجنة المركزية للحزب سنة 1939 . 1954 وعضو في المكتب السياسي 1939 . 1953 ويعد من أبرز قادة حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية المركزيين ، أعتقل بعد الثورة مباشرة ثم أطلق سراحه في أفريل 1955 ، إتحق بجبهة التحرير الوطني التي عرضت عليه تمثيلها في العراق ثم ليبيا إلى غاية الإستقلال وبعد أزمة صائفة 1962 فضّل الإبتعاد عن النشاط السياسي وإختار مهنة

قليلا على العموم ، فقد عمل على تكثيف مقابلاته مع السفراء والأسلاك الدبلوماسية هناك من أجل الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية وفي هذا الإطار جاءت اتصالاته بالسفارة السوفياتية هناك بحيث لم يلقى ردّا واضحا سوى عرض السّفير السوفياتي لإعانات مالية ومادية للثورة التحريرية ، كما اتصل بالحكومة الليبية قصّد التدخل لدى الحكومة الإيطالية بهدف توقيف الإجراءات التعسفية البوليسية ضدّ ممثل جبهة التحرير الوطني في إيطاليا و أيضا تجاه وضع الجالية الجزائرية هناك ، حيث توّجت تلك المساعي بالموافقة الليبية على منح رخص مرور للجزائريين الموجودون على التراب الايطالي [1].

❖ **مشرقيا :**

كانت المملكة العربية السعودية سباقة في تدويل القضية الجزائرية منذ سنة 1955 ، فقد كان تنسيقها مستمرا مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خاصة بعد تأسيسها في سبتمبر 1958 ، داخل وخارج المملكة خاصة من خلال سفراء المملكة في الوطن العربي ، ففي هذا الإطار جاءت زيارة كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية ووزير القوات المسلحة الى السفير السعودي بالمغرب الأقصى ، و التي تندرج في إطار توفير سبل الدّعم المادية ،كما كان للوفد الحكومي زيارة إلى المملكة العربية السعودية في 6 مارس 1959 ،استلم فيها الوفد الجزائري مبلغا قدره مليون فرنك فرنسي ، كما قدّمت المملكة العربية السعودية مليون جنيه إسترليني للحكومة الجزائرية المؤقتة في جويلية 1961 وبهذه المناسبة وجّه السيد فرحات عباس

التعليم و توفي رحمه الله في صمت سنة 1994 ، أنظر: نجود طافر، ثوار و شهداء من الجزائر،شمس الزيبان للنشر والتوزيع ، 2013، الجزائر ، ص 88.

[1] _ بوضربة عمر: تطور النشاط ...، المرجع السابق ، ص 235.

رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية رسالة إلى ملك السعودية ، رفع فيها شكره الصّادق للملك وتقدير الحكومة المؤقتة والشعب الجزائري ،بخصوص المجهودات المبذولة من طرف المملكة لنصرة القضية الجزائرية ، حيث أكّد الملك السعودي مساندته لكل مطالب الحكومة المؤقتة الجزائرية فيما يخص ملف مفاوضاتها مع الحكومة الفرنسية في إفيان (20 مارس 1961)[1] .

أما عن الأردن فكان موقفه مؤيدا لكل قضايا التحرّر وعلى رأسها القضية الجزائرية ، فقد عبّر الملك الأردني أثناء زيارة الوفد الحكومي الجزائري برئاسة السيد فرحات عباس بتاريخ 23 مارس إلى 27 مارس 1959 قائلا : "بالرّغم من الحالة التي تعيشها المملكة الهاشمية الأردنية و التي ليس لها موارد إقتصادية ،إلا أننا ندعم جهاد الجزائر المقدّس وسنتقاسم معكم لقمة العيش "وقد وعد الملك الأردني بتوفير مساعدات مالية من خلال جمع التبرعات ، حيث قدّم يومها الملك من حسابه الخاص 4000 دولار وتبعه أعضاء حكومته و ضباطا سامون في الجيش الأردني ، كما أكّد على أحقيّة مطالب الشعب الجزائرية بخصوص حق "تقرير المصير" و الاستقلال المطلق والتّام دون شروط ، إضافة إلى حقه المشروع المتمثل في حفاظه على الوحدة الترابية للجزائر من خلال مفاوضات إفيان 20 مارس 1961[2].

[1] _ دبش إسماعيل : السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954 .1962)، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر،2007، ص 78 ، 79.

[2] _ المرجع نفسه ، ص 88.

فيما يخص الجمهورية العراقية فبعد تولي السيد حامد روابحية[1] ، زمام مكتب بغداد (العراق) كممثلا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وقد شرع في اتصالات حثيثة مع الحكومة العراقية ، حيث أفرزت تلك الاتصالات على تأكيدات فعّالة من الجمهورية العراقية على تكثيف الدّعم السياسي والمادي للحكومة الجزائرية المؤقتة ، و في هذا الإطار تم في شهر ديسمبر1958 إبلاغ ممثل الحكومة المؤقتة في بغداد ، بأن العراق قدّم مشروع مبادرة فحواها شنّ مقاطعة اقتصادية شاملة على فرنسا ، من طرف كل الدول العربية وقد وضعت تلك المبادرة على مستوى المجلس الاقتصادي لدى الجامعة العربية ، و في هذا الإطار دائما استقبل ممثل الجزائر هناك من طرف رئيس الجمهورية العراقية السيد عبد الكريم قاسم رفقة وزيره للخارجية ، وقد تمّ إبلاغ ممثل الحكومة المؤقتة الجزائرية عن إجراءات تقوم بها الجمهورية العراقية لدى العديد من دول المعسكر الشرقي في سبيل كسب الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية وفي شهر جوان 1959 أتصل السيد حامد روابحية بوزير الخارجية العراقي ، طالبا منه التدخل لدى بعض سفراء الدول المعتمدة دبلوماسيا في العراق من أجل دعم القضيّة الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة [2].

[1] _ ولد بتبسة سنة 1918 ، نشأ في عائلة محافظة ، تلقى تعليمه بمسقط رأسه على يد الشيخ العربي التبسي وواصل دراسته في جامع الزيتونة إلتحق بحزب الشعب سنة 1944 خلال الثورة كلفه عبان رمضان رفقة آيت أحمد بالسفر إلى تونس لتسوية الأوضاع المضطربة هناك عيّن في جويلية 1958 ممثل للثورة في العراق إلى غاية أكتوبر 1961 ، أنظر: مقلاتي عبد الله ، قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، منشورات بلوتو الجزائر، 2009 ، ص 294.

[2] _ بوضربة عمر: النشاط الدبلوماسي ...، المرجع السابق، ص232.

وهذه السنة شهدت كذلك مناسبة الاحتفال بالذكرى الأولى للثورة العراقية التي إغتنم فيها المسؤولون العراقيون الفرصّة من أجل إبلاغ نائب وزير الخارجية السوفياتي الذي كان حاضرا في هذا الإحتفال ، بأن العراق مستعد للإعتراف بحكومة ألمانيا الديمقراطية (الشرقية)، إذا صدر إعتراف من الإتحاد السوفياتي وبقية دول المعسكر الشيوعي ، بالحكومة المؤقتة وقد جاءت هذه المواقف تجسيدا للوعود الصادرة عن الجمهورية العراقية تجاه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالدعم المطلق والتام للثورة التحريرية وذلك على جميع الأصعدة إلى غاية بلوغ الثورة الجزائرية أهدافها[1].

لقد ألحّ ممثلوا الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على حتميّة رفع حجم الدعم والتأييد للثورة الجزائرية التي أصبحت تواجه حربا ضروس ، استخدمت فيها فرنسا كل قواتها إضافة إلى قوات ومعدات الحلف الأطلسي في حرب الإبادةَ ضدّ الشعب الجزائري الأعزل ونتيجة لذلك توجّهت مساعي الحكومة المؤقتة الجزائرية صوب جامعة الدول العربية لفضح سياسة فرنسا المنتهجة في الجزائر مستغلة في ذلك الدعم العربي لها ، الذي يعتبر شريان الحياة للثورة الجزائرية[2] ، وعلى غرار ذلك أولت الأمانة العامة لهيئة جامعة الدول العربية ، إهتماما كبير بتلك الأساليب القمعية التي تمارسها السلطة الإستعمارية الفرنسية على الشعب الجزائري وطالبت بتحقيق دولي في هذا الشأن من أجل وقف الإبادة ووقف المساعدات التي يقدمها الحلف الأطلسي لفرنسا ومطالبة كذلك دول الكتلة الأفروآسيوية للاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية وجلب تأيّيد هيئة

[1] _ بوضربة عمر: النشاط الدبلوماسي ...،المرجع السابق ،ص232.

[2] _ بن حمودة بوعلام:الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر1954 معالمها الأساسية ، دار النعمان للنشر والتوزيع ،الجزائر،2012، ص 494.

الأمم المتحدة للقضيّة الجزائرية ، إضافة إلى مطالبة بقية الدول العربية بدفع الأنصبة المخصّصة للجزائر لعام 1959-1960 ومع مناقشة القضيّة الجزائرية على مستوى وزراء الخارجية العرب بتاريخ 30 أفريل 1960 ، أقرّوا زيادة الدّعم الإفريقية والآسيوية للقضيّة الجزائرية في الجانب المادي والسياسي و الدبلوماسي للظفر بتأيّيد الأمم المتحدة في الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة (هـ.أ.م) وقد دأبت الجامعة العربية بإيعاز من الحكومة الجزائرية المؤقتة على أن تجعل من القضيّة الجزائرية في السفارات العربية محور نشاطها للضّغط على فرنسا من أجل إيجاد حلّ سلمي وعادل للقضيّة الجزائرية وإلى مقاطعتها سياسيا واقتصاديا ودفع فرنسا للجلوس إلى طاولة مفاوضات الثنائية التي ستوصل الشعب الجزائري لممارسة حقّه في تقرير مصيره[1].

2_على مستوى الكتلة الأفرو آسيوية:

لقد أعلنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية منذ نشأتها عن توجّهها الإفريقي، فكان تركيزها منصب على مسألة التضامن الإفريقي مع الثورة الجزائرية وقد جاء في تصريح لرئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة آن ذاك السيد فرحات عباس قال فيه " إن ورائنا إفريقيا الحرة ، إفريقيا أكرا"[2].

من خلال هذا استطاعت دبلوماسية الثورة الجزائرية التحرّك باتجاه الدول والشعوب المستقلة حديثا في كل من إفريقيا و آسيا ، من أجل دفعها لتوحيد قواها ضدّ الهيمنة الاستعمارية خاصة

[1]_ بلاسي نبيل أحمد: الاتجاه العربي و الاسلامي و دوره في تحرير الجزائر ،دط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1990، ص 183-184.

[2]_ مقلاتي عبد الله : دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية 1945_1962 ،ج 02 ، دار بوسعادة للنشر والتوزيع ، الجزائر، دن ، ص 231، 236 .

في إفريقيا ، وقد سعت فيها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى توسيع نشاطها هناك لكسب تضامن ودعم تلك الدول للثورة الجزائرية ،والتي لعب فيها السيد فرانتز فانون دورا بارزا حيث كان ممثل جبهة التحرير الوطني في إفريقيا ، تلك المساعي أدّت إلى اعترافات معظم تلك الدول بحق الشعب الجزائري في الحريّة و الاستقلال، حيث ظهر ذلك من خلال التأييد والدعم الذي لقيّته الثورة الجزائرية في مؤتمر الشعوب الأفريقية الذي أنعقد باكرا من 08 إلى 12 ديسمبر 1958، والذي أكّد على ضرورة الاعتراف للشعب الجزائري بحقه في الإستقلال حيث كانت تلك الدول الإفريقية تعتبر أن الثورة الجزائرية هي ثورة لتحرير إفريقيا كلها، وقد واصلت الكتلة التي تضم دولا إفريقية و أخرى آسيوية دعمها للثورة الجزائرية ، من خلال عقدهم للمؤتمر الثاني الأفروآسيوي بمنروفيا (ليبيريا) ،الذي جرت أشغاله بداية شهر أوت 1959 والذي أعادوا فيه التأكيد على ما تقرّر وصدر عن المؤتمر الأول بأكرا (غانا) في أفريل 1958[1].

إضافة إلى مؤتمر الشعوب الأفريقية المنعقد بتونس أيام 25-30 جانفي 1960 الذي ناقشوا فيه القضيّة الجزائرية و أعلنوا دعمهم و مساندتهم لمواقف الحكومة المؤقتة الجزائرية مع تخصيص ميزانية لفائدة الثورة الجزائرية وكذا الدعوى لسحب الجنود الأفارقة الداعمين للجيش الفرنسي في الجزائر [2].

[1]_ بديدة لزهر: دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية ،شمس الزيبان للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2013، ص 108.

[2]_ مقلاتي عبد الله ، تواتي دحمان: البعد الافريقي للثورة الجزائرية و دور الجزائر في تحرير إفريقيا ، ط01، الشروق ، 2009، ص 67.

وقد احتضنت أيضا العاصمة المصرية (القاهرة) من 25 إلى 30 مارس 1961 ، مؤتمرا ثالثا للشعوب الأفرو آسيوية و قد عرض فيه أحمد بومنجل ممثل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تطورات القضية الجزائرية ، و دعا إلى تكتّل هذه الدول ضدّ الدعم المقدّم من الحلف الأطلسي لفرنسا ،وتقرّر بالإجماع في هذا المؤتمر تأييد الحكومة المؤقتة الجزائرية فيما يخص شروط المفاوضات المؤدية إلى وقف إطلاق النار [1].

3_على مستوى أوروبا وأمريكا

لقد أتخذ ممثلي الحكومة المؤقتة الجزائرية من العواصم الأوربية و سفارات البلدان العربية المتواجدة فيها ملجأ لهم، و كان أهمها سفارة تونس ،والمغرب الأقصى والجمهورية العربية المتحدة من أجل التّدخل في حلّ بعض المسائل والقضايا التي تستدعي ذلك، كما حدث في ألمانيا الغربية التي تعرض فيها اللاجئين اللاجئين الجزائريين لسوء المعاملة ،ما استدعى تدخل سفراء الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المغربية وأيضا الجمهورية العراقية ،وأثمرت هذه التدخلات نتائج إيجابية لصالح الجالية الجزائرية في ألمانيا ، كما شارك ممثلي الحكومة المؤقتة في مؤتمرات وندوات احتضنتها بلدان أوربا الغربية ،الهدف منها تعزيز مواقف الحكومة المؤقتة الجزائرية وفضح السياسة الفرنسية في الجزائر وكذلك ربط علاقات وتوطيدها بمنظمات وشخصيات أوروبية دعما لشرعية الثورة الجزائرية فمن بين تلك المؤتمرات نجد :" مؤتمر الأممية الاشتراكية العالمية " بهامبورغ الألمانية في جويلية 1959 " والملتقى العالمي للطلبة " بغول النرويجية ، ورغم ما عانته بعثات الحكومة المؤقتة الجزائرية من صعوبات في بلدان

[1]_ مقلاتي عبد الله ، تواتي دحمان: المرجع السابق ، ص 69.

أوروبا الغربية ، إلا أنها تمكنت من تحقيق العديد من النجاحات استطاعت خلالها كسب تضامن العديد من هيئات ومؤسسات و شخصيات لها وزنها في دوائر صنع القرار الأوربي [1].

لقد كانت الحكومة المؤقتة تعلم دون ريب أن دول حلف الأطلسي ذهبت بعيدا في دعمها لفرنسا في حربها في الجزائر ، وأن دعمها هذا كان على بصيرة من الأمر، والواضح كذلك أن حجم النفقات العسكرية التي كانت تتدفق على فرنسا للقيام بأعمالها العدوانية في الجزائر، لم يكن لها مصدر سوى ذلك الحلف الغربي الذي يعلم أن ما يحدث جراء ذلك العدوان الواقع على الشعب الجزائري ، لهم فيه جزءا من المسؤولية لا يمكنهم التملص منه [2]، فالولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، بدعمهم لهذا الاستعمار، إنما الغاية منه هو إبقاء فرنسا قويّة و منتشرة في شمال إفريقيا ، بحيث يعتبر دعما للبعد الإستراتيجي للمعسكر الرأسمالي على حساب المعسكر الاشتراكي الذي يقوده الإتحاد السوفياتي الذي يستهدف أوروبا ومن بعدها إفريقيا بدعمه لحركات التحرّر فيها[3]، هذا الذي أكده خطاب الأمين العام لحركة المقاومة الشعبية في حزب الوسط المسيحي . " سيمونيه" وقد جاء فيه ما يلي :" لم يتحوّل الإتحاد السوفياتي أبدا عن سياسته التوسعية بل على العكس ، فقد زاد إندفاعه نحو البلاد العربية ومن جملتها الجزائر ولمقاومة هذا المدّ الشيوعي ، يجب على جميع دول حلف شمال الأطلسي التعاون بشدّة وتوحيد

[1]_ بوضربة عمر : تطور النشاط ...،المرجع السابق ، ص 375 ، 378 .

[2]_ بجاوي محمد :المصدر السابق، ص 270 .

[3]_ دبش إسماعيل: المرجع السابق، ص 193.

سياستها في البحر الأبيض المتوسط ويجب على فرنسا أن تتّبع سياسة حازمة تجاه البلاد العربية وأن تزيد كذلك من تعاونها مع حلفائها الغربيين[1].

وفي المحافل الدولية لعبت الدول الغربيّة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية دورا قياديا في التّعبئة والتّأثير من أجل دعم الموقف الفرنسي من القضيّة الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة وحتى أنها ذهبت إلى محاولة التّأثير على حكومات الدول العربية ، نذكر على سبيل المثال ما حدث لملك المغرب الأقصى محمد الخامس في 25 نوفمبر 1958 أثناء زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث رفض الملك محاولة التّأثير عليه وأكد الملك تأيده لحق الجزائريين في الاستقلال و الحرّية، كذلك ذهبت إلى درجة الضّغط على الحكومة التونسية والتأثير عليها من أجل تقيّيد وعرقلة نشاط الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية [2].

لكن الحكومة المؤقتة الجزائرية من أجل توسيع نشاطها ،عمدت إلى فتح مكاتب دائمة في بلدان الكتلة الغربية التي لم تعترف بها، وتركزت تلك المكاتب في روما ومدريد ولندن،جنيف ونيويورك ...الخ ، وأن مندوبي تلك المكاتب كان شأنهم في البداية شأن السيّاح الأجانب ، لكن مع تطور الوضع في الجزائر و تزايد الإهتمام العالمي بالثورة الجزائرية ، خاصة نتيجة الأعمال اللاإنسانية المرتكبة في الجزائر، و التي ولّدت تضامنا كبيرا لدى الرأي العام الأوربي المناهض للإستعمار ، بحيث انعكس ذلك على نشاط ممثلي مكاتب الحكومة في تلك البلدان ، بحيث أصبح وضعهم أكثر حركيّة ونشاطا ، والأكيد أن الحكومات المحلية في تلك العواصم ، لم تكن

[1]_ العسلي بسام : المرجع السابق ، ص 36 .

[2]_ دبش إسماعيل : المرجع السابق ، ص195.

تجهل الجنسّية الأصليّة لهؤلاء ، وأيضا طبيعة نشاطهم لكن مع مرور الوقت ، إنتهى بتلك الحكومات إلى الاتصال بهم ، وهذا بصرف النّظر على وضعهم الدبلوماسي ، فأصبح تمثيلهم للحكومة المؤقتة الجزائرية تمثيلا حقيقيّا وواقعيّا فرض نفسه بالتّدريج على تلك الحكومات الغربية [1].

وبالحديث على نشاط تلك المكاتب فإن مكتب نيويورك مثلا عرف أكثر حركية و نشاط بعد تقلّد السيد محمد يزيد مسؤولية ذلك المكتب إلى غاية ديسمبر 1958 ، و بعد تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في تلك الفترة وبتعيّن السيد محمد يزيد وزيرا للإعلام ، فقد عيّن خلافا له السيد عبد القادر شندرلي بصفة مؤقتة و يساعده في ذلك السيد رؤوف بوجقجي ، حيث تتمثل مهمتهم في تغطية منطقة النشاط المحددة لهم في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، وكذا كندا وأمريكا اللاتينية ، وكما كانوا مكلّفين بالعمل على تكثيف الدّعاية والقيام بإتصالات مع السّفرات الأجنبية ،وكذا الشخصيّات والجمعيات والمنظّمات الجماهيرية هناك علاوة على العمل الإعلامي وتمثيل الجزائر في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، التي عرفت مساهمة فعالة لمندوبي جبهة التحرير الوطني في المداولات وأيضا في أعمال اللّجان العربية والأفرو آسياوية في هذه الهيئة الدولية [2]، كما نجح كذلك السيد عبد القادر شندرلي وبالتعاون مع أحد أقطاب المنظمات الجماهيرية الجزائرية وهو الإتحاد العام للعمال الجزائريين (

[1] _ بجاوي محمد : المصدر السابق ، ص 174، 175.

[2] _ بوضربة عمر: النشاط الدبلوماسي ...، المرجع السابق ، ص 268 ، 269 .

U.G.T.A) [1]، في ربط علاقات متينة مع أقوى النقابات الأمريكية المعروفة مثل (الفيدرالية النقابية الأمريكية) ،و إمتدت هذه العلاقات أيضا إلى المنظمة الجهوية للنقابات الحرّة لأمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى ذلك بادر مندوبوا مكتب نيويورك الى القيام بنشاطات إعلامية تمثلت في تنظيم لقاءات صحفية مع الجرائد الأمريكية ،وأيضا تصريحات لقنوات إذاعية وتلفزيونية سواء في الولايات المتحدة الامريكية ، أو في كندا ، وبفضل هذه العلاقات تمكّن القائمون على هذا المكتب من التعريف بالقضية الجزائرية وكسب الدعم لها و إسماع صداها في هذا الجزء من العالم ، بالرغم من المشاكل والعراقيل التي أعاقت الأداء الأمثل لنشاطهم الدبلوماسي [2].

أما بالنسبة لدول أوروبا الشرقية فقد اتسمت سياستها وعلى رأسها الإتحاد السوفياتي في السنوات الأولى من عمر الثورة التحريرية بالضّبابية والغموض تجاه الثورة الجزائرية ، نتج عن ذلك تردّد في المواقف السياسية لتلك الدول خاصة في ظل صراعها مع الغرب الرأسمالي [3].

لكن رغم التأخر في العلاقات بين الحكومة المؤقتة و الإتحاد السوفياتي و دول أوربا الشرقية التي تدور في فلكه ، إلا أنها واصلت جهودها و نشاطها من خلال العمل مع بعض الحكومات العربية وعلى رأسهم الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة ، من أجل التأكيد للسوفيات على شرعية الثورة الجزائرية ووزنها لدى الحكومات العربية التي تدعوا لدعم الثورة الجزائرية في

---

[1] _ أنشئ يوم 24 فيفري 1956 من طرف نقابيين جزائريين بإيعاز من جبهة التحرير الوطني آنذاك ، غداة ،عيّن عيسات إيدير على رأسه رفقة نقابيين بارزين منهم بوعلام بورويبة ،بن عيسى عطاالله ، كما كانت من بين المنضمات الجماهيرية التي لبّت نداء جبهة التحرير الوطني للإضراب العام 28 جانفي . 4 فيفري 1957، أنظر:عاشور شرفي :المرجع السابق ، ص 24،25 .

[2] _ بوضربة عمر: النشاط الدبلوماسي ...، ص 274،271 .

[3] _ المرجع نفسه : ص 86.

إطار مدّ جسور التعاون العربي السوفياتي وقد كلّل ذلك بإتفاق مشترك على إثر زيارة وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى الإتحاد السوفياتي بقيادة بن يوسف بن خدة في 13 أكتوبر 1959 ، ولقائه بالآمين العام بالنيابة لحزب الشيوعي السوفياتي ، حيث أدى هذا اللقاء إلى اتفاق الطرفين على مضاعفة الدعم المادي السوفياتي للثورة ، وتوّجت تلك المساعي أيضا باعتراف الاتحاد السوفياتي بالحكومة المؤقتة الجزائرية أواخر سنة 1960 ، وضمن هيئة الأمم المتحدة ذهبت مواقفه إلى الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، فسجّلوا بذلك مواقفهم الإيجابية تجاه القضية الجزائرية [1].

وبالحديث عن يوغسلافيا التي لم تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة إلا في سبتمبر 1961 على الرغم من أنها كانت تؤيّد الثورة التحريرية الجزائرية تأييدا كاملا، فقد ذهبت الحكومة اليوغسلافية إلى توجيه الدعوة إلى الحكومة المؤقتة الجزائرية ، حيث قام الوفد الحكومي الجزائري برئاسة السيد فرحات عباس بزيارة إلى يوغسلافيا بتاريخ 06 جوان 1959 ودامت 06 أيام ، ومع نهاية الزيارة نشر بيان مشترك في كل من بلغراد وتونس ، عبّر فيه عن مواقف يوغسلافيا المتضامنة مع الشعب الجزائري وحكومته ، جاء ذلك بعد لقاء السيد فرحات عباس مع الرئيس "جوزيف بروز تيتو" الذي عبر له عن مبادئ و سياسة الجمهورية الشعبية الإتحادية اليوغسلافية ، الداعية بحق كل الشعوب في "تقرير مصيرها بنفسها" ،مؤكدا من خلال تلك المبادئ على أن نضال الشعب الجزائري و أمانيه و طلبه للحرية و الإستقلال ،هي من الأمور

[1] _ بوضربة عمر: النشاط الدبلوماسي ...، ص 176-177.

المشروعة والتي تنطبق على ما تضمّنته مواثيق هيئة الأمم المتحدة [1]، لكن بالرّغم من هذه المواقف الإيجابية إلا أنها لم تكن تصبّ في إطار الإعتراف بشرعية الحكومة المؤقتة الجزائرية ويرجع الأمر في ذلك إلى تلك للمصالح الاقتصادية المشتركة التي كانت تربط يوغسلافيا بفرنسا والتي تمثلت في ارتفاع حجم المبادلات التجارية معها ، حيث قدّرت نسبتها بـ 100% أي من سبعة ملايير سنة 1955 ،إلى خمسة عشرة مليارا سنة 1958 ، لكن بالرغم من ذلك ، فإنه يحسب ليوغسلافيا أنها كانت أول بلد أوربي ساند كفاح الشعب الجزائري من أجل التحرّر[2].

أما عن نشاط الحكومة المؤقتة الجزائرية بجمهورية ألمانيا الديمقراطية فقد كان ضعيفا وذلك راجع إلى أن تلك الجمهورية اشترطت الاعتراف بوجود جمهورية ألمانيا الشرقية مقابل الاعتراف والتعاون مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وبخصوص بلغاريا فقد كانت مواقفها شبيهة بمواقف يوغسلافيا في دعمها للثورة الجزائرية رغم أن اعترافها بالحكومة المؤقتة الجزائرية جاء متأخرا على غرار يوغسلافيا ، بحيث بم يسجّل اعتراف بلغاريا بحكومة الجزائر المؤقتة إلا في شهر أكتوبر 1961، وعلى الرغم من محدودية نشاط الحكومة المؤقتة في بلدان أوروبا الشرقية وبالأخص في الجانب الدبلوماسي نتيجة لاعتبارات سياسية ، إلا أن تلك البلدان قدّمت مساعدات وخدمات جليل للثورة الجزائرية في فترات حساسة من تاريخها[3].

بالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية فقد كانت تدور في فلك الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ حاولت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن تفصلها عن المعسكر الغربي لأجل القضيّة الجزائرية ،

[1]_ بجاوي محمد : المصدر السابق ، ص 158.

[2]_ بوضربة عمر: النشاط الدبلوماسي ...، المرجع السابق ، ص 181، 182.

[3]_ بن حمودة بوعلام : المصدر السابق ، ص 495.

فلم تكن تلك المساعي سهلة لكنّها توّجت بنتائج إيجابية في أواخر 1960 ، حيث أخذت تلك البلدان تخفف حدّة معارضتها لجبهة التحرير الوطني بعدما كانت تؤيّد الأطروحات الفرنسية ويرجع هذا لسببين هامين هما[1] :

_ الأول : الإقتداء بالولايات المتحدة التي امتنعت عن التصويت لصالح قرار حق" تقرير المصير" وفتح مفاوضات مباشرة بين طرفي النزاع في الجزائر من خلال الدورة الثالثة عشر في هيئة الأمم المتحدة.

_ ثانيا : نتيجة ذلك النشاط الدبلوماسي الذي قام به وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الذي ترأسه بن يوسف بن خدة بتلك البلدان إبتداءا من شهر أوت إلى شهر ديسمبر 1960 ، حيث طاف بتلك الدول من أجل كسب الدّعم للقضيّة الجزائرية ، إضافة إلى النشاط الإعلامي و الدعائي الذي قام به مكتب نيويورك من خلال ممثلي جبهة التحرير الوطني بدول أمريكا اللاتينية ،وأيضا من خلال الإتصالات التي كانت مع مراسل يدعى " فاتيح آغا بوعياد" بريو دي جانيرو[2] ، وأيضا لا ننسى الدور الذي لعبته سفارات الدول العربية وكذلك الجالية السورية واللبنانية الموجودة بدول أمريكا اللاتينية ، حيث كلّلت تلك الاتصالات بإنشاء اللجنة الشيلية من أجل دعم حق الشعب الجزائري في طلب حريته وإستقلاله، وأيضا لجنة أخرى في البيرو سمّت نفسها " أصدقاء الجزائر الحرّة " سنة 1958، وكذلك اللجنة الأرجنتينية للتضامن مع الشعب

[1] _ بن حمودة بوعلام : المصدر السابق، ص497.

[2] _ ريو دي جانيرو : عاصمة البرازيل .

الجزائري سنة 1959، إضافة إلى إنشاء مندوبية لجبهة التحرير الوطني في الأرجنتين سنة 1961.[1]

ونتيجة لهذه العلاقات استطاع القائمون على مكتب نيويورك ، تحقيق نجاح كبير لصالح القضيّة الجزائرية في تلك الدول ، وقد انعكس ذلك على مواقف بلدان أمريكا الاتينية في الدورة الخامسة عشر لهيئة للأمم المتحدة ، حين قامت هذه الدول بالتّصويت في هذه الدورة لصالح لائحة مؤيدة لحق " تقرير مصير" الشعب الجزائري و استقلاله[2].

[1] _ بن حمودة بوعلام : المصدر السابق،ص497.

[2] _ المصدر نفسه.

الفصل الأول

أزمات الحكومة الجزائرية المؤقتة خلال الفترة (1958-1960م)

1_أزمة العلاقة بين الحكومة المؤقتة وقادة الداخل.

2_ أزمة القيادة .

3_ انعكاسات الأزمات الداخلية على نشاط الحكومة الجزائرية المؤقتة الأولى.

✓ المبحث الأول : العلاقة بين الحكومة المؤقتة وقيادات الداخل.

- **المطلب الأول : قضية محمد لعموري**

تعد قضية محمد لعموري من الأزمات التي كادت تعصف باستقرار قيادة الثورة في الخارج (الحكومة المؤقتة) وقد اختلفت الكتابات التاريخية الجزائرية والفرنسية في إعطاءها تسمية دقيقة فقد فذهب الأغلبية إلى وصفها بالمؤامرة أو الانقلاب وغيرها من المسميات الخطيرة الأخرى لكن المعالجة التاريخية المتأنية تقتضي منا البحث في خلفيات هذه القضية ووضعها في سياقها التاريخي العام مع استعراض مختلف الآراء التاريخية التي تناولت الموضوع من باب المقاربة والتحليل حتى نخلص إلى نتائج منطقية.

أولا : مسار الحادثة (الخلفيات – النتائج) .

في إطار محاولة تنظيم العمل الثوري قامت لجنة التنسيق والتنفيذ C.C.E في أفريل 1958 بتأسيس لجنة العمليات العسكرية C.O.M في الغرب تحت قيادة هواري بومدين[1]، و بقيادة

[1] _ ولد في 23 أوت 1923 بعين الحسينية بقالمة، من عائلة فقيرة، عاش أحداث 8 ماي 1945 وهي المأساة التي اختصرت حياته وانتقلت به إلى عالم الراشدين ، تلقى تعليمه الابتدائي من المدرسة الكتانية بقسنطينة ،ثم انتقل إلى تونس بالزيتونة ومنها الى الأزهر ليتابع دراسته العليا، التحق بصفوف جيش التحرير الوطني سنة 1955، ثم أصبح بسرعة قائد الأركان العامة سنة 1960 توفي يوم 27 ديسمبر 1978 ، ينظر : لعمامرة سعد بن البشير : هواري بومدين الرئيس القائد (1932_1978) ، قصر الكتاب الجزائر، 1997، ص 15،17، وكذلك، ولد حسين محمد الشريف : من المقاومة الى الحرب من أجل الاستقلال 1830_1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص239.

محمدي السعيد[1]، ويتكون التنظيم الكوم من ستة عقداء وهم كالتالي[2] :

_محمدي السعيد قائد الولاية الثالثة ومسؤول لجنة التنظيم العسكري في الشرق .

_عمارة بوقلاز ممثل القاعدة الشرقية

_محمد العموري ممثل الولاية الأولى

_عمار بن عودة ممثل الولاية الثانية

_ هواري بومدين ممثل الولاية الخامسة ومسئول لجنة التنظيم العسكري في الغرب

_الصادق دهيليس ممثل الولاية الرابعة.

حسب المؤرخ ايف كوريار كان تعيين محمدي السعيد على لجنة الشرق إجراءا يهدف للحفاظ على التوازن بين القاعدة الشرقية والولاية الأولى اللتين كانتا في حالة صراع[3]، كان من مهام هذه اللجنة مساعدة قيادة الثورة في المهام العسكرية وتأكيد التواصل بين الخارج وولايات الداخل وكان من مهامها تدمير خط موريس وتخريب أنابيب البترول والقضاء على أنصار

[1] _ولد سنة 1912 بقرية بني يراثن بالأربعاء ولاية تيزي وزو من أسرة فلاحية دخل لمدرسة الفرنسية سنة 1933 أدى الخدمة العسكرية واكتسب مهارة قتالية وخبرة عالية شارك في الثورة التحريرية الجزائرية وخلف كريم بلقاسم على الولاية الثالثة كلف بداية سنة 1958 بقيادة لجنة العمليات العسكرية الشرقية في أفريل 1958 وبعدها قيادة الأركان الشرقية في أكتوبر 1958 عين وزير دولة في حكومة بن خدة سنة 1961 ،ينظر : عبدالله مقلاتي: المرجع السابق ، ص 435.

[2] _ عثماني مسعود : المرجع السابق ، ص 488.

[3] _Yves Courriére : La Guerre d'Algérie l'Heure des Colonels ،Tom 3، Casbah édition ،Algérie ،2005، P388.

بلونيس[1]، عقدت اللجنة أول اجتماع لها في تونس يوم 26 أفريل 1958 بحضور كريم وبن طوبال درست فيه عدة قضايا واتخذت عدة إجراءات من بينها المتعلقة بتسوية وضعية الضباط الفارين من الجيش الفرنسي والملتحقين بالثورة حيث تقرر عدم احتفاظهم برتبهم السابقة في الجيش الفرنسي وكان محمد لعموري من مناصري هذا الطرح[2]، بعد أشهر من عمل لجنة العمليات العسكرية بالشرق برز خلاف بين قائدها ونوابه أدى إلى تعطل نشاطها كانت بدايته وفقا للمصادر عدم توفر الانسجام بين أعضاء القيادة حيث تمسك كل قائد بسلطته ونفوذه على جنوده في الولاية رافضين التخلي عن هذا النفوذ لصالح سلطة مركزية قوية للجيش[3]، ومبادرة بن عودة لشن حملة ضد رئيسها محمدي السعيد معتبرا نفسه الأجدر بقيادتها ومنددا باستئثار القبائل بالسلطة وتفضيل محمدي السعيد للضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي[4]، وهو الاتجاه الذي سلكه محمد لعموري الذي كان يتهم كريم بلقاسم بمحاباة الأقارب وبالاختلاس[5]، ناهيك عن الصعوبات الميدانية التي عرقلت عمل اللجنة نظرا لوجود خط موريس المكهرب والذي انتهت فرنسا من وضعه في 15 سبتمبر 1957 مما جعل الاتصال بين الداخل والخارج متعسرا[6].

---

[1] _ مقلاتي عبد الله : قامات منسية محاولة التعريف بإطارات الثورة المنسيين، شمس الزيبان للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2013، ص 177.

[2] _ مقلاتي عبد الله : قامات منسية... ، المرجع السابق، ص178.

[3] _ الزبيري الطاهر : مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين (1929_1962) ، وحدة الطباعة الرويبة ،الجزائر ، 2008، ص199.

[4] _ مقلاتي عبد الله : قامات منسية ... ، المرجع السابق.

[5] _ حربي محمد : المصدر السابق، ص188.

[6] _ الزبيري الطاهر : المصدر السابق.

لقد ذهب فرحات عباس في توصيف حالة الفوضى التي عرفتها لجنة العمليات العسكرية الشرقية l'est بالقول: «لم ينجح التنظيمان أبدا وكان جماعة الشرق أكثر إخفاقا كان رجال محمدي السعيد يطلقون النار وينظمون عمليات عشوائية خلفت الفوضى دون أية إمكانيات للتنسيق وللعمل المنظم"[1].

أما محمد حربي فقد ذكر أنها كانت منقسمة بسبب نزاعات حول الصلاحيات، إذ كانت تفتقر للتنسيق في النشاط العسكري ،و لم تستطع التكيف مع المعطيات الجديدة للحرب ،وكان أعضائها من قادة الوحدات يرون في المركزة (Centralisation) خطرا على سلطتهم ،أما مفارز جيش التحرير على الجهة الشرقية فقد كانت تتجزأ وفقا للولاءات الشخصية ،وكانت كل مفرزة تتبع ولايتها الأصلية ناهيك عن الخصومات بين الكوادر الأمر الذي حال دون الاندماج وبلورة صيغ تفاهم واضحة بينهم[2]، لقد كان لهذه المشاكل الأثر الكبير في التقليل من فعالية لجنة العمليات العسكرية في الشرق وصرف قسم كبير من نشاطها في مسائل هامشية كالانضباط والنظام والخضوع للقيادة الموحدة ،وهي صفات يجب أن يتحلى بها كل عسكري وليست محل مساومة في الجيوش النظامية ، وهو الأمر الذي جعل لجنة الشرق تتعثر بخلاف لجنة الغرب التي أظهرت تمسكها وجديتها في العمل فانعكس أثر هذا الانسجام والتناسق على الوحدات فتولد عنه الطاعة والنظام ليشمل ذلك كل الهياكل[3].

[1]_ عباس فرحات : المصدر السابق، ص 325.

[2]_ حربي محمد : المصدر السابق، ص181.

[3]_ عثماني مسعود : المرجع السابق، ص488.

ويرجع العقيد عواشرية في تقريره إلى لجنة التنسيق والتنفيذ أوت ،1958 أن أسباب فشل لجنة العمليات العسكرية يعود بالأساس إلى بيئة العمل التي سادها جو الإشاعة والفرقة ،ما أدى إلى عدم تنسيق الجهود فضلا على استئثار محمدي السعيد بمختلف القرارات[1].

نتيجة لهذا الفشل أعد كريم بلقاسم الرجل النافذ في لجنة التنسيق والتنفيذ ومساعدوه ملفا من التقارير ،التي تدين أعضاء اللجنة وتسمح بمعاقبتهم ،وتم استدعائهم إلى القاهرة بعد أن تم إبلاغهم بضرورة حضور اجتماع مع القيادة العليا للثورة ،وقد طلب من كل عضو تقديم تقرير من أجل الدفاع عن نفسه ،ويذكر محمود شريف وهو أحد المحققين في قضية تهاون قيادة اللجنة أن حل هذه الهيئة أصبح أمرا واضحا بعد أن أبلغت في تقاريرها عن أخطاء البعض وعدم كفاءة البعض الآخر ،وخلال المساءلة نفى لعموري عنه تهمة إثارة الجهوية[2].

في 09 سبتمبر 1958 وضعت لجنة التنسيق والتنفيذ رسميا نهاية للجنة العمليات العسكرية الشرقية[3] ،واتهمت أعضائها بالتقصير والعجز عن تطبيق قرارات القيادة واللاكفاءة ،واتخذت أيضا قرارات تعسفية مجحفة في حقهم ،وقد بدا واضحا التمييز في طبيعة العقوبة، حيث يذكر الشاذلي بن جديد أن أقصاها قد سلط على قادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية، مع اكتفاء اللجنة بمنح عقوبات بسيطة ضد الأعضاء الآخرين[4].

---

[1] _ زروال محمد : إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية _الولاية الأولى نموذجا_ ، مطبوعات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 377_378.

[2] _مقلاتي عبد الله : قامات منسية... ، المرجع السابق، ص180.

[3] - حربي محمد : المصدر السابق، ص181.

[4] _ بن جديد الشاذلي : مذكرات الشاذلي بن جديد "ملامح حياة" (1929_1979) ، ج01 ، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011 ، ص122.

وفي 13 سبتمبر 1958م أقرت لجنة التنسيق والتنفيذ عشية تأسيس الحكومة المؤقتة العقوبات الآتية[1] :

- محمدي السعيد تعليق نشاطه لمدة شهر، بسبب القصور في أداء مهامه القيادية مع الإقامة القسرية في القاهرة.
- بن عودة عمار تعليق نشاط لمدة ثلاثة أشر بسبب تصرف مناف لوظائفه مع الاقامة القسرية بلبنان.
- بوقلاز عمار تنزيل رتبته الى نقيب بسبب اثارة الشقاق وغير ذلك مع الاقامة القسرية بالعراق.
- لعموري محمد تعليق نشطه لفترة غير محددة وتنزيل رتبته من عقيد إلى نقيب بسبب إثارة الشقاق و الجهوية مع الإقامة القسرية بجدة.

بالنسبة لمحمد العموري فانه لم يستسغ الأحكام التي سلطت عليه ، وقد اتضح ذلك لفرحات عباس الذي التقاه في القاهرة إذ يذكر في كتابه : « أما العموري فقد أبدى سخطه من قرار كريم مضيفا بأنه لم يعاقب محمدي السعيد بحجة أنه " قبائلي مثله" كانت كرامته قد جرحت ، وعبر بحماس عن رفضه للعقوبة وعن أنه لا يريد الذهاب إلى جدة [2]».

[1] _ مقلاتي عبد الله : قامات منسية... ، المرجع السابق ،ص181.

[2] _ عباس فرحات : المصدر السابق، ص 325.

أما أحمد توفيق المدني الذي كلف بمهمة الإشراف على عقوبات النفي فيذكر أن محمد لعموري رفض وأبى الانقياد لقرارات لجنة العمليات العسكرية بالسفر إلى منفاه [1]، هذه العقوبات ما لبثت أن أثارت احتجاج العقيد أحمد نواورة الذي خلف محمد لعموري على رأس الولاية الأولى وقد عبر عن احتجاجه في رسالتين لرئيس الحكومة الجديد فرحات عباس مطالبا بعودة لعموري ومؤكدا أمام ضباطه أن ما تعرض له العقيدان بوقلاز ولعموري هو ترجمة لروح المحسوبية لدى أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ كما يظهر جليا من خلال تسليطهم عقوبة خفيفة على محمدي السعيد وعمار بن عودة لأن الأول بحظى بحماية كريم والثاني بدعم من بن طوبال [2]، كما تلا هذه العقوبة قراران ضاعفا من حدة الشعور بالإحباط لدى رفاق العموري و بوقلاز في الولاية الأولى والقاعدة الشرقية الأول يتمثل في إعادة تعيين العقيد محمدي السعيد في مطلع أكتوبر 1958 قائدا لأركان الشرق[3] .

أما القرار الثاني فيتمثل في إعطاء كريم بلقاسم أمرا للعقيد أحمد نواورة و عواشرية بإدخال قوات جيش التحرير المتمركزة في الحدود إلى التراب الجزائري قبل 25 أكتوبر 1958 ، وقد قوبل ذلك بالرفض من قبل أحمد نواورة في أحد اجتماعات قيادة أركان الولاية الأولى في 13 أكتوبر 1958 مستنكرا في الوقت ذاته الأحكام الخفيفة المطبقة على عمار بن عودة و محمدي السعيد

[1] _ المدني أحمد توفيق : المصدر السابق، ص 588.

[2] _ حربي محمد : مؤامرة العموري ، مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي، ع 14_15، 2001 ، ص 17.

[3] _عباس محمد :المرجع السابق، ص 467.

مقارنة بالأحكام القاسية التي فرضت على محمد لعموري و بوقلاز[1]، وعلى خلفية هذه القرارت أراد محمد لعموري إلى تونس عن طريق طرابلس بدل التوجه إلى منفاه بالمملكة العربية السعودية ، بعد أن شكا حاله للعقيد فتحي الديب مسؤول الشؤون العربية في المخابرات المصرية المكلف بالاتصال مع قيادة الثورة [2] .

وهناك قول آخر يذكر أن الرئيس المصري جمال عبد الناصر هو من ربط اتصالات مباشرة مع محمد لعموري عن طريق فتحي الديب لتنظيم عملية انقلابية يستهدف من خلالها إزاحة أعضاء الحكومة المؤقتة أبرزهم العقداء الثلاثة (كريم بلقاسم – بو الصوف عبد الحفيظ – بن طوبال لخضر) ، من أجل تعويضهم بآخرين يجعلون للتأثير المصري وجودا في مسار الثورة الجزائرية[3].

و في القاهرة أعطى فتحي الديب ضمانات للعموري للاستفادة من الدعم المصري بالسلاح والمال من أجل تنفيذ مخططه وهو التخلص من الحكومة المؤقتة الجزائرية وتعويضها بحكومة أخرى[4].

---

[1]_ Menyier Gilbert : Histoire Intérieure du F.L.N 1954-1962 ، Casbah édition ، Alger، 2003 ،P 419.

[2]_ عباس محمد : المرجع السابق ، ص 466 ، ينظر كذلك : الزبيري الطاهر : المصدر السابق ، ص202.

[3] _Yves Courriére : OP.Cit ، P389.

[4] _ IBid.

أما تقرير الاتهام الذي حرره كريم بلقاسم فقد ذكر أن لعموري في القاهرة اتصل بمصطفى لكحل[1]، الذي لعب دورا في تقديمه للمخابرات المصرية وتشجيعه على تصحيح وضعية الثورة التي أصبحت في نظره "منحرفة"[2].

قبل أن ينتقل لعموري إلى تونس وينفذ مخططه يذكر الرائد الطاهر سعيداني أنه ظل على اتصال مع قائد الولاية الأولى أحمد نواورة لما كان في مصر عبر شخص يدعى عمار قرام وأن الرسائل التي كان يتبادلها الرجلان كانت تمر على كريم بلقاسم مما يعني أن هذا الأخير كان على علم بيوم رجوع لعموري إلى الجزائر إذ كان باستطاعته أن يقبض عليه غير أن الرجال الذين كلفوا بذلك لم يجدوه في المكان الذي الذي كان مقررا أن يمر عليه [3].

وهو ما تؤكده شهادة عمار قرام التي أوردها الرائد مصطفى بن النوي قائد الولاية الأولى بالنيابة سنة 1959_1960 في مذكراته حيث يقول قرام: «انطلقت إلى ليبيا وهناك وجدت الأخ محمد لعموري وسعدي جمعي وشخص ثالث معهما...وفي طريق عودتنا سلكت الاتجاه المخالف لطريق الجمارك حتى وصلت الى (الكاف) لكني عرفت فيما بعد أن حواجز وضعت على

---

[1]_ اسمه الحقيقي مطفى لكحل وكان يعرف في مصر بالجمعي مساعدية ، تلقى تكوينه العسكري بالقاهرة منذ ربيع 1954 انخرط مع بداية الثورة كضابط على مستوى الولاية الرابعة، مساعدا لعلي خوجة لقب من قبل السلطات الفرنسية "بالدموي الأسود" عوقب بالسجن من قبل جيش التحرير الوطني على أعقاب تصفيته لعائلة من المعمرين في المتيجة كما ابعد خارج الجزائر منذ سنة 1957 أين بقي في القاهرة ، الى أن عاد منها رفقة محمد لعموري لتنفيذ مخطط هذا الأخير ضد الحكومة المؤقتة، ينظر : سعيداني الطاهر : القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض ، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر، 2013، ص194 ، كذلك :

Menyier Gilbert : OP.Cit ، P418.

[2]_مقلاتي عبدالله : محمد لعموري ومؤامرة العقداء محاولة إعادة قراءة منعرج حاسم في مسار الثورة الجزائرية ، مجلة أفكار وآفاق، مج 04 ،ع 05 ، 2015، ص85.

[3]_ سعيداني الطاهر : المصدر السابق، ص 193.

الطريق التي كنت سأسلكها بين تونس وبن قردان بغرض القبض علي لكني عندما غيرت الاتجاه تمكنت من الإفلات[1] » .

وعن حيثيات دخول لعموري إلى التراب الجزائري ،يذكر الزبيري أنه بعد أن وصل إلى ليبيا اتصل بقيادة الولاية الأولى التي أصبحت تحت مسؤولية نائبه نواورة ،وطلب منه أن يرسلوا له سيارة لنقله إلى الحدود الجزائرية التونسية ،وجاءه السائق عمار قرام الذي نقله رفقة أحد أنصاره مصطفى باليسترو "لكحل" المبعد هو الآخر خارج الجزائر[2].

عاد لعموري في بداية نوفمبر مرفوقا بالنقيب مصطفى لكحل، ناقما على ثلاثي "اللجنة الدائمة للثورة" وفي مقدمتهم كريم بلقاسم المسؤول المباشر في محاكمة لجنة العمليات العسكرية ،وقد وصل مدينة الكاف الحدودية في 10 نوفمبر 1958 [3].

ويذكر المؤرخ ايف كوريار أن لعموري قبل عقد اجتماع الكاف ، حاول ربط اتصالات مع بعض عقداء الداخل الذين كانوا يعارضون سياسة الحكومة المؤقتة من بينهم العقيد عميروش لكنه لم ينجح في ذلك[4]،وحسب محمد حربي فان لعموري ومصطفى لكحل قد أعلما بوصوف بمشروعهما وذلك لإدخاله في اللعبة ضد كريم بلقاسم[5].

---

[1] _ مراردة مصطفى : مذكرات مصطفى مراردة المدعو بن النوي القائد بالنيابة للولاية الأولى التاريخية" أوراس النمامشة " أفريل 1959_أفريل 1960، تح : مصطفى فلوسي، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2010 ، ص 98.

[2] _ الزبيري الطاهر: المصدر السابق، ص 202.

[3] _عباس محمد : المرجع السابق، ص 467.

[4] _ Yves Courriére : OP.Cit ، P 389.

[5] _ حربي محمد : جبهة التحرير... ، المصدر السابق، ص188.

ويؤكد ذلك لخضر بن طوبال الذي ذكر أنه كان على علم بمخطط لعموري و الاتصالات التي ربطها بالنظام المصري من خلال المعلومات التي كانت ترده من السائق عمار قرام ،الذي كان يخبره بكل تحركات لعموري وجميع المخططات التي كان ينوي تطبيقها[1].

انعقد اجتماع الكاف يوم 12 نوفمبر1958 بحضور 28 إطارا[2]، من الإطارات العسكرية للقاعدة الشرقية والولاية الأولى كان من بينهم :(الرائد محمد عواشرية الرائد بلهوشات والرائد صالح السوفي والرائد شويشي العيساني والنقيب عباس عزيل ومحمد الشريف مساعدية وأحمد دراية) في غياب الطاهر الزبيري الذي يذكر أنه تخلف عن الاجتماع بسبب المرض[3].

وتشير شهادة محمود الواعي كاتب لعموري أن اللقاء كان عبارة عن ثلاثة اجتماعات بالطابق الرابع بإحدى العمارات بمدينة الكاف ،وأن لعموري لم يكن يخطط لانقلاب عسكري كما أشيع عنه ،وإنما كان ينوي مناشدة الحكومة المؤقتة لإعادة النظر في المحاكمة المجحفة في حقه وأنه في ذلك الاجتماع كان يحرر بنفسه محاضر الاجتماعات ، وبالتالي فان لعموري من وراء مبادرته هذه لم يهدف سوى رفع الظلم الذي وقع عليه من قبل القيادة العليا للثورة ربيع 1958[4].

أما بالنسبة لنتائج الاجتماع فقط تبنى الحاضرون جملة من القرارات المعادية للحكومة المؤقتة تتمثل في [5]:

---

[1] _Ben Tobal Lakhdar : Fragments De Mémoires ، Revue NAQD ،N °4 ، 1993 ، P 7،8.

[2] _ قدر لخضر بن طوبال عدد الأفراد الذين حضروا اجتماع العقداء في الكاف بتونس حوالي 50 شخص ينظر : lBid : P 8.

[3] _ الزبيري الطاهر : المصدر السابق ، ص202.

[4] _ مقلاتي عبد الله : قامات منسية... ، المرجع السابق، ص 192.

[5] _ قداش محفوظ : المرجع السابق ، ص 192.

_ الاستيلاء على مراكز الحدود بما في ذلك قاعدة تونس و مختلف المصالح التابعة لها.

_ وضع وزراء الحكومة المؤقتة تحت المراقبة.

_ تعيين لجنة مراقبة للمالية بالداخل تسهر على مراقبة حسن تسيير الأموال الخارجية للثورة.

أما فتحي الديب فقد ذكر أن الاجتماع كان يهدف لإلقاء القبض على الوزراء العسكريين من الحكومة المؤقتة وهم :(كريم بلقاسم _ بوصوف عبد الحفيظ _ وعبد الله بن طوبال) وادخالهم إلى الجزائر و محاكمتهم لارتكاب الأخطاء التالية [1]:

1_انحرافهم عن مبادئ الثورة المعلنة في أول نوفمبر 1954.

2_تراخيهم في إيصال السلاح إلى الداخل وحجزهم للأسلحة والذخيرة مكدسة في ليبيا وتونس لاتخاذها وسيلة للضغط على جيش التحرير الوطنية للاستجابة لمطالبهم.

3_ فرضهم لشخصيات مكروهة من الشعب وجيش التحرير في المراكز الحساسة دون مراعاة الشعور لقادة وأفراد الجيش والشعب داخل الجزائر وهم : فرحات عباس ، محمدي السعيد محمود الشريف.

بعد الأخبار التي وردت الوزراء العقداء الثلاثة (كريم بلقاسم –لخضر بن طوبال –عبد الحفيظ بوصوف) ، عن تحركات جماعة لعموري قاموا بإبلاغ وزير الداخلية التونسي الطيب المهيري بمقر الاجتماع بعد أن شرحوا له حقيقة الاتصالات التي دارت بين لعموري ومصالح المخابرات

[1] _ الديب فتحي: المصدر السابق ، ص 405،406.

المصرية ، ماجعله يسلم بأنها تستهدف أمن بلده ليس فقط الحكومة الجزائرية المؤقتة خاصة وأن تلك المرحلة كانت تعرف توترا حادا في العلاقات المصرية التونسية[1].

في هذا الإطار يؤكد عمار قرام في شهادته على أعقاب تنفيذه لمهمته السالفة الذكر أنه وقع في قبضة الأمن التونسي ،و في حضور الطيب المهيري قام بإخبار عناصر الحكومة المؤقتة بخيوط القضية والكيفية التي وصل بها لعموري ورفاقه إلى تونس إذ يقول : « ...وفجأة انفتح الباب الجانبي للغرفة التي كنا فيها فإذا بعناصر الحكومة المؤقتة كلهم هناك عباس كريم بوصوف وكل الأعضاء الباقين وقالوا لي : قل لنا كيف ? فصارحتهم وقلت لهم : إن سي عبد الله بلهوشات واحمد نواورة أعطياني ترخيصا بالمرور للقيام بمهمة في ليبيا والعودة منها ،كان عندي الترخيص وجواز السفر فسلمتهما لهم وتأكدوا من صدق كلام [2] ».

يوم 12 نوفمبر 1958 تم محاصرة المقر الذي احتضن الاجتماع من قبل الحرس الوطني التونسي ،أعقبه إيقاف محمد لعموري وبوقلاز وبعض الضباط الآخرين من دون مقاومة [3]، ويذكر الطاهر الزبيري أن الحرس التونسي استطاع القبض على جميع الحاضرين ماعدا ثلاثة استطاعوا الفرار وهم : أحمد دراية عبد السلام (المكلف بالمخابرات في القاعدة الشرقية) وصالح السوفي[4]، وقد وضعت الجماعة في السجن لمدة أسبوع تقريبا قبل أن تقدم السلطات التونسية

[1] _ Yves Courriére : OP.Cit ، P 390.

[2] _ مراردة مصطفى : المصدر السابق، ص99.

[3] _ Yves Courriére : OP.Cit .

[4] _ الزبيري الطاهر : المصدر السابق ، ص203.

على تسليمهم للحكومة المؤقتة التي وضعتهم في السجن (بالدندان) في انتظار محاكمتهم[1]، وقد أشرف لخضر بن طوبال على عملية تعذيب لعموري ،وهو ما أكده الشاذلي بن جديد خلال اللقاء الذي جمعه معية عبد الرحمان بن سالم و الزين نويلي كممثلين عن قادة القاعدة الشرقية بكل من كريم بلقاسم وبن طوبال أين لاحظ آثار التعذيب على وجه لعموري وقد أكدوا لأعضاء الحكومة المؤقتة أن اجتماع الكاف كان مجرد لقاء استشاري لإصلاح الأوضاع وطالبوا بعدم إعدام الموقوفين [2].

وخلال الاستجوابات ذكر ايف كوريار أن بن طوبال والمحققين في القضية حصلوا على الأدلة والتقارير التي تثبت تورط المخابرات المصرية في قضية لعموري وجماعته ،وكذا تورط جماعة صالح بن يوسف رئيس الحزب الدستوري و المعارض التونسي للرئيس الحبيب بورقيبة من خلال دعمهم للعموري في تنفيذ مخططه[3].

وهو الأمر الذي يؤكده بن طوبال نفسه الذي انتزع اعترافات من السجناء خلال الاستجوابات التي أثبتت العلاقة المباشرة للسلطات المصرية بالقضية ، وهذا قبل تحويلهم إلى المحاكمة وعلى هذا الأساس يذكر بن طوبال أن الحكومة المؤقتة أوفدت ثلاثة أعضاء لم يكشف عن أسمائهم للعاصمة المصرية من أجل لقاء الرئيس جمال عبد الناصر ، بغية الحصول على

---

[1] _ سعيداني الطاهر :المصدر السابق، ص 197.

[2] _ بن جديد الشاذلي : المصدر السابق، ص125 ، 126 ، كذلك :

Menyier Gilbert : OP.Cit ، P421.

[3] _ Yves Courriére : OP.Cit ، P391.

توضيحات حول القضية لكن الطلب الذي قدمته الحكومة المؤقتة قوبل بالرفض من قبل الرئيس المصري[1]، أما المجاهد قوجيل صالح الذي كان حاضرا في الاجتماع فهو ينفي في شهادته التدخل المصري في القضية مؤكدا أن الأمر كان داخليا [2].

قبل محاكمة لعموري يذكر الطاهر سعيداني أن الرئيس التونسي بورقيبة بعض للمسجونين شخصا يدعى محجوب الذي أخبرهم بأن القيادة الجزائرية عازمة على تنفيذ حكم الإعدام فيهم مقترحا عليهم اللجوء لدى الحكومة التونسية العازمة على حمايتهم لكن لعموري رفض ذلك[3].

ولقد شكلت الحكومة المؤقتة الجزائرية محكمة عسكرية في 19 جانفي 1959م ترأسها العقيد هواري بومدين وعين الصادق دهيليس وقايد أحمد كمستشارين للرئيس وعين علي منجلي وكيلا للثورة أما مساعدون الرئيس هم :عبد العزيز زرداني وعلي بن مشيش ومحمد فلاح ورابح أحمد بالنسبة للدفاع عن المتهمين فكان من المحامين : الطاهر الزبيري ومحمد شبيلة ومحمد بن محمد ومحمد أوشارف و بوضربة شريفي عبد المالك ، و باشرت المحكمة المؤسسة في 20 جانفي 1959 محاكمة المتهمين الذين بلغوا 13 فردا أثبتوا تورطهم من أصل 28 في القضية وقد اعتمدت المحكمة في الأساس على الملفات والتقارير التي أعدها وزير القوات المسلحة كريم بلقاسم ضد المحاكمين[4] .

[1] _ Ben Tobal Lakhdar : OP.Cit ، P8.

[2] _شهادة قوجيل صالح : برنامج صنعوا الحدث ، الحلقة 05 ، قناة البلاد ، 01 ماي 2016.

[3] _سعيداني الطاهر : المصدر السابق، ص 198.

[4] _ مقلاتي عبد الله : قامات منسية...، المرجع السابق، ص197.

يذكر الطاهر الزبيري أن العقيد لعموري طلب توكيله كمحامي للدفاع عنه وأنه رافع بشدة من أجل انقاذه ومن معه من حكم الإعدام ،رغم علمه أن الأحكام قد اتخذت مسبقا في حق لعموري بالأخص، ولكنه سعى رغم ذلك وراء إقناع هيئة المحكمة للتخفيف من عقوبة موكله مشيرا في مرافعته إلى وقوع الكثير من الأخطاء والتجاوزات في مراكز المسؤولية في قيادة الثورة وقد أكد الزبيري بصفته شاهدا على بعض ما دار في جلسات المحاكمة قيام لعموري باتهام كريم بلقاسم بالتسبب في مشاكل الثورة و تغليب النزعة الجهوية ومحمدي السعيد بضعف القيادة[1] .

أما وكيل الثورة علي منجلي فقد اعتبر هذه المواقف تآمرا على الثورة وبأنها أخطاء لا تغتفر مضيفا أن المخطط الذي دبره لعموري وجماعته كان يهدف للقضاء على الثورة وطالب رئاسة المحكمة بتسليط أقصى العقوبات على هؤلاء والذين اعتبروا حسبه "بالمتآمرين"[2]، و حسب محضر المحاكمة التي دامت خمسة عشر يوم وجهت للعقيد لعموري العديد من التهم وتمثلت في [3]:

- العمل على إثارة الانشقاق .
- رفض الطاعة.
- زعزعة استقرار الجيش والحط من معنوياته.
- تبديد أموال الثورة .

[1] _ الزبيري الطاهر : المصدر السابق، ص 204

[2] _ المصدر نفسه.

[3] _ Harbi Mohamed ، Menyier Gilbert : Le F.L.N Documents ET Histoire 1954-1962 ،Casbah éditions ،Alger، 2012، P511.

- القيام بجريمة التآمر ضد الثورة.

وعليه أصدر رئيس المحكمة هواري بومدين أقصى العقوبات في حق محمد لعموري بنزع رتبته وإعدامه، وهو الحكم الذي صدر في حق نواورة أحمد ومحمد عواشرية ومصطفى لكحل في حين حكم على كل من بلهوشات عبدالله ومحمد الشريف مساعدية واحمد دراية بسنتين سجن مع نزع الرتبة كما حكم على صالح قوجيل وملوح محمد بنزع الرتبة والسجن لسنة ،أما عبد الحميد زناتي ،ومحمود الواعي وعمر العقون فبلغت عقوبتهم أربعة أشهر سجن مع نزع رتبتهم العسكرية[1].

وعن الطريقة التي اغتيل بها محمد لعموري ذكر صالح قوجيل أن أحمد بن شريف وآخرون لم يكشف عن هويتهم نفذوا أمر الإعدام ضد لعموري الذي قتل خنقا بواسطة سلك حتى الموت وهي الطريقة التي اغتيل بها كل من أحمد نواورة ثم محمد عواشرية [2]، أما عن شهادة عبد السلام الشابي عضو جيش التحرير في القاعدة الشرقية فيذكر أن هواري بومدين لم يكن له يد في اغتيال لعموري وبعض رفاقه ولم يتعد دوره سوى النطق بالحكم بصفته رئيسا للمحكمة [3].

وبناء على ماسبق فإن سلامة القول والتحليل تقتضي منا التريث والحذر في التسليم بهوية الأطراف أو الجهات التي اتفقت على حكم الإعدام والجهات التي قامت بتنفيذه في ظل غياب الوثائق و الأدلة القاطعة و الملموسة التي تحسم في ذلك.

[1]_ Harbi Mohamed ، Menyier Gilbert : OP.Cit ، P 517.

[2]_ شهادة صالح قوجيل :المصدر السابق.

[3]_ شهادة للمجاهد عبد السلام الشابي: حول قضية لعموري ، 17 أفريل 2018 .

نفذ حكم الإعدام سريعا في 16 مارس 1959 ،في حين سجن الآخرون إلى غاية بداية عام 1960، أين أطلق سراحهم من بينهم عبدالله بلهوشات محمد الشريف مساعدية لخضر بلحاج واخرون ،وكلف الرائد عبد العزيز بوتفليقة بقيادتهم في مهمة جنوب الصحراء الجزائرية التي دخلوها عبر مالي[1]، لقد كان لقضية محمد لعموري انعكاسات كبرى على مسار الثورة وعلى استقرار الحكومة الجزائرية المؤقتة فعلى المستوى الداخلي أثارت محاكمة لعموري ورفاقه بلبلة بين ضباط الولاية الأولى استمرت مدة ولم تنته إلا بحنكة العقيد الحاج لخضر لعبيدي قائد الولاية الأولى الذي استطاع أن يعيد للولاية الأولى هيبتها وقوتها العسكرية[2] .

أما حربي فقد أكد أن قضية لعموري مست مصداقية الحكومة وهيبتها لدى مقاتلي الداخل الذين أصبحوا يرونها رهينة لدى الحكومة التونسية [3]، الأمر الذي انعكس على جهود وزير القوات المسلحة كريم بلقاسم الذي وجد صعوبة في إخماد الانشقاقات في صفوف جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية أبرزها قضية علي حنبلي[4]، التي مثلت صورة من صور تفكك

---

[1] _ Menyier Gilbert : OP.Cit ، P 422.

[2] _ احدادن زهير : المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954_1962 ، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع ، الجزائر، د.ن ، ص 59.

[3] _ حربي محمد : جبهة التحرير ... ، المصدر السابق ، ص190.

[4] _ تعود جذور هذه القضية لرفض النقيب علي حمبلي قائد الكتيبة الثامنة (للمنطقة 5 الولاية 1) أوامر العقيد محمدي السعيد قائد هيئة الأركان الشرقية بالدخول إلى التراب الجزائري عبر اختراق السود المكهربة حيث اعتصم بجبل حرابة في تونس قبل أن يتم محاصرته من قبل قوات جيش الحدود والحرس التونسي الأمر الذي اضطره للاستسلام للسلطات الفرنسية في 16في مارس 1959 ، ينظر :

Harbi Mohammed ، Menyier Gilbert : OP.Cit ، P 520-522.

روابط القيادة بين بمسؤولي الوحدات القتالية[1]، فعلى المستوى الإقليمي وحسب بن طوبال طالب بعض أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية وهم بن طوبال و بوصوف وفرحات عباس خلال أحد لقاءاتهم مع الرئيس جمال عبد الناصر الكشف عن حيثيات الدعم المصري للعموري في مخططه، وهو الأمر الذي أكده هذا الأخير خلال الاستجوابات قبل إعدامه حيث دونت كل تصريحاته في محاضر وتسجيلات صوتية اقترح أعضاء الحكومة المؤقتة عرضها على عبد الناصر الذي وصف الأمر بالمبالغة من قبل قيادة الثورة ،دون أن يبدي رأيه وكان الموقف الغامض للرئيس المصري سببا مباشرا في تأزم العلاقة بين الحكومة المؤقتة الجزائرية والسلطات المصرية و نقل مقر الحكومة المؤقتة إلى تونس بعد القضية[2].

وعليه يمكن القول أن قضية لعموري من الأزمات التي هددت استقرار قيادة الثورة بالخارج و على الرغم من اختلاف العديد من الكتابات التاريخية حول الدوافع الحقيقية لاجتماع الكاف إلا أن هذه القضية مثلت صورة من صور عدم التوافق والتجانس وتوتر العلاقات بين قيادة الثورة بالخارج وقيادات الولايات بالداخل وقد كان منطق القوة الحل الأنسب لدى الحكومة المؤقتة في التعامل مع هذه الأزمة ثم إن عدم التزامها أسلوب الحوار للنظر في شرعية مطالب الثوار داخل الجزائر سيؤدي إلى تفاقم مشاكل الثورة من انتشار للفوضى في الحدود ونقص في التسليح وغياب الإستراتيجية الأمر الذي سيؤدي بعميروش ايت حمودة إلى المبادرة بدعوة قادة الولايات

[1] _ Menyier Gilbert : OP.Cit ، P420.

[2] _ Ben Tobal Lakhdar : OP.Cit ، P 8.

للنظر في الوضع الداخلي للثورة وكيفية مواجهة السياسة الجديدة للجنرال ديغول بعد توليه الحكم في فرنسا.

- **المطلب الثاني : اجتماع عقداء الداخل ديسمبر 1958.**

اعتبر الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مفاجأة لقادة الولايات في الداخل ، لم بما أنهم يستشاروا بصفتهم أعضاء في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، لذلك فقد وجدت القيادة بالداخل نفسها أمام الأمر الواقع الذي قبلوه حتى لا يزيدوا في شرّخ الثورة وتكريس فصل الداخل على الخارج[1].

تزامن كل هذا مع الضّربات التي سلّطت على جيش التحرير الوطني و التي كرّست نسبيا الهيمنة الفرنسية نتيجة (خط موريس) الذي أضعف التواصل بين قادة الداخل والخارج ، فقد أدى ذلك إلى إثباط المعنويات لدى قادة الداخل نتيجة الإنفصال الميداني بين القيادتين ، وانجر عن ذلك فقدان بينهم وبين الحكومة المؤقتة ، خاصة وأن الأمور بلغت إلى حد قيام جماعة الداخل باتهام قادة الخارج برفاهيّة العيش ، على خلافهم أين يعرّضون أنفسهم للموت في كل لحظة في الجبال[2].

و لم يكن هم تجاوز معضلة خط موريس يعني قيادة الثورة في الخارج لوحدها ، بل أصبح يشكّل هاجسا للقيادة في الداخل ، التي إعتبرت نفسها ضحيّة لذلك حالة الحصار الخانق ومن خلال تلك الظروف الصعبة ، قام العقيد عميروش آيت حمودة بالدّعوى إلى عقد اجتماع لقادة

[1] _كافي علي: المصدر السابق ، ص 225-227.

[2] _ ثينو سيلفي : المرجع السابق ، ص 197.

الولايات بمنطقة القلّ بالولاية الثانية إبتداءا من يوم 06 إلى 12 ديسمبر 1958[1]، حضر الإجتماع العقيد عميروش آيت حمودة [2]، قائد الولاية الثالثة والعقيد سي الحواس [3]، قائد الولاية السادسة والعقيد محمد بوقرة [4]، قائد الولاية الرابعة والرائد الحاج لخضر عبيدي[5]، قائد الولاية الأولى بالنيابة ، وتشير بعض الآراء التاريخية إلى أن هذا الاجتماع لم يكتسي صبغة المؤامرة ، و إنما جاء في إطار التعبير عن إحتجاج عقداء الداخل، وعدم رضاهم عن تراكم بعض المشاكل والصّعوبات التي يواجهونها ميدانيا ، فلم يكونوا يدبّرون مؤامرة ضدّ الحكومة المؤقتة ، إنما كان إجتماعهم هذا من أجل إسماع صوتهم والحصول على الإعانة والدعم من مسؤولي القيادة بالخارج ، ثم إن هذا الإجتماع جاء في ظل ظروف صعبة عاشها أولائك القادة[6].

---

[1] عجرود محمد : أسرار حرب الحدود 1957 –1958 ، دط ، منشورات الشهاب ، الجزائر ، 2013، ص 115.

[2]_آيت حمودة عميروش : ولد في 31 أكتوبر 1926 في تيزي وزو من عائلة متواضعة تلقى تعليما عربيا انخرط في حزب الشعب سنة 1947 ومناضل في المنظمة الخاصة L'os اعتقل بعد اكتشافها سنة 1950 عند اندلاع الثورة أشرف على ضفة وادي الصومام ثم قائدا للولاية 3 خلفا لمحمدي السعيد استشهد في 28 مارس 1959 في بوسعادة بالجلفة خلال معركة طاحنة مع الجيش الفرنسي أنظر :

Benjamin Stora :OP.Cit، P 166.167.

[3]_ بن عبد الرزاق أحمد (سي الحواس): ولد بمشونش (الأوراس) إنضم إلى حزب الشعب سنة 1943 وعضو في المنظمة الخاصة سنة 1947 إنضم إلى الثورة سنة 1957 في شهر أفريل 1958 عين قائد للولاية السادسة منبين الذين حضروا إجتماع عقداء الداخل ديسمبر 1958 أستشهد رفقة العقيد عميروش في يوم 29 مارس 1959 ، أنظر :عاشور شرفي : المرجع السابق ، ص 198 .

[4]_ بوقرة أحمد المدعو (سي محمد): ولد بخميس مليانة سنة 1926 من عائلة متواضعة ، أعتقل إثر أحداث 08 ماي 1945 وأطلق صراحه ثم قبض عليه مرة اخرى بعد إكتشاف النظمة الخاصة سنة 1950 ، حضر مؤتمر الصومام كرائد وسنة 1958 عين قائد للولاية الرابعة ، أستشهد يوم 5 ماي 1959 بميدان الشرف ، أنظر: المرجع نفسه ، ص 95 .

[5]_ عبيدي الحاج لخضر : أسمه محمد الطاهر لعبيدي مناضل في حزب الشعب عين قائد للولاية الأولى في جوان 1958 شارك في اجتماع ديسمبر 1958 ، انظر : المرجع نفسه، ص 297.

[6]_ عجرود محمد : المرجع السابق ، ص 115.

فعميروش آيت حمودة رغم صلابته أثّرت عليه عملية" Le Bleuite" التي شهدتها ولايته من خلال عمليات التصفية في داخل جيش التحرير الوطني ، حيث أراد من خلالها منع إختراق الثورة من قبل مثقفين مندسين في جيش التحرير الوطني ، فاتخذ إثر تلك الحادثة إجراءات صارمة ،وقد أرسل تقرير لكريم بلقاسم أبلغه بذلك[1]، وأيضا سعي العقيد محمد بوقرة للحصول على الأسلحة والذخيرة لسدّ نقص التسليح الذي عرفته ولايته ، أما العقيد سي الحواس فكان انشغاله منصب بالدرجة الأولى حول الخطر الذي تعرفه ولايته نتيجة تفاقم الممارسات المصالية المناوئة للثورة التحريرية ، أما القائد الحاج لخضر فكان حاملا لهمّ إمداد الداخل بالسلاح من خلال صعوبة ذلك ، في ظلّ الحصار الخانق للسدود المكهربة التي تطوّق البلاد شرقا وغربا[2].

كما لا يفوتنا الإشارة إلى أن إمتناع قادة الولايتين الثانية والخامسة عن حضور الإجتماع وهذا تلبية لنصائح كل من القادة هواري بومدين وعبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال ، خاصة وأن القائدين الأخيرين ترأسا الولايتين المذكورتين سالفا ، ثم أصبحا وزيران في الحكومة المؤقتة[3].

فقد فهم البعض أن غياب العقيد لطفي يرجع إلى وفائه لقائد الولاية الخامسة الأصلي عبد الحفيظ بوصوف وزير الإتصالات العامة والتسليح في الحكومة المؤقتة المشكّلة ، كما كان غياب العقيد علي كافي وإمتناع حضوره الإجتماع ، كان ذلك لعدم موافقة قائد الولاية الثانية

[1]_Yves Courriére :OP.Cit ، P445.

[2]_ بن عمر مصطفى: الطريق الشاق الى الحرية،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر، 2007، ص 233.

[3]_ المصدر : نفسه .

سابقا لخضر بن طوبال ووزير الداخلية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الناشئة حديثا [1]، وبالعودة إلى الإجتماع الذي دعى له العقيد عميروش آيت حمودة ، بعد أن سلطنا الضّوء على الظروف التي دعت لهذا الإجتماع ، فقد عقد قادة الولايات الأربعة السالفة الذكر إجتماعهم على أراضي الولاية الثانية ما بين السادس و الثاني عشر ديسمبر 1958 ، ذلك الاجتماع الذي كان تعبيرا كما قلنا على إستنكار قادة الداخل للطريقة التي تأسست بها الحكومة المؤقتة ، كما أنهم أعابوا على قادة الخارج تهاونهم في تقديم العون الكافي للداخل[2].

فيما يخص إيصال السلاح إلى الولايات بالداخل حيث كانت تعاني نقص فادحا في هذا الشأن وكان ذلك سيشكل خطرا كبيرا على سير المواجهات مع العدو ميدانيا وقد كانت هذه من بين النقاط الجوهرية التي ركّز عليها المجتمعون ، كما آثار الحاج لخضر مشكلة المتمردين بالولاية الأولى الذين سمّاهم بالمشوشين[3].

وبعد مناقشة جميع تلك العوائق ، خرج المجتمعون بجملة من القرارات جانب منها يخص العلاقات بين الولايات والجانب الآخر قدّم كاقتراحات للحكومة الجزائرية المؤقتة ، ومن بين أهم تلك القرارات الخاصة بجانب العلاقات بين الولايات نذكر منها[4]:

- ترسل الولاية الثالثة فيلقين والرابعة كتيبتين لتطهير الأوراس، و لا يمكن لهذه الوحدات الرجوع إلى مراكزها ما لم تنهي المهمة الموكّلة إليها.

[1] _عجرود محمد : المرجع السابق ، ص 116.

[2] _ الزبيري محمد العربي : المرجع السابق ، ص 154.

[3] _الزبيري الطاهر :المصدر السابق، ص211.

[4] _ كافي علي :المصدر السابق، ص 141.

- إرسال وحدات إلى الولاية الأولى على الحدود لتخريب خط موريس ولكي تكون هذه العمليات منسق وذات فعالية يجب أن تصلها مساعدات من الخارج .
- تعزيز و تطبيق مبدأ القيادة الجماعية.
- تشجيع النقد الذاتي.

أما عن الإقتراحات المرسّلة إلى الحكومة المؤقتة ضمن برقية تحت رقم :306/248 بتاريخ 05 فيفري 1959 قد جاء فيها ما يلي[1] :

_ إرسال بعثة رقابة إلى الداخل للنظر في المشاكل التي تعاني منها الولايات ومحاولة معالجتها.

- ضرورة إطلاع قادة الولايات بالداخل بمختلف القضايا التي تخص مستقبل الثورة التحريرية.
- إعلامنا بالأوامر التي أعطيت لمهاجمة خط موريس وهذا من أجل أخذ الإحتياطات اللازمة.
- المطالبة بدخول الإطارات والجنود الموجودين في الخارج للإستفادة من تلك الكفاءات وكذلك دعما لجيش التحرير الوطني بالداخل .
- العمل على توزيع الأسلحة و الأشخاص بإنصاف و عدل بين الولايات .
- إيفادنا بإيضاحات حول جميع الإعتقالات و التنفيذ في حق المسؤولين بالخارج .
- المطالبة بالتّدريب الجيّد للدوريات من جيش التحرير الوطني التي تنشط على الحدود تفاديا لخسارة الرجال والعتاد .
- إننا بحاجة إلى العتاد والذخيرة والمال للحفاظ على إستمرارية الثورة التحريرية .

[1] _ كافي علي : المصدر السابق، ص145.

- نقترح إقامة إذاعة وطنية داخل الجزائر الغاية منها إعلام الشعب الجزائري بمجريات الثورة التحريرية ودحض الدعاية الفرنسية الكاذبة إضافة لرفع معنويات جيش التحرير الوطني .
- نطلب تزويدنا بإطارات عسكرية مختصة في صناعة القنابل والمتفجرات وجنود للمدفعية و مدرّبين في الإستعلامات و الإتصالات لإستدراك النقائص في هذا المجال.

و بعد إنتهاء الاجتماع إتفقوا على إرسال شخص يدعى عمر أصديق[1]، إلى تونس من أجل تبليغ ما جاء في محضر إجتماع قادة الداخل وفي غضون ذلك تدخلت المخابرات الفرنسية عن طريق الدعاية المغرضة لتجعل من القضيّة ، مؤامرة من تدبير عقداء الداخل ضدّ الحكومة المؤقتة الجزائرية وبعد أيام بعث محمدي السعيد إستدعاء كتابيا إلى العقيد عميروش آيت حمودة يطالبه بالذهاب إلى تونس لأن الحكومة المؤقتة تريد توضيحات حول الإجتماع الذي عقد بالداخل وحول نوايا من شارك فيه، فوصل الإستدعاء إلى صاحبه في منتصف شهر فيفري 1959 وقد جاء ردّ العقيد عميروش أنه سيكون بتونس خلال شهر أفريل وكان العقيد سي الحواس كذلك قد إستلم هو الأخر إستدعاء مماثلا ، فإتصل بزميله عميروش آيت حمودة من أجل التشاور حول ذلك ، وفي شهر مارس إلتحق العقيد عميروش بالولاية السادسة حيث

[1] _ أصديق عمار: كاتب دولة في الحكومة المؤقتة (1958–1960) ولد بعين الحمام (تيزي وزو) ،إنخرط في حزب الشعب 1942 حين كان يدرس في مدرسة تكوين المعلمين ببوزريعة ثم بثانوية بن عكنون ،في ندوة الإطارات ديسمبر 1946 ببوزريعة كان إلى جانب الطيب بو لحروف من أنصار إقامة تنظيم مسلح بهدف الإنتقال السريع إلى الكفاح المسلح وكان عضو المنطقة القبائل في حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية في فيفري 1947 ثم طرد من حزب الشعب لإنتماءه "لإتجاه البربري " ثم هاجر إلى فرنسا إشتغل بمصنع هناك ونقبيا بالكونفيدرالية العامة للشغل CGT إلتحق بجبهة التحرير الوطني في 1955وعضوفي المجلس الوطني للثورة سنة (1957–1962) ثم كاتب دولة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ورئيس بعثة الحكومة المؤقتة في سنة 1960 إلى كوناكري ثم مستشارا سياسيا في القطاع العاصمي ، وبعد الإستقلال إحترف السلك الدبلوماسي ، أنظر : عاشور شرفي :المرجع السابق ، ص 52 ،53.

قام بجولة تفقدية لبعض الوحدات العسكرية في عدة مناطق بتلك الولاية رفقة زميله سي الحواس والتي كانت من بينها منطقة بنواحي بوسعادة و عند مرورهما بجبل ثامر حيث عثر عليهما العدو وبعد معركة غابت عنها موازين القوى مع نقص تسليح الكتيبة التي كانت ترافقهما، أستشهدا في يوم 28 مارس 1959 بذلك الجبل ، حيث حال ذالك دون إلتحاقهما بتونس ، ولسوء الحظ كذلك أستشهد العقيد سي محمد بوقرة في 05 ماي 1959 بالولاية الرابعة و بذلك تكون الثورة الجزائرية قد خسرت ثلاث عقداء بارزين من قادة الولايات في أقل من أربعين يوما[1].

✓ المبحث الثاني :أزمة القيادة

• المطلب الأول : الخلفيات والأسباب

لقد مثل الثلاثي الذي عرف بتسمية الباءات الثلاث[2]، النواة الحقيقية للسيطرة داخل أجهزة الثورة منذ عهد لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية[3]، التي تشكلت بعد انعقاد الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة بالقاهرة في أوت 1957 وقد لعب هؤلاء القادة الثلاثة دورا بارزا في صناعة أهم القرارات المعلنة التي تتعلق بتسيير شؤون الثورة [4]، إن عودة زمام الأمور بيد العسكري على السياسي ،لا يمكن الحديث عنها بدون الإشارة إلى نقطة أخرى جد حساسة تتمثل في أن الخلافات

---

[1] _ بن عمر مصطفى : المصدر السابق ، ص 233.

[2] _ Les 3B : هي التسمية التي أطلقها المؤرخون الفرنسية اختصارا لتسمية العقداء الثلاثة بوصوف عبد الحفيظ بن طوبال لخضر طوبال و بلقاسم ، ينظر ، لونيسي رابح : الجزار في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص 24.

[3] _ تشكلت من الأعضاء : العسكريين كريم بلقاسم_بن طوبال _بوصوف_محمود الشريف_عمر أوعمران والسياسيين فرحات عباس عبد الحميد مهري الأمين دباغين .

[4] _ Menyier Gilbert : OP.Cit ، P 351.

اشتدت منذ مؤتمر القاهرة في أوت 1957 ،بين العسكريين والسياسيين والعسكريين أنفسهم وفي ظل هذه الأجواء المشحونة والمتأزمة جاء إنشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة[1]، هذا القرار الذي عاد على حرب التحرير بفائدة كبيرة على الساحة الدولية ، لكنه لم يغير شيئا في المجالات الأخرى، لم يحل مشاكل الداخل ولم يبدل أساليب القيادة للسبب ذاته : لأن السلطة ظلت بين أيدي الأشخاص أنفسهم أي أن قيادة الجبهة كانت قد اكتست ثوب تأسيسي جديد سميت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائية، دون أن يتغير شيء في علاقات القوى داخلها[2].

المؤرخ الدكتور محمد العربي الزبيري من خلال كتابه يرى بأن الباءات الثلاثة ،قد قاموا بأول "انقلاب عسكري" من خلال إعلانهم عن تأسيس الحكومة المؤقتة برئاسة فرحات عباس دون استدعاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية بصفته الهيئة العليا للثورة الجزائرية ،التي يحق لها اتخاذ القرار في مثل هذه الحالات[3]، وهو ماذهب إليه علي كافي من أن قادة الداخل لم يستشاروا بصفتهم أعضاء في المجلس الوطني للثورة الجزائرية حيث كانت قيادة الخارج تبعث لهم برقيات متكررة ومحتواها :"انتظروا حدثا هاما يوم 19 سبتمر[4]".

غداة تأسيس الحكومة كانت إشكالية الرئاسة أهم النقاط التي طرحت خلافا بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ يتخلله طموح الأفراد فكريم بلقاسم عبر عن طموحاته في الرئاسة بالتأكيد على

[1] _تيزي مولود : المرجع السابق ، ص159.

[2] _Belhadj Salah : OP.Cit ، P 41.

[3] _ الزبيري محمد العربي : تاريخ الجزائر المعاصر، ج02، منشورات ،اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص105.

[4] _كافي علي : المصدر سابق، ص 225.

أن الثورة بحاجة إلى قائد و أن مبدأ القيادة الجماعية تجاوزه الزمن[1]، ويذكر فرحات عباس أنه اقترح كل من كريم بلقاسم والأمين دباغين ، فالأول اعترض عليه بوصوف وبن طوبال بحجة أن يظل الثلاثة على قدم المساواة [2]، و هذا الاعتراض كان على أساس أن الرجل مضطر لأن يعود إلى السلطة الفعلية القائمة على التوازن بين الباءات الثلاثة في كل صغيرة وكبيرة فضلا على مناورة أصدقاء عباس وعبان في الكواليس في مقدمتهم الثنائي بومنجل_ودحلب ضد تعيينه[3]، أما بخصوص الأمين دباغين فقد ذكر فرحات عباس أن بن بلة اعترض عليه بسبب الحاجة إليه في قطاع الصحة[4]، لكن الأصل وراء عدم تعيين الدكتور لمين دباغين على رأس الحكومة الجزائرية المؤقتة وهو صاحب التاريخ النضالي الحافل ، يكمن في عدم ملائمته أو توظيفه كواجهة لقيادة ثلاثية يجسدها الباءات الثلاث [5].

وعليه استقرت الآراء نسبيا على اختيار فرحات عباس رئيسا للحكومة، بسبب حاجة الثورة إلى واجهة سياسية مقبولة على الصعيد الخارجي خاصة بعد عودة الجنرال دوغول إلى السلطة في فرنسا صيف سنة 1958[6]، أما العقداء الثلاثة داخل الحكومة فقد بقوا منقسمين حول مسألة الزعامة أي من يكون القائد الأول للجبهة، كان كريم بلقاسم يريد الزعامة لنفسه بحجة أنه الوحيد

---

[1]_ عباس محمد : دوغول الجزائر، نداء الحق، ج04 ،دار هومة، الجزائر، 2013، ص 412 ، ينظر كذلك :
Mameri Khalfa :Ferhat Abbas ،Thala éditions ،Alger ، 2014 ، P 51، 52.

[2]_عباس فرحات : المصدر السابق ، ص320.

[3]_عباس محمد : دوغول...، المرجع السابق، ص412.

[4]_برر الباءات الثلاثة موقفهم الرافض لرئاسة الدكتور لمين دباغين برسالة أرسلها أحمد بن بلة من سجنه مؤرخة في26 أفريل 1958 يلومهم فيها على إبقائه معهم ، ينظر، عباس فرحات : المصدر السابق، ص 320 ، و
Harbi Mohamed :Les Archive...، OP.Cit ، P 183_188.

[5]_ بوحجيلة فارس : فرحات عباس رجل التحولات (مقالات ووثائق) ، دار النعمان للطباعة والنشر، 2016 ، ص 61.

[6]_عباس محمد : دوغول الجزائر... ، المرجع السابق، ص412.

الذي يملك الشرعية التاريخية بعد وفاة أعضاء لجنة الستة أو اعتقالهم وكان بوصوف وبن طوبال يرفضون له ذلك بحجة أن المؤسسين الحقيقيين لجبهة التحرير الوطني هم الحاضرون في اجتماع ال22 الذي غاب عنه كريم بسبب موقفه آنذاك أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية [1]، بعد تأسيس الحكومة المؤقتة بقيت السيطرة الفعلية على أهم القرارات المتعلقة بشؤون الثورة بيد الثلاثي (كريم–بوصوف–بن طوبال) الذي كان يتقاسم زمام القيادة فيها[2]، وذلك ببقاء الوظائف الحاسمة بين أيديهم كما في السابق فوزارة القوات المسلحة أسندت لكريم بلقاسم و الدلخلية لبن طوبال أما بوصوف فكان من نصيبه الاستخبارات والاتصالات العامة[3]، كانت هذه الوزارات تستقطب ثلثي القادة والإطارات التقنيين في الحكومة المؤقتة بينما لم تتمكن بقية الوزارات الأخرى بما فيها رئاسة الحكومة أن تتحول إلى أجهزة تنفيذية قوية[4]، كان الوزراء الآخرين يدركون تمام الإدراك تركز السلطة الحقيقية داخل الحكومة بيد الثلاثي كريم بن طوبال وبوصوف فلم يكن لهم الوسائل الكفيلة بتغيير الوضع [5]، ويرى لبجاوي أن الأعضاء الباقين لم تقتصر مهامهم سوى إعطاء واجهة تمثيلية للثورة افتقدوا فيها لسلطة حقيقية هذه السلطة ظلت مختزلة في يد الوزراء الثلاثة الأساسيين الذين تجاوزوا مبدأ القيادة الجماعية[6]، إن هذه التناقضات على مستوى القيادة ستؤدي بعد أشهر عديدة من إنشاء الحكومة إلى احتدام

---

[1]_ Belhadj Salah : OP.Cit ، P40.

[2] _ Yves Courriére :OP.Cit ، P 391.

[3] _ Belhadj Salah : OP.Cit.

[4]_ خيثر عبد النور: تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954_1962 أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2005_2006 ، ص212، 213.

[5] _ Belhadj Salah : OP.Cit، P40،41.

[6] _Lebjaoui Mohamed : Veriés sur La Révolution Algérienne ، édition A.N.E.P ،Alger ،P163.

الخلافات بين أعضائها فرادى تارة وجماعات تارة أخرى إلى درجة جعلتها عاجزة عن التقرير والمبادرة طيلة النصف الأول من سنة 1959م [1]، يرى فرحات عباس أن الإخبار السيئة التي كانت ترد قيادة الثورة في الخارج حول التصعيد الذي يقوم به الجيش الفرنسي والمحاصرة الخانقة للمجاهدين هي السبب في تثبيط الهمم وزرع البلبلة لدى قادة الولايات هذا الوضع بدوره أثر في نشاط الوزراء وكان له الأثر في حدوث مناوشات بين الوزراء في اجتماعات مجلسه[2]، أما محمد حربي فيرجع مبدأ الانقسام و الخلاف للتناقضات الحاصلة بين وزراء الحكومة بسبب تركيبتها البشرية والتي كانت مزيجا من ثلاث جماعات : الأعضاء السابقين في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والمركزيين ،والنشطاء ،إذ كانت العلاقات فيما بينهم مطبوعة بانقسامات الماضي[3]، بالنسبة للنشطاء كانت كفة هذا التيار هي الراجحة تماما فالثلاثي العسكري هو صاحب الحل والربط في الحكومة كما أشرنا لذلك آنفا ،هذه التركيبة كانت مصدرا لثلاثة انقسامات على الأقل : بين السياسيين والعسكريين أولا وبين قدماء المركزيين وحزب البيان ضمن السياسيين ثانيا وبين أعضاء الثلاثي الحاكم (الباءات الثلاث)[4].

لم تستطع الحكومة تجاوز تلك الانقسامات وماولدته من صراعات خاصة في ظل هيمنة الثلاثي العسكري ما أدى إلى ظهور ردة فعل لدى بعض السياسيين من بينهم فرحات عباس

[1] _ Belhadj Salah :OP.Cit ، P 41.

[2] _ عباس فرحات : المصدر السابق، ص 342.

[3] _ حربي محمد : جبهة التحرير ... ، المصدر السابق ، ص201 .

[4] _ Belhadj Salah :OP.Cit ، P 42.

الذي انتقد في أحد المرات سلوكات الباءات الثلاثة بالقول : «كلنا سواسية ليس هناك من هو من درجة أولى وغيره من درجة ثانية كيف ? أنتم تعتبروننا خادمات أو ماذا تريدون[1]».

يتحدث محمود شريف كشاهد بصفته وزير التسليح والتموين في الحكومة على الأزمة التي كانت تعصف بها على مستوى القيادة وباستقرار وزاراتها قائلا : « بعد عدة أسابيع من ذلك الإعلان (إعلان تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية) ظهر جليا أن تلك الصيغة لم تكن سليمة، حيث بالإضافة إلى نقص التعاون الواضح كان موقف الرئيس الخائف قد كشف عن "لعبة الأيدي" لجميع وزرائه، مما جعل كل وزارة تنظيما مستقلا يستأثر به مسؤوله تحديدا ولا يمكن لغيره أن يعلم أو أن يدلي برأيه علاوة على حدوث اعتداءات وتجاوزات جسيمة صدرت عن وزارة القوات المسلحة ووزارة الداخلية اللتين أرادتا توسيع سلطتيهما على حساب باقي الوزارة [2]» ، ويضيف محمود الشريف أيضا قائلا : « لن أورد الوقائع بالنسبة لوزارة القوات المسلحة فقد أرادت توسيع سلطتها على حساب مصلحة الصحة التي كانت تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية أما وزارة الداخلية فقد قررت إنشاء لجان في الشرق وأخرى في الغرب كان من المفروض أن تمثل كل الوزارات على أن يشرف عليها المسؤول السياسي التابع للداخلية[3] ، ويعود لنفس الموضوع قائلا : « وفيما يتعلق بوزارة القوات لمسلحة فقد أرادت أن تملي أوامرها على التسليح كما نشبت خلافات بين الاتصالات والحربية حول مصلحة

[1]_ Belhadj Salah :OP.Cit، P 42.

[2]_ زغدود علي : شهادات العقيد محمود الشريف قائد ولاية الأوراس النمامشة ، متيجة للطباعة ، الجزائر ، 2010 ، ص124.

[3]_المرجع نفسه: ص 125، 124.

الاستعلامات أراد كريم الحصول على مكتب ثان خاص به بينما رأى بوصوف أن ذلك العمل يعود إليه بحكم القانون[1] ».

يتضح لنا جليا من خلال شهادة محمود الشريف أن مبدأ القيادة الجماعية كان حبرا على ورق خلال هذه الفترة بالذات ويتبين من كلامه أن وزارات الثلاثي كريم–بن طوبال–بوصوف كانت تتنافس فيما بينها حول الأخذ بزمام المبادرة و الانفراد بقيادة الثورة في جو من الخلافات داخل أجهزة الحكومة المؤقتة وهو الاتجاه الذي تؤكده بعض الكتابات التاريخية كما أشرنا لذلك سابقا. لكن من الأهمية بمكان أن نشير إلى ما ذهب إليه المؤرخ جيلبرت مينييه الذي ربط قضية تدهور العلاقات بين الوزراء داخل الحكومة المؤقتة بما يسمى بظاهرة الزمر (Clanisme) التي سعى من ورائها كل وزير معية مقربيه إلى تعزيز موقعه على حساب أقرانه في جو عرف غياب الثقة بين الجميع« وهو ما جعل الحكومة شبه مشلولة و منشغلة بصراعاتها الداخلية [2].

وقد زاد من هذه التناقضات حادث أخر عمق حالة التأزم داخل الحكومة باستقالة وزير الخارجية الأمين دباغين في 15 مارس 1959 فإلى ماذا تعود أسباب هذه الاستقالة ؟

- **المطلب الثاني : إستقالة الأمين دباغين**

لقد بلغت الأزمة التي شهدتها قيادة الحكومة الجزائرية المؤقتة أوجها بعد استقالة وزير الخارجية الأمين دباغين التي ربطها المؤرخين بحادثة أخرى عرفت بقضية موت "عميرة علاوة" وفي هذا السياق يذكر صالح بلحاج أن هذه الحادثة قدّمت كما يقول الذريعة لمن كان يبحث عنها

[1] _ زغدود علي: المرجع السابق ، ص 125.

[2] _Menyier Gilbert :OP.Cit ، P356

لوضع السياسيين من أعضائها في قفص الإتهام وتجميد نشاطهم[1]، وحسب محمد عباس فان عميرة علاوة مناضل سابق في حزب الشعب، حركة إنتصار الحريات الديمقراطية لناحية سطيف ، معقل فرحات عباس قبل الثورة وفي غضون سنة ،1958 كان عميرة علاوة ينشط بمكتب جبهة التحرير الوطني في العاصمة الإسبانية (مدريد) الذي كان يرأسه مسعود بوقادوم وهو صديق للدكتور الأمين دباغين ، وإثر خلاف مع عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح والإتصالات العامة ، نقل إلى القاهرة قبل تعيّينه ببيروت مساعدا لإبراهيم كابويا [2]، المناضل السابق في الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي كان يرأسه فرحات عباس، ولقد كان عميرة علاوة يجاهر بانتقاده الصّريح لأعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية، وأيضا لعملها الذي لم يكن على الشّكل الذي تتطلبه الثورة التحريرية ، فموقفه هذا شابه موقف العقيد عميروش آيت حمودة بالداخل[3].

وعندما كان عميرة علاوة ضابط المخابرات مندوبا في مكتب بيروت ، حرّر تقريرا مفصلا عن نشاط إبراهيم كابويا و إتصالاته ببعض القنصليات الأجنبية ومنها القنصلية الفرنسية، مما جعل هذا الأخير محل شبهة ، ونتيجة لذلك أرسل التّقرير إلى الحكومة المؤقتة بمقرها الموجود في جاردن سيتي بالقاهرة وعند معرفة إبراهيم كابويا بالخبر و بمحتوى ذلك التقرير كاد كيّده لعميرة علاوة وقدم به وشاية يقول فيها "أن عميرة علاوة يقدح ويشتّم شخص فرحات عباس

[1]_Belhadj Salah : OP.Cit ،P42.

[2]_ كابوية إبراهيم : قيادي في الولاية الأولى و ممثل الجبهة في بيروت ثم في كوناكري ولد في المسيلة تولى عدة مسؤوليات في 1959 عيّن عن بعثه جبهة التحرير الوطني في لبنان ونقل سنة 1961 للمهمة نفسها في كوناكري أنظر: عبدالله مقلاتي: قاموس أعلام...، المرجع السابق، ص 435.

[3]_ عباس محمد: نصر بلاثمن ...، المرجع السابق ، ص 471.

ويقول بأنه اندماجي ولاءه لفرنسا" لذلك قرّر رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية إستدعاء علاوة من بيروت إلى القاهرة للتّحقيق واستجلاء الحقيقة[1].

أما أحمد توفيق المدني ، فقد ذهب لوصف عميرة علاوة بأنه كان" وغدا " بكل ما في هذه الكلمة من معنى ، حيث كان يطلق لسانا بذيئا قذرا في كل وزير من الوزراء ويكيل لهم تهما شخصيّة حسب ما يمليه عليه خياله المريض، وأكثر الناس حظا من تلك التّهم ، كانا الرئيس فرحات عباس وزميله الدكتور أحمد فرنسيس ، كما ذكر أحمد توفيق المدني أن عميرة علاوة كان يصفهما علنا بأشّنع الأوصاف اللا أخلاقيّة أين ما كان على رؤوس الأشّهاد[2].

وقد جاء في إنتقاداته لقادة الثورة في الخارج ،عبارات شديدة اللهجة أشار فيها إلى ظروف اختفاء أحد القادة السياسيين لثورة التحريرية ، وهو عبان رمضان الذي يعتبر مهندس مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ، الذي مازال مصيره يثقل كاهل الأعضاء القدامى للجنة التنسيق والتنفيذ سابقا ، وهو في ذلك يشير إلى مسؤولية كل من الوزيرين في الحكومة المؤقتة الجزائرية كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف عن ذلك الإختفاء[3].

وعلى إثر تلك الإضطرابات التي شهدتها الحكومة المؤقتة آن ذاك تراجع فرحات عباس عن رحلة كان سيقوم بها لزيارة الملك إدريس الأول وذلك لأجل التفرغ لدراسة قضيّة عميرة علاوة

---

[1]_ قتال الوردي: مذكرات المجاهد الوردي قتال القائد الميداني ، تص : مناصرية يوسف ، دط ، دار الألمعية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2018، ص 149.

[2]_ المدني أحمد توفيق : المصدر السابق، ص 591.

[3]_ Yves Courriére: OP.Cit ،P443.

وذلك في لجنة سرّية ، الغاية منها تجنب إفشاء ملابسات القضية للصحافة التي تعتقد بوجود فوضى داخل جبهة التحرير الوطني[1].

وتعود خلفيات الحادثة للتقرير المرّسل من طرف إبراهيم كابويا إلى فرحات عباس ، ومما جاء فيه من تطاول عميرة علاوة على الوزراء وإتهامه لهم أيضا بالإنحراف عن مبادئ أول نوفمبر 1954 وأن جيش التحرير الوطني ناقم على الحكومة وتصرفاتها ، فقد قرّر فرحات عباس تحويل ذلك التقرير لعبد الحفيظ بوصوف للتحقيق مع عميرة علاوة الذي هو على خلاف معه من قبل وبحضور هذا الأخير إلى القاهرة في 09 فيفري 1959 إلتقى به رجال عبد الحفيظ بوصوف وطالبوا منه الحضور لمقر الحكومة المؤقتة صبيحة 10 فيفري ، لمقابلة رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس وبوصول عميرة علاوة لمبنى الحكومة المؤقتة الجزائرية في الحادية عشرة من نهار ذلك اليوم، أخذه رجال بوصوف إلى الدور الخامس من المبنى [2].

ويذكر فتحي الديب على أن المتواجدون بالمبنى سمعوا شجارا شديدا وأصواتا عالية و فوجئ الجميع بجثه عميرة ملقاة على الطريق العام أمام مبنى الحكومة المؤقتة الجزائرية، ويذكر كذلك الديب أن بوصوف ليبّعد أي شبهة عن نفسه سافر قبل وقوع الحادثة بأربعة أيام، بعد أن ترك معاونيه لتنفيذ عملية قتل عميرة بعد شجار له مع فرحات عباس داخل المبنى[3].

وتحدث فرحات عباس عن هذه الحادثة التي زعزعت كيان الحكومة المؤقتة آن ذاك وقال أنها عملية إنتحار قام بها عميرة علاوة ولا علاقة لأجهزة الأمن التي يقودها عبد الحفيظ بوصوف

1_ Harbi Mohamed ،Menyier Gilbert: ،OP.Cit ، P314.

[2]_ الديب فتحي : المصدر السابق ، ص 424.

[3]_ المصدر نفسه .

بهذه الحادثة الأليمة وأن عميرة أقدم على هذا العمل بعد رفضه الإستجواب والمثول للحساب وفضّل بذلك الإنتحار[1].

أما عن الرواية التي تحدث بها السيد محمد الغسيري [2]، الذي كان يشغل منصب رئيس مكتب جبهة التحرير الوطني بدمشق ، لصديقه أحمد توفيق المدني والذي كان متواجدا في مبنى الحكومة المؤقتة لمقابلة السيد فرحات عباس ، روى له أن عميرة علاوة بعد أن دخل مكتب فرحات عباس ما هي إلا فترة وجيزة حتى سمع الأصوات قد ارتفعت وتطوّرت إلى خصام وشجار، ويقول الغسيري : « إقتربت من الباب وكنت أسمع كل كلمة تقال ، كلمات كان عميرة علاوة يوجّهها لفرحات عباس مجابهة هي إتهامات ذكرت سابقا عنه وعن الدكتور أحمد فرنسيس ممزوجة بعبارات لاأخلاقية ،وكان كذلك فرحات عباس يبادله الشتائم ، ثم سمعته يقوم من على كرسيه ويتقدّم إلى عميرة علاوة ، فيكيل له صفّعتين مدويتين على وجهه وبعدها سمعت جريا نحو أقصى الغرف ، بإتجاه النافذة ، ثم ساد السّكون وعند دخول من كان خارج المكتب وجدنا فرحات عباس مصفرّ الوجّه ردّ علينا بصوت خافت بأن عميرة علاوة ألقى بنفسه من النافذة وقد توجّهت فورا إليها مع من كان معي وفي الأسفل كان عميرة علاوة على قارعة الطريق قد فارق الحياة والتف من حوله الناس[3].

[1] _ عباس فرحات: المصدر السابق ، ص 340.

[2] الغسيري محمد :هو محمد بن أحمد الغسيري ولد في1915 بدائرة آريس (الأوراس) درس في زاوية سيدي الجودي ببسكرة،عمل معلما ومفتشا عاما في مدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إلتحق بجبهة التحرير الوطني في 1956 ومثلها في مكتب دمشق بسوريا ،أنظر:عمر بوضربة : النشاط الدبلوماسي... ، المرجع السابق، ص250.

[3] _ المدني أحمد توفيق : المصدرالسابق، ص 592.

لكن تلك الروايات ظلت مشكوك فيها حسب الأمين دباغين الذي رفضها وأصرّ على التّحقيق في الحادثـة ،وكان ذلك موقف الحكومة المصرية أيضا وعلى اثر هذه الحادثة اشتدت الخصومة بين أعضاء الحكومة المؤقتة وهم فرحات عباس و الأمين دباغين وكذلك كريم بلقاسم وحسب صالح بلحاج فان الأمين دباغين كثّف إتهاماته لفرحات عباس محاولا الانتقام من هذا الأخير الذي تقدّم عليه لرئاسة الحكومة المؤقتة[1].

أما عن الصحف الصّادرة في تلك الفترة التي كانت تتلقّف مثل هذه الأحداث ، كتبت عن زيارة وفد من الخارجية الجزائرية لقبر الشّهيد عميرة علاوة الذي بموته ماتت كذلك الحكومة المؤقتة في نظر منتقديها، وعلى إثر ذلك قدّم الأمين دباغين استقالته من وزارة الخارجية وحسب توفيق المدني أن الإستقالة أحدثت فوضى في صفوف أعضاء الحكومة بسرعة فائقة الذين حاولوا التخفيف من وطأة الحدث ، فتحدث وزراء الحكومة مع الأمين دباغين لإعادة النّظر في قرار الإستقالة والتراجع عنها، لكنه بقي غير مقتنع أن عميرة علاوة إنتحـر وواصل إتهام فرحات عباس إلى حدّ إشهار مسدس في وجهه ، لكن كريم بلقاسم تدخل وانتزع منه المسدس[2].

وببقاء فرحات عباس في قفص الاتّهام ، كان طموح الباءات الثلاث وعلى رأسهم كريم بلقاسم جلّيا من أجل خلافته ، لكن معارضــة عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال حالت دون

[1] _Belhadj Salah :OP.Cit ، P44.

[2] _ المدني أحمد توفيق : المصدر السابق ، ص 593.

ذلك الطموح ، حيث عمل بعدها على إقناع العقيدين بإيقاف عمل الحكومة ككل بدعوى أن السياسيّن فرحات عباس والأمين دباغين هما المسؤولان على إنقسامها وشللها[1].

وعن إستقالة الأمين دباغين فقد جاءت بعد ستة أشهر من الاعلان عن تأسيس الحكومة الموقتة أي يوم 15 مارس 1959 لكن وزراء الحكومة فضّلوا التكتّم عليها، ورفضوا إطلاع قادة الداخل بها" وأرجع كافي أسباب إستقالة الأمين دباغين المبكرة من الحكومة المؤقتة الجزائرية لعدّة أسباب منها الخلافات بين قادة الداخل والخارج والتدخّل في صلاحياته من أطراف لم يتحدث عنها كافي وربما تتمثّل في القادة العسكريين الذين كانوا يعتبرون أنفسهم زعماء الثورة الحقيقيين ، إضافة إلى خلافه مع فرحات عباس ، و يضيف كافي سبب آخر متعلق بتهم وجهت إليه وصفته " بالدوغمائي و المتعنّت " ،و بذلك فإن الأمين دباغين الذي لم يكن راضيا عن فرحات عباس حاول الاتصال بقادة الولايات لإخبارهم بممارسات وزراء الحكومة المؤقتة ، لكنه عجز عن ذلك ، فبقي معزولا وأقصي من اجتماعات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في تلك الفترة [2].

إن هذه الوضعية الحرجة التي وصلت إليها الحكومة المؤقتة الجزائرية ستتضح من خلال المناقشات التي سادت اجتماعات مجلس الوزراء بالقاهرة منذ 29 جوان 1958 والتي أقرت وجود أزمة فعلية حقيقية على مستوى قيادتها حيث اعترف وزير القوات المسلحة كريم بلقاسم في هذا الاجتماع بأن الحكومة منقسمة على نفسها وغير متجانسة ويوجد استياء عام منها لدى

[1] _ دحلب سعد :المصدر السابق،ص 102...104.

[2] _ حميد عبد القادر: الدكتور لمين دباغين المثقف والثورة ، دط، دار المعرفة،الجزائر،2011 ، ص 124، 125.

رجال الداخل الذين هم على علم بأسرارها والخلافات التي كانت بين أعضائها وذلك في الساعة التي كان يجب فيها تصعيد الحرب ضد فرنسا ولم يتوان كريم في أن يطلب من الحاضرين وضع حد للحكومة الحاضرة وإنشاء أخرى جديدة قوية ومتجانسة[1]، بالنسبة لوزير الداخلية لخضر بن طوبال فقد أرجع تدهور الأوضاع من خلال الكلمة التي ألقاها إلى غياب التجانس داخل الوزارات و حتى بين بعضها البعض وانقطاع الحكومة عن الجيش في الداخل في ظل غياب سياسة واضحة لإدارة حرب التحرير الوطني في على المستوى الداخلي مؤكدا أنه لا جدوى من بقاء تلك التشكيلة الحكومية[2].

أما عبد الحفيظ بوصوف فقد أخذ الكلمة في مجلس الوزراء ليقول لزملائه أن الحالة خطيرة ويلزمنا تفكير عميق ومن مقرراتنا يتقرر مصير الجزائر حالتنا مؤلمة حقا فهل نحن كلنا للاستقلال ؟ أعلم أن فينا من لا يريد مواصلة الحرب وأعلم أن فينا من يقول إن النصر العسكري غير ممكن فهو يطفئ جمرة الجهاد فحكومتنا هذه غير قابلة للحياة لأنها غير ممثلة لحقيقة الواقع الجزائر [3].

أما محمد يزيد وزير الإعلام فقد شخص الوضع الذي عرفته الحكومة المؤقتة لغياب إدارة حقيقية للثورة من الخارج وافتقارها لخطة سياسية وعسكرية دبلوماسية محكمة وأن المهمة التي

[1]_ بوحوش عمار : التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية وإلى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي ،بيروت، 1997، ص488.

[2]_ المدني أحمد توفيق : المصدر السابق، ص 648_650.

[3]_ المصدر نفسه : ص 650،651.

تنتظر قادة الثورة هي إيجاد هيئة جديدة تسترجع نفوذها على الشعب في الداخل مع ضرورة البحث عن طريقة مثلى لحل الأزمة بصفة معقولة وسريعة[1] .

بالنسبة لمحمود الشريف وزير التسليح والتموين فقد أرجع في مداخلته أسباب أزمة القيادة للمطامح الشخصية مقترحا دخول الحكومة الجديدة التي هم بصدد إنشاءها إلى الجزائر حتى تأخذ الثورة شكلا جديدا وفي هذا السياق عرف الاجتماع وقوع مشادات كلامية بين كريم بلقاسم ومحمود الشريف لم يوضحها أحمد توفيق المدني [2]، بينما أرجعها فرحات عباس للاتهامات التي وجهها محمود الشريف لوزارة القوات المسلحة بالعجز والمحدودية وينقل فرحات عباس صيغة هذه الاتهامات : «الفوضى على الحدود أنت مؤامرة لعموري و إعدامه. أنت تمرد حنبلي والتحاق 130 جندي بفرنسا كان بسببك وأنت المتسبب في تخزين الأسلحة خلف الحدود[3]».

من جانب آخر ابتعد وزير الشؤون الثقافية أحمد توفيق المدني عن تهويل الوضع في ذلك الاجتماع وتبين من كلمته للحاضرين أنه أراد تلطيف الأجواء إذ وصف المناقشات التي دارت بين الوزراء بالخطب الجنائزية وأن المشاكل التي عرفتها الحكومة لا ترجع في حقيقة الأمر لتصرفات الأشخاص بقدر ما أنها تعود أساسا للنظام المتبع في التسيير و الذي أدى إلى انعدام مبدأ الشفافية وغياب هذا الأخير أدى إلى عدم اطلاع الوزراء المدنيين على الإجراءات

[1] _ المدني أحمد توفيق : المصدر السابق، ص 647.

[2] _المصدر نفسه : ص648.

[3] _ عباس فرحات : المصدر السابق، ص 355.

العسكرية المطبقة داخل البلاد باعتبار أنها كانت تمثل أسرارا عند الوزراء الآخرين[1]، مقترحا في الوقت ذاته وجوب إدخال تعديلات على نظام الحكومة [2] .

استمرت اجتماعات مجلس الوزراء في أجواء متوترة إلى غاية 12 جويلية 1959 والى هذا التاريخ أصبحت أزمة الحكومة المؤقتة أمرا واقعيا وعليه تم الاتفاق على عقد اجتماع للقادة العسكريين بالداخل من أجل تشكيل مجلس وطني جديد للثورة الجزائرية من أولئك القادة العسكريين وبعض القادة السياسيين الذين يتم تعيينهم في هذا المجلس الجديد و الذي يتولى بدوره انتخاب حكومة جديدة[3].

✓ المبحث الثالث : نتائج الأزمات الداخلية على الحكومة المؤقتة.

بعد تأكد أعضاء الحكومة المؤقتة من أنه لا فائدة من بقاء حكومة ضعيفة بعد فشلها في إيجاد حلول ناجعة لإدخال السلاح إلى الجزائر وفشلها في وضع حد للخلافات التي كانت بين وزرائها بعد تأكد تأثير الصراعات الداخلية على نشاطها تقرر الاحتكام إلى مجالس الولايات للنظر في أول أزماتها التي ظهرت للعيان شهر جويلية 1959 فجاء الاجتماع الذي عرف باجتماع **"العقداء العشرة"** بعد دعوة مجالس الولايات للتحكيم بمبادرة من رئيس الحكومة[4].

---

[1] _ الوزراء الذين يقصدهم أحمد توفيق المدني بكلامه هم المكلفون بالشؤون العسكرية للثورة وما يرتبط بها وهم كريم بلقاسم بن طوبال وبوصوف ومحمود الشريف.

[2] _ المدني أحمد توفيق : المصدر السابق، ص 652.

[3] _ المصدر نفسه : ص656.

[4] _ ينظر الملحق رقم :05.

يذكر علي كافي أن الاجتماع كان منعرجا حاسما وخطيرا في تاريخ الثورة[1]، ولقد دار جدل واسع بين المدعوين حول من يحق له حضور هذا الاجتماع بعد أخذ ورد تم في الأخير حضور 10 عقداء وهم[2] :

- **الوزراء الثلاث :**

❖ بلقاسم كريم (وزراة القوات المسلحة).

❖ بوالصوف عبد الحفيظ (وزراة الاتصالات والعلاقات العامة).

❖ بن طوبال لخضر(وزارة الداخلية).

- **أعضاء قيادة الأركان :**

❖ العقيد هواري بومدين.

❖ العقيد محمدي السعيد.

- **قادة الولايات :**

❖ العقيد حاج لخضر عبيدي قائد الولاية الأولى.

❖ العقيد علي كافي قائد الولاية الثانية.

❖ الرائد السعيد ياعزورن (محند أمزيان) عن الولاية الثالثة .

❖ العقيد الصادق دهيليس قائد الولاية الرابعة.

❖ العقيد لطفي (بودغن بن علي) قائد الولاية الخامسة.

[1] _كافي علي : المصدر السابق، ص 255.

[2] _ لونيسي رابح :المرجع السابق، ص 41.

لقد شرع العقداء العشرة في عقد اجتماعاتهم بتونس في 11 أوت 1959 ولم ينهوه إلا في 16 ديسمبر 1959[1]، عقدوا خلالها مالا يقل عن 48 جلسة[2]، ويرى فتحي الديب أن السبب في إقامة الاجتماع في الخارج بدل الداخل إلى الفتور الحاصل بين الولايات الستة للثورة التحريرية كون اجتماع من هذا الحجم يتطلب درجة كبيرة من التنسيق والتعاون وهو الأمر الذي كان غائبا في تلك الفترة كانعكاس طبيعي لسياسة ديغول حيث تأثرت العلاقات بين الولايات التاريخية في مختلف المجالات[3].

انطلق اجتماع العشرة في جو متوتر للغاية تخلله الكثير من الأزمات و الانقطاع اتضح بسرعة من تدخلات الحاضرين أن مفهوم "السلطة الرئاسية " كان غائبا في ذلك الاجتماع كلهم عقداء وكل واحد فيهم كان ينظر إلى نفسه والى الآخرين على هذا الأساس[4]، ومما أورده حربي في هذا السياق أن العقيد لطفي اعترض خلال الجلسة الأولى للاجتماع على حضور الثالوث كريم_ بن طوبال_بوصوف كونهم أطرافا في الأزمة بالقول : « ثمة أزمة داخل الحكومة وقد دعوتم القادة العسكريين للحكم في النزاع لكن هنا أعضاء في الحكومة المؤقتة يلعبون في الوقت ذاته دور القضاة وأطراف النزاع أسألكم عن مكانتكم هنا إما أن تخرجوا وتتركونا نقوم بالتحكيم وإما أن تقوموا باستدعاء كل أعضاء الحكومة[5]» ، ما جعل كريم بلقاسم يغادر قاعة الاجتماع

[1]_هناك اختلافات في المدة التي استغرقها الاجتماع :94 يوم حسب علي كافي و 110 يوم حسب حربي و 99 يوم عند كوريار و 100 يوم عند بن خدة و 124 يوم حسب جيلبرت مينييه .

[2] _Menyier Gilbert :OP.Cit ، P360.

[3]_ الديب فتحي : المصدر السابق، ص444.

[4] _Belhadaj Salah : OP.Cit ، P53.

[5]_ حربي محمد: جبهة التحرير ... ، المصدر السابق، ص 206.

بغضب وانفعال ولحقه رفيقيه بوصوف وبن طوبال وتوجه رأسا إلى مكتبه[1]، بعد أخذ ورد استدعي الوزراء الثلاث و كان عليهم مع بقية المجتمعين أن يقوموا بتقييم شامل للوضع العسكري والسياسي والنظر في عمل مختلف العقداء و أزمة الحكومة وأن يحددوا إستراتيجية حربية جديدة ويعينوا مجلسا وطنيا جديدا كل النقاط التي أثاروها في الأيام الثلاثة الأولى توصلوا بسهولة إلى اتفاق بشأنها وفي مقدمة ما طرح واتفق بشأنه تحميل المسؤولية للسياسيين في الحكومة المؤقتة بعد أن أكد الباءات الثلاث أنهم المتسببون في الأزمة [2].

أما رواية علي كافي تشير إلى أن الباءات الثلاث عرضوا أزمة الحكومة خلال الاجتماع بصفة غامضة مع تركيزهم على تحميل الأمين دباغين سبب الأزمة[3]، وقد عبروا عن ذلك بأنه لم يكن يمتثل للأوامر وأنه عصبي وعنيد لا يمتثل للتعليمات [4]، في حين أجمع قادة الولايات على أن الأزمة أعمق من ذلك وأن زمام تسيير الثورة يوشك على الإفلات من أيدي قادة الحكومة في الخارج في وقت شهد قيام مصالح الاستخبارات الفرنسية بانتهاج أسلوب الدعاية المغرضة في من خلال المناشير والإذاعات الموجهة للشعب الجزائري وجيش التحرير الوطني في الداخل بأن غالبية أعضاء الحكومة المؤقتة منقطعين عن ما يعانيه الجزائريون جراء السياسة الفرنسية[5].

---

[1]_ هشماوي مصطفى : المصدر السابق، ص177 .

[2]_ Belhadj Salah :OP.Cit ، P 54.

[3]_ كافي علي : المصدر السابق، ص254.

[4]_ شبوب محمد :اجتماع العقداء العشرة من 11 أوت 1959 الى 16 ديسمبر 1959 (ظروفه_أسبابه_وانعكاساته على مسار الثورة)، دار دزاير انفو، الجزائر، 2013، ص88.

[5]_ كافي علي : المصدر السابق، ص256.

خلال جلسات عديدة لم يحقق المجتمعون أي تقدم حول مسألة القيادة الجديدة وهي الصيغة التي اتفق عليها الثلاثي سابقا و تتمثل في إلغاء الحكومة المؤقتة الجزائرية وتعويضها بما يشبه "لجنة ثورية مصغرة" تتولى تسيير شؤون الثورة كان كريم بلقاسم يعتقد أنه سيكون منسقها العام وقد عرقل خياره كل من بوصوف وبن طوبال [1]، دافع كريم في الجلسات عن الموضوع قائلا :" الكل هنا متفق على أن تجربة الحكومة المؤقتة كانت سلبية يجب علينا أن نعود إلى صيغة أكثر صرامة شيء يشبه حكومة مصغرة كلما قل العدد زادت الفعالية"[2].

وتشير بعض الكتابات التاريخية أن كريم بلقاسم لم يستطع تمرير مشروعه بسبب معارضة بومدين ولطفي وكافي المدعومين من قبل بوصوف وبن طوبال ما جعل الاجتماعات تدخل طريقا مسدودا ما جعل كريم يأمر عقداء الولايات بالالتحاق بمناصبهم في أجل أسبوع تحت طائلة الإيقاف وانسحب من الاجتماعات مغادرا إلى بيته في قرطاج ولم يعد للجلسات إلا بعد جهود بعض الوسطاء[3]، وفي الأيام التي بعدها تردد أن وزارة الدفاع تنوي إلقاء القبض على العقداء الثلاثة[4]، وبلغ الخبر بن طوبال الذي سارع إلى منزل كريم بلقاسم لتحذيره من مغبة

---

[1] _ Yves Courriére :La Guerre D'Algérie Les Feux Du Désespoir ، Casba édition ، Alger، 2005 ، P 23.

[2] _ Belhadj Salah : OP.Cit ، P55.

[3] _ من ضمنهم بن يوسف بن خدة ، مبروك بلحوسين ، عمر أوصديق ، العقيد أوعمران ، ينظر : حربي محمد :جبهة التحرير...، المصدر السابق، ص 206.

[4] _ حسب علي كافي كانت الخطة تهدف الى القبض على الثلاثة واعدامهم : " وفي السيارة العسكرية التي كانت تنقله(الملازم بن يزار) إلى تونس العاصمة كانت برفقته مجموعة من الضباط يتحدثون باللغة الفرنسية كانوا يعتقدون أنه واحد منهم فذكروا ثلاثة أسماء : كافي ولطفي وبومدين تعتزم وزارة الدفاع بالتحديد كريم بلقاسم إلقاء القبض عليهم وإعدامهم ينظر : هشماوي مصطفى : المصدر السابق، ص134.

اللجوء لسياسة القوة[1]، وفي ضوء هذا الجو المتأزم وتحت ضغط الفوضى المنتشرة على الحدود[2]، استمرت مناقشات اجتماع العقداء العشرة وعرفت تدخل العديد من الأوساط وخاصة بن يوسف بن خدة الذي لم يكن حاضرا لكنه ظل ثابتا على المبدأ واستمراره في المطالبة بدخول الحكومة المؤقتة إلى الجزائر وذلك لإصلاح ذات البين ولتقريب وجهات النظر وبعد توقف الاجتماعات لمرات متعددة [3]، توصل الأعضاء إلى تعيين مجلس وطني جديد للثورة الذي سيعقد دورته العادية الثالثة في طرابلس بليبيا ابتداء من منتصف ديسمبر 1959 من أجل تجاوز المشاكل والخلافات وعليه حددت تشكيلة المجلس الوطني للثورة كما قررها اجتماع العشرة وكان ثلثيه من العسكريين كما شهد دخول كامل أعضاء مجالس الولايات ومسؤولي فدراليات جبهة التحرير الوطني[4]، بصفتهم أعضاء موجودين فيه منذ الدورة الثانية في أوت1957 وكان من السمات الهامة في التشكيلة الجديدة الحضور القوي لضباط الحدود والولاية الأولى والثانية[5]، المعارضين لكريم وكانت السمة الأخرى للمجلس الجديد غياب

---

[1] _Belhadj Salah : OP.Cit ، P 55،56.

[2] _ حربي محمد : جبهة التحرير...، المصدر السابق، ص 206 ، كذلك :

Yves Courriére : Les Feux...، OP.Cit ، P25.

[3] _ لونيسي ابراهيم : الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2015، ص78.

[4] _ مسؤولوا فيدرالية تونس علال الثعالبي وفيدرالية المغرب بن سالم نورالدين وقادة فيدرالية فرنسا بوداود العدلاني بوعزيز وسويسي ينظر :

Belhadj Salah :OP.Cit ،P 55،56.

[5] _ من الأعضاء الجدد في المجلس الوطني للثورة : قايد أحمد علي منجلي الناطقان باسم جماعة بومدين ومن الولاية الأولى رجاي عمار وعلي سواعي والطاهر الزبيري ومن الثالثة محند ولحاج وأحمد فاضل الملقب حميمي.ومحمد شعباني من الولاية السادسة ، ينظر : حربي محمد : المصدر السابق ، ص 207.

الضباط الفارين من الجيش الفرنسي ماعدا واحد منهم وهو النقيب أحمد بن شريف[1]، انتهى اجتماع العقداء العشرة من وضع الأسس وتوازنات القوى الجديدة وبدا واضحا أن السلطات الواسعة التي كان يحظى بها الباءات الثلاث والتي كانت سببا في تأزم و تجميد نشاط الحكومة المؤقتة قد انتقلت لأطراف أخرى وهو ما سيتضح في دورة المجلس الوطنية للثورة القادمة[2] .

في 16 ديسمبر 1959 شرع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في عقد اجتماعاته بتشكيلته الجديدة والتي استمرت إلى غاية 18 جانفي 1960 أي لمدة 33 يوما في طرابلس بليبيا[3]، ساد سير أشغال الاجتماع جو متوتر تخلله الكثير من المساومات و المشادات الكلامية والانتقادات في صورة التجريح و قد عكس طول مدة الدورة عمق الخلافات وصعوبة الاتفاق على الحلول بالنسبة لحصيلة العمل الحكومي وبما أن عباس كان رئيسا ظاهريا فقط فقد قرر كل أعضاء المجلس محاسبة كل وزير عن عمله من خلال التقرير التقييمي الذي يقدمه حول نشاط وزارته وقد بينت مناقشة تلك التقارير حجم الخلافات الحاصلة خلال تلك الدورة [4]، خاصة وأن وزير

[1] _ ولد أحمد بن شريف عام 1927، من عائله ميسورة بالجلفة درس في المدرسة الفرنسية و تخرج من المدرسة الحربية الفرنسية برتبة ضابط إلتحق بجيش التحرير الوطني سنة 1959 ، بالحدود الشرقية و عين مديرا لمدرسة الضباط ، أختير ليكون قائدا للولاية الرابعة في جويلية 1960 ، وقع في الأسر بعد إجتيازه للحدود في نفس السنة و ظل قابعا في السجون الفرنسية إلى غاية وقف إطلاق النار ، ينظر : مقلاتي عبد الله : قاموس أعلام ... ، المرجع السابق ، ص 104.

[2] _ Belhadj Salah : OP.Cit ، P57.

[3] _ لونيسي ابراهيم : المرجع السابق ، ص 78.

[4] _ Belhadj Salah : OP.Cit ، P58.

الخارجية الأمين دباغين قد منع من الحضور والمشاركة في الاجتماع بدعوى أنه لم يعد عضوا في مجلس الثورة الأمر الذي أصابه حينها بإحباط كبير لأنه لم يكن يتوقع هذا الإقصاء[1] ، ويذكر فرحات عباس أن الدورة كانت بالأساس عبارة عن محاكمة لكريم وبن طوبال و بوصوف من قبل القادة العسكريين [2]، وكانت الانتقادات الموجهة اليهم من قبل بومدين ومساعديه علي منجلي[3]، وكذلك قايد أحمد[4]، بسبب سيطرتهم المطلقة على الجيش والمخابرات والداخلية [5]، من جهة أخرى فقد أعطى التقرير الذي قدمه محمود الشريف طابعا محتدما للنقاش حيث وجه الكثير من الاتهامات للوزراء الآخرين الحاضرين[6]، متهما إياهم بسوء تسيير وتبذير الأموال

[1]_ سنوسي عبد الفتاح : محمد لمين دباغين حضوره ودوره في الحركة الوطنية والثورة التحريرية،رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ،المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة ، 2007_2008، ص 97.

[2]_ عباس فرحات : المصدر السابق، ص 373.

[3]_ولد في 7 ديسمبر 1922 في عزابة بسكيكدة كان عاملا بالمقهى انخرط في حزب الشعب وأصبح مسؤولا على ذات المنطقة 1947_1954 خلال أزمة التيار الاستقلالي انحاز إلى المركزيين انظم إلى الثورة بعد هجومات 20 أوت 1955 وأصبح عضوا بالقاعدة الشرقية على مستوى الولاية الثانية منذ سنة 1956 ثم غادر الولاية الثانية ليتقلد مسؤوليات على جيش التحرير في الحدود التونسية الجزائرية منذ سنة 1959 ثم أصبح عضو في قيادة الأركان العامة (1960-1962) ، ينظر :
Benjamin Stora :Dictionnaire Biographique De Militants Nationalistes Algériens (1926-1962)، édition L'Artman ،France ، 1985 ، P185.

[4]_ ولد في 17 ماي 1921 بتيارت كان مناضلا في حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وأصبح سكرتيرا للحزب في تيارت سنة 1951 عضو اللجنة المركزية للحزب انخرط في صفوف الثورة نهاية 1955 وأصبح محافظا سياسيا بالمنطقة الثامنة بالولاية الخامسة ليتقلد بعدها رتبة نقيب سنة 1957 أصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة سنة 1959 كان عضوا مساعدا لبومدين في قيادة الأركان العامة 1960 كان مؤيدا لبن بلة في سبتمبر 1962 بعد الاستقلال أصبح وزيرا للسياحة سنة 1963 ، ينظر :

IBid: P 346.

[5]_ بوحجيلة فارس : المرجع السابق، ص61.

[6]_ قدر ايف كوريار حجم الأموال التي سلمتها وزارة محمود الشريف إلى الوزارات الأخرى ب 100 مليون فرنك لوزارة الداخلية و 170 مليون لوزارة كريم بلقاسم و 150 مليون فرنك لوزراة بوصوف مع استلام محمدي السعيد ل400مليون فرنك لتسيير شؤون جيش الحدود ينظر :

Yves Courriére : Les Feux...، OP.Cit، P 27.

التي قدمتها لهم وزارة التسليح والتموين العام[1]، لقد كان كلام محمود الشريف الموجه للباءات الثلاثة شديد اللهجة حيث نقل ايف كوريار جانبا من هذه التصريحات بعد تأكد إقصائه من عضوية المجلس الوطني للثورة لأسباب مجهولة وقد أعلن أمام الحضور قائلا : « إنني متأكد أن هناك لصوصا وقتلة إنني ذاهب[2]».

لقد وضح العقيد محمود الشريف في شهادته خلفيات إقصائه من الحكومة و عضوية المجلس الوطني للثورة الجزائرية ويرجعها لحادثة مقتل عميرة علاوة حيث يذكر أنه بعد الواقعة برز اتجاه يحمل مسؤولية موت عميرة لفرحات عباس يمثله الأمين دباغين ويؤيده كريم بلقاسم الذي استغل الوضع واقترح على محمود شريف إبداء الموافقة على القيام بانقلاب يسمح للعسكريين في الحكومة بإنقاذ الثورة من مخالب السياسيين الذين شكلوا حجر عثرة في طريقها ويؤكد محمود الشريف أن رفضه لهذا المقترح كان سببا في عداء كريم بلقاسم له منذ مارس 1959 حيث يقول : « ...وفسر كريم موقفي على أنه تأييد لعباس فناصبني منذئذ عداءا متناميا مع الوقت ولم يتردد خلال شهر مارس 1959 في إشاعة خبر عدم أحقيتي بالوزارة واتهمني بعدم الكفاءة في تسيير مهمة التسلح وبأني كنت عنيفا وغير متفهم...وناصبني مدير ديوانه العداء الرائد ادير الذي فزت عليه أثناء الترشح للمجلس الوطني للثورة [3] » .

إن هذه النقاشات المتوترة التي سادت دورة المجلس الوطني للثورة سنة 1960 تثبت بما لا يدعو مجالا للشك روح الخلاف الحاصل آنذاك بين أعضاء التشكيلة الوزارية لحكومة فرحات

[1] _ حربي محمد : جبهة التحرير...، المصدر السابق، ص 210.

[2] _ Yves Courriére : Les Feux ...، OP.Cit.

[3] _علي زغدود :المرجع السابق، ص 128.

عباس التي وصلت إلى حالة انسداد حقيقي في غياب جو من التفهم وعليه بادر الحاضرين في هذا الاجتماع إلى الاتفاق على جملة من التسويات لتجاوز الأزمة من بينها تأليف حكومة جديدة[1]، عرفت تقليصا في عدد الحقائب الوزارية وتم فيها تجديد الثقة في فرحات عباس كرئيس لعهدة أخرى.

[1]_تشكلت من : فرحات عباس رئيسا ، كريم بالقاسم نائب الرئيس و وزير الشؤون الخارجية ، احمد بن بله نائب للرئيس ، عبد الحفيظ بو صوف وزير التسليح و العلاقات العامة ، لخضر بن طوبال وزير الداخلية ، عبد الحميد مهري وزير الشؤون الاجتماعية و الثقافية ، أحمد فرنسيس وزير المالية و الشؤون الاقتصادية ،أمحمد يزيد وزير الإعلام ، وكل من محمدي السعيد و حسين آيت أحمد و رابح بيطاط و محمد بوضياف و محمد خيضر وزراء دولة ، ينظر :

Harbi Mohamed ، Menyier Gilbert : P 381.

الفصل الثاني

أزمات الحكومة المؤقتة الجزائرية خلال الفترة (1960-1962م)

المبحث الأول : الخلاف الحدودي مع المغرب.

المبحث الثاني : الخلاف الحدودي مع تونس.

المبحث الثالث : خلاف الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان.

✓ المبحث لأول : الخلاف الحدودي مع المغرب

• المطلب الأول : الخلفيات التاريخية للمطالب الترابية المغربية.

تعتبر قضية الحدود الجزائرية ومطامع المغرب التوسعية من بين القضايا التي كان لها تأثيرا مباشرا على مواقف المغرب الأقصى تجاه الثورة الجزائرية في نفس الوقت كانت هذه المسألة إحدى المشاكل التي أثرت بشكل سلبي على الثورة التحريرية[1]، و تندرج في إطار الضغوط المتعلقة بالمطالب الترابية التي كانت تمارسها حكومتي المغرب وتونس على جبهة التحرير الوطني [2].

يعد مشكل الحدود الجزائرية المغربية حوصلة وامتداد لقضية الصحراء الجزائرية ،وقد كان من صنع العامل الاستعماري بالدرجة الأولى لكنه برز بين السلطات المغربية وجبهة التحرير الوطني بعد استقلال المغرب مباشرة سنة 1956 والذي ادعى أحقيته في امتلاك بعض الأقاليم الواقعة في الجنوب الغربي للجزائر[3]، كمنطقة بشار– فقيق و تندوف والأقاليم الصحراوية التابعة

[1]_ ودوع محمد : مواقف المغرب الأقصى تجاه الثورة الجزائرية 1954–1962م ، ج2 ، منشورات وزارة الثقافة ، الجزائر 2013، ص203.

[2]_ بن خدة بن يوسف : اتفاقيات إيفيان نهاية حرب التحرير تع : زغدار لحسن، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، د.ن ، ص40.

[3]_ عندما أخضعت هذه المناطق للسيطرة الفرنسية وهي أقاليم بشار وتندوف وتوات عقدت فرنسا مع المغرب اتفاقية سنة 1901 رسمت الحدود عند جنان الدار الى وادي قير مرورا بالجبهة الشمالية لجبل بشار وعقدت اتفاقية أخرى في سنة 1902 رسمت حدودا ادارية في الشمال تبدأ من ثنية الساسي الى فقيق وبذلك فان مناطق عين الصفراء وبشار والساورة وتوات كلها واقعة في التراب الجزائري وباعتراف المغرب الرسمي ، ينظر : لميش صالح ،عبد الله مقلاتي : المغرب والثورة التحريرية الجزائرية ، شمس الزيبان للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2013 ص319.

للساورة وتوات وقورارة وتيدكلت [1] ، هذه المطالب استند فيها العرش المغربي إلى حجة "الحق التاريخي"[2]، في حين تمسكت جبهة التحرير الوطني بموقف سيادتها التامة على التراب الجزائري ضمن إطار مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار[3]، وكانت هذه المطالب المغربية خلال هذه المرحلة من الثورة التحريرية تتنافى أساسا مع أبعاد وحدة المغرب العربي بصفة خاصة ووحدة الوطن العربي بصفة عامة ، ناهيك عن تناقضها مع قناعة الشعب المغربي[4]، من جهة أخرى كان طرح زعيم حزب الاستقلال المغربي علال الفاسي مسايرا لمطالب العرش المغربي الذي كان يؤكد في تصريحاته أن أجزاءا شاسعة جدا تابعة للأراضي المغربية ضمتها فرنسا للجزائر بعد أن استتب لها القطر الجزائري [5]، من بينها ما ذكره في أوت سنة 1957، بأن أفضل دعم يقدمه المغاربة للجزائريين هو أن تعاد الأقاليم الصحراوية التي ألحقت بالجزائر إلى المغرب ليؤكد على نفس المطالب التي كشفت عن طموحات المغرب في الصحراء الجزائرية وهذا في تصريح آخر له بمدينة فقيق في 20 ديسمبر من نفس السنة حيث ذكر أن الأرض الصحراوية لا تمثل حدودا إقليمية للمغرب فقط ، بقدر ما أنها تمثل وحدة

[1] _Menyier Gilbert : OP.Cit ، P568.

[2] _ الحق التاريخي كان مطلبا لا أساس له من الواقع يحركه طموح التوسع القطري لأهداف سياسية واقتصادية بحتة ذلك أن هذه المناطق تبعت شكليا العرش المغربي منذ أخضعها المنصور الذهبي بقوة السيف في القرن السادس عشر ميلادي ، ينظر : لميش صالح، عبد الله مقلاتي : المرجع السابق ، ص 319.

[3] _بوزرب رياض : النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988 رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة منتوري، قسنطينة ، 2007_2008، ص 57.

[4] _ دبش اسماعيل : المرجع السابق، ص 103.

[5] _لميش صالح، عبد الله مقلاتي :المرجع السابق، ص 318.

اقتصادية وموردا حيويا لازدهار وطنه ،وأن الحدود الطبيعية للمغرب تشمل اقليم توات وقورارة مما يعني أن بشار والقنادسة تدخلان في الوحدة الاقليمية لبلاده[1]، خاصة وأن الملك محمد الخامس أكد في 25 فيفري 1958 أن السلطات المغربية تواصل عملها من أجل استرجاع الصحراء للمغرب [2]، ومن أجل التأكيد على مغربية هذه المناطق قام جيش التحرير المغربي بداية سنة 1958 م في بعض الأقاليم الغربية الجزائرية مثل عين الصفراء وبشار والساورة وتندوف ببعض الاشتباكات ضد الجيش الفرنسي[3]، و يتضح أن ثروات الصحراء البترولية والمعدنية وأهمية موقع تندوف أنها كانت الدافع الأساسي لتمسك المغرب بمطالبه في الصحراء وفي هذا الإطار دافع المغرب عن مغربية موريتانيا لكنه لم يتمكن من كسب الدعم الدولي [4].

لقد أراد المغرب الأقصى توضيح مطالبه لما فتح مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني لمواصلة المباحثات حول القضية مع اقتراح جبهة التحرير الوطني إبعاد الطرف الفرنسي عن الموضوع لكن الطرف المغربي لم يلتزم بذلك ، حيث صرح أحمد بلافريج في خطابه 17 ماي 1957م بأن الحكومة المغربية ستدافع عن مشكلة الحدود وأن القضية ستعالج بعد انتهاء لجنة الحدود المغربية الفرنسية من دراسة الملف[5]، هذه اللجنة التي تأسست من قبل وزارة الخارجية المغربية

---

[1] _ أنظر التقرير الذي أرسله عبد الحفيظ بوصوف وزير الاتصالات والعلاقات العامة في الحكومة المؤقتة الجزائرية إلى الحكومة الملكية المغربية بتاريخ 1 أكتوبر 1958 :

Harbi Mohamed : Les Archives … ، OP.Cit ، P430.

[2] _ Bélkoudja Tahar : Les Trois Décennies BOURGUIBA Témoignage ، Sotepa Graphique ، 3éd ، Tunis ، 2010، P167.

[3] _ ودوع محمد : المرجع السابق، ص 110.

[4] _ لميش صالح ، عبد الله مقلاتي : المرجع السابق، ص323.

[5] _ ودوع محمد : المرجع السابق،ص110.

في 21 مارس 1958 وقد أعلنت الصحافة المغربية في صيف 1958 ، عن مفاوضات مغربية–فرنسية بشأن الحدود وكتبت معلقة على ذلك بأن "الملف المغربي المعد للجنة الحدود جاهز وسوف يكون هو النقطة الثانية التي تناقشها الحكومة المغربية خلال الاتصال الفرنسي المغربي القادم[1] "، وعد هذا الأمر إجراءا فادحا في نظر جبهة التحرير الوطني بحيث أنه خالف مقررات مؤتمر طنجة وروح وعلاقات التضامن والتعاون بين البلدين و في الوقت نفسه اتضح انسياق الموقف المغربي مع الإستراتيجية الديغولية عندما عاد من جديد لنقاش المطالب الصحراوية وأراد إرساء سيادته بالقوة على التخوم الشرقية مضايقا نشاط جيش التحرير الجزائري في المنطقة [2] .

- **المطلب الثاني : موقف الحكومة المؤقتة من المطالب الترابية المغربية.**

إن بعث مسألة الحدود بين المغرب وفرنسا جاءت بعد أن حاولت السلطات الفرنسية في هذه الفترة خلق مشاكل للثورة الجزائرية حول مسألة فصل الصحراء ،حيث اقترحت على السلطات المغربية المشاركة في استغلال الصحراء تحديدا في بشار و القنادسة وتندوف[3].

[1] _ الميلي محمد : مواقف جزائرية ، مؤسسة الضحى، الجزائر، 2014، ص 116.

[2] _ لميش صالح ، عبد الله مقلاتي : المرجع السابق، ص 325،324

[3] _ ودوع محمد : المرجع السابق ، ص111.

ضمن ما عرف بمشروع المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية (O.C.R.S)[1]، وبعد تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة أرادت فرنسا من خلال هذا المشروع بث التفرقة بين البلاد الإفريقية وإحراج موقف الحكومة المؤقتة المطالب باحترام وحدة التراب الجزائري [2]، وقد رفضت الحكومة المغربية هذا المشروع بعد تدخل الحكومة الجزائرية المؤقتة لدى العرش الملكي ولم تتوقف فرنسا عن مناوراتها في هذا الصدد حيث استمرت في تقديم مقترحاتها للطرف المغربي وأعادت طرحها سنة 1960[3]، وكان الرفض المغربي لهذا الاقتراح نابع من الاعتقاد بمغربية هذه الأراضي وأنهم أحرار في الاشتراك مع من يرونه مناسبا في استغلال ثروات بلادهم ونفس الموقف اتخذه تجاه التجارب الفرنسية الذرية في الصحراء الجزائرية حيث نددت الحكومة المغربية ضد إقدام فرنسا على تفجير القنبلة الذرية برقان 13 فيفري 1960 ، واعتبرتها أراضي مغربية[4]، في ذات السياق صعد حزب الاستقلال المغربي من هذه الدعاية في عهد حكومة عبد الله إبراهيم حيث كان يستخدمها بهدف تحقيق مكاسب سياسية داخلية في إطار الصراع على السلطة وكسب الرأي المغربي ، ومن جانب آخر فقد تم عقد مؤتمر بالدار البيضاء 1960 بالرباط واستدعى

[1]_ نشأت هذه المنظمة بعد إصدار البرلمان الفرنسي قانون فصل الصحراء، وذلك بتاريخ 10جانفي 1957 ويرى واضعو هذا القانون الذي جاء في 13 مادة أن المرجو من تأسيس الهيئة هو العمل على التطوير الاقتصادي والرقي الاجتماعي للمناطق التابعة للجمهورية الفرنسية وهي الجزائر والسودان وموريتانيا وتشاد وفيما بعد تونس والمغرب ، انظر: معمر العايب: مؤتمر طنجة ألمغاربي دراسة تحليلية تقييميه ،دار الحكمة للنشر والتوزيع،الجزائر،2010، ص102.

[2]_ ينظر جريدة المجاهد : ع 100 ، 17 جويلية 1961 ، ص 3.

[3]_ Grimaud Nicole : La Politique Extérieure De L'Algérie 1962-1978 ، édition Karthala ، Paris ، 1984 ، P185.

[4]_ ودوع محمد : المرجع السابق، ص 111، 115 .

إليه ممثلين من موريتانيا ومن بشار والقنادسة وعين الصفراء وبعض ممثلي التوارق وفي هذا المؤتمر رغم حضور بعض ممثلي قبائل الجنوب الغربي الجزائري إلى أن السلطات المغربية منعتهم من المشاركة في أعمال المؤتمر تجنبا للمشاكل التي أصبحت تشكلها قضية الحدود بين الحكومة الجزائرية المؤقتة والسلطات المغربية واقتصر جدول أعمال المؤتمر على الاستفتاء في موريتانيا[1]، وفي نوفمبر 1960 في عين الصفراء استلم تجار المنطقة رسائل ممضاة من قبل رئيس الحكومة المغربية عبد الله إبراهيم تطلب منهم إعلان ولائهم المطلق للعرش المغربي حيث حاول المغرب بهذه الوسائل من أن يجعل مسألة الحدود أداة ضغط على جبهة التحرير الوطني والحكومة الجزائرية المؤقتة بإثارة تمرد السكان ضد الثورة الجزائرية في هذه المناطق أو عن طريق استعمال الدبلوماسية [2]، خاصة وأن الحكومة الجزائرية المؤقتة اصطدمت خلال هذه المرحلة بموقف الدبلوماسية المغربية المطالبة بمغربة موريتانيا وقد بدا لها أن مطامح المغرب التوسعية تثير المخاوف وتتسبب في إحراج موقفها وخاصة عندما احتاجت إلى دعم موريتانيا في قضية الصحراء وتجاوب المختار ولد دادة مع مطلب الحكومة المؤقتة عليه شعر المغرب بمؤامرة فأكد اندفاعه لخدمة أهدافه التوسعية مرة أخرى رغم تأييده العريض للقضية الجزائرية واستغل تأزم المفاوضات الجزائرية الفرنسية بسبب الصحراء ليظهر الملك الحسن الثاني الذي خلف والده في مارس 1961 تمسكا بمطامح المغرب الترابية[3].

[1]_ ودوع محمد : المرجع السابق،: ص 121.

[2]_ المرجع نفسه : ص 116.

[3]_ لميش صالح، مقلاتي عبد الله: المرجع السابق، ص 384،385 .

في حين التزمت الحكومة الجزائرية المؤقتة خطا ثابتا تجاه المسألة واعتبرت أن أي تعديل للحدود مع المحتل الفرنسي ، لا يمكن أن يكون صحيحا كون فرنسا لا تملك حق عقد اتفاقات باسم الجزائر وسيكون من حق الشعب الجزائري أن يرفض مثل هذه الاتفاقات التي تمس بوحدته الترابية [1].

ولما كان الارتباط بين مسألتي الحدود و الصحراء الجزائرية وثيقا فقد استمرت الحكومة المؤقتة الجزائرية ، تؤكد بوضوح أن الصحراء بحدودها آنذاك تقع ضمن السيادة الجزائرية من خلال إرسال مذكرة في هذا الشأن يوم 30 جوان 1961 لدول الجوار للاعتراف بسيادتها عليها[2]، وقد رد علال الفاسي رئيس حزب الاستقلال بغموض عن القضية وقال أن هناك صحراء جزائرية وصحراء مغربية وصحراء ليبية[3]، في الوقت الذي أظهر فيه بعض الوزراء في الحكومة المغربية ومنهم الخطيب ليونة في مواقفهم تجاه القضية وانتقد السياسة الفرنسية التي الرامية إلى إثارة الخلاف بين الجزائر والمغرب ، معتبرا أن الصحراء لن تكون مصدر شقاق بين الشعبين الجزائري والمغربي [4].

وانطلاقا من المواقف الحكومية المغربية الداعمة للمفاوضات الجزائرية الفرنسية حول استقلال الجزائر، نظم الشعب المغربي استقبالا مهيبا لوفد الحكومة الجزائرية المؤقتة ورئيسها فرحات

[1]_ جريدة المجاهد :ع 101، 31 جويلية 1961، ص2.

[2]_ جريدة المجاهد :ع 100 ... ،المصدر السابق، ص 3.

[3]_ لميش صالح ، مقلاتي عبد الله : المرجع السابق ، ص 388.

[4]_ ودوع محمد : المرجع السابق ، ص 124.

عباس[1]، الذي حل بالرباط في الثالث من جويلية 1961 وأجرى وفدها المشكل من عبد الحفيظ بوصوف ومحمد يزيد وفرحات عباس لقاءات بممثلين عن الحكومة المغربية وهم علال الفاسي والخطيب وبأحمد بلافريج وقد عرض الطرف المغربي في هذا اللقاء مطالبه الترابية التي رافع عنها من قبل وألح على وجوب الاعتراف بمغربيتها [2]، ، معبرا في الوقت نفسه عن التزامه بمساندته التامة غير المشروطة وغير المتحفظة للشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال والوحدة الوطنية ودعمه الكامل لموقف الحكومة المؤقتة في مفاوضاتها مع فرنسا ومعارضته بكل الوسائل أي محاولة لتجزئة أو انتقاص للإقليم الجزائري [3].

أما الحكومة المؤقتة فقد أكدت خلال النقاشات أن قضايا رسم الحدود سوف تتم مناقشتها في جو أخوي وضمن وحدة المغرب العربي وعليه تم الاتفاق بين الجانبين على تأجيل النظر في المشكل الحدودي [4]، وذلك بعد الإمضاء على بروتوكول سري يوم 06 جويلية 1961 ، بين الحكومة الجزائرية المؤقتة والحكومة المغربية ، اتفق فيها الطرفين على تسوية مشكل الحدود بعد استقلال الجزائر كما توصل الطرفان في هذا الاتفاق إلى قرار تشكيل لجنة ثنائية مشتركة تلتئم في أقرب وقت ممكن لدراسة حل للمشكلة بطريقة سلمية في إطار المواثيق الدولية[5].

---

[1]_ Gaudio Atillo : Guerres et Paix au Maroc 1950-1990، Karthala édition، Paris ،1991، P120.

[2]_ جريدة المجاهد : ع 100... ، المصدر السابق، ص 4، ينظر أيضا : لميش صالح ، مقلاتي عبد الله : المرجع السابق ،ص390.

[3]_ رضوان محمد : منازعات الحدود في العالم العربي مقاربة سوسيو-تاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية ،.إفريقيا الشرق، د.م ، 1999، ص174.

[4]_ لميش صالح مقلاتي عبد الله : المرجع السابق ، ص 391.

[5]_ رضوان محمد : المرجع السابق ، ص 175.

إن الاتفاقية السرية التي اضطرت الحكومة المؤقتة لإمضائها أرضت الطرف المغربي بعد تم تضمينها بإشارات توحي بتفهم المشكلة وإيجاد حلول لها دون تدخل أجنبي وعليه نجحت دبلوماسية الحكومة المؤقتة في تجاوز العرقلة المغربية [1]، رغم أن الاتفاقية لقيت انتقادا شديدا من قبل هيئة الأركان العامة وكذلك اعتراضا في دورة المجلس الوطني للثورة في أوت 1961 أين اتهم فرحات عباس بتساهله في موضوع المساس بالتراب الجزائري[2].

لقد ضل الخلاف الحدودي بعد توقيع هذه الاتفاقية هاجسا مقلقا للملك الحسن الثاني ففي صيف سنة 1961 سجل تقرير بعثة الحكومة المؤقتة أن مشكلة الحدود ما تزال تتسبب في مضايقات يعاني منها المجاهدون و اللاجئون في إقليم تافليلات الجنوبي وهذه المضايقات هدفت أساسا إلى تدعيم النفوذ المغربي في مناطق الحدود وإجبار مئات اللاجئين على حمل الهوية المغربية وقد استغل الملك الحسن الثاني تقدم الحكومة المؤقتة في مفاوضاتها السرية بايفيان مع الطرف الفرنسي في الإلحاح على مطالبه التوسعية[3]، ولذلك حاول التقرب من أحمد بن بلة والزعماء المختطفين من أجل كسب موقفهم لصالح مطالبه كون الحكومة الجزائرية المؤقتة رفضت التعامل معه حول مسألة الحدود مؤكدة أن ذلك ليس من صلاحياتها لأنها حكومة مؤقتة ويعلق سعد دحلب في هذا الإطار قائلا« فأنا أعتقد أن الاهتمام الخاص الذي أبداه جلالة الملك إزاء بن بلة ذاعلاقة مباشرة بهذه المسائل[4]».

---

[1] _ لميش صالح ، مقلاتي عبد الله : المرجع السابق ، ص 392.

[2] _ Menyier Gilbert : OP.Cit ، P569.

[3] _ لميش صالح ، مقلاتي عبد الله : المرجع السابق ، ص396.

[4] _دحلب سعد : المصدر السابق، ص 178.

إن هذا الموقف الذي اتخذه مسؤولي الحكومة المغربية تجاه قادة الثورة الجزائرية المعتقلين بفرنسا يثبت عدم ثقة الحكومة المغربية في الوعود التي قدمتها الحكومة الجزائرية للنظر في مطالبهم القطرية بعد الاستقلال.

وعليه نجد أن النظام المغربي استغل عدم تجاوب الحكومة المؤقتة مع مطالبه الترابية وناصر بن بلة و جيش الحدود في صراعهم ضدها على الشرعية ،وهي الرؤية التي لم تتحقق نظرا لتشدد مواقف العسكريين وعلى رأسهم بومدين ،فما كان على النظام المغربي إلا أن يصادمهم بالقوة بعد الاستقلال من أجل تحقيق أطماعه وكان ذلك تجسيدا لتنبؤات رئيس الحكومة المغربية عبد الله ابراهيم الذي صرح ربيع سنة 1962 بالقول أن العلاج النهائي لقضية الحدود بين الحكومة الجزائرية المؤقتة وحكومة بلده لا بديل له سوى الحرب المتواصلة بين البلدين[1] ».

✓ المبحث الثاني : الخلاف الحدودي مع تونس

• المطلب الأول : مطامح بورقيبة الحدودية الصحراوية.

كان الجانب التونسي أكثر إلحاحا وحدة في طرح مطالبه الحدودية الصحراوية [2]، بانسياق بورقيبة وراء إغراءات ديغول فمن القبول بتمرير أنبوب النفط أيجلي[3]، إلى إعلانه عن مطالب صحراوية لبلاده ، لما زار الجنوب التونسي في ديسمبر 1958 حيث أعلن في خاتمة جولته أن

[1] _ لميش صالح ، مقلاتي عبد الله :المرجع السابق ، ص 400- 403.

[2] _ عباس محمد : نصر بلا ثمن... ، المرجع السابق، ص 766.

[3] _ تعود تفاصيل هذه القضية للطلب الذي تقدمت به الحكومة الفرنسية للسلطات التونسية من أجل السماح بنقل البترول من الصحراء الجزائرية من منطقة ايجلي مرورا بالتراب التونسي عبر ميناء الصخيرة الأمر الذي أثار أزمة كبرى بين تونس وقيادة الثورة، ينظر : مالك رضا : الجزائر في ايفيان المفاوضات السرية 1956_1962 ، تر : مغضوب فارس المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار ،الجزائر ،2003 ، ص 194.

مسألة الحدود الجنوبية لتونس تمثل قضية ومشكلة ويتوجب على الفرنسيين أن يسلموا كامل حصن سان "saint" ،وأن ترسم الحدود على حد النقطة 233[1]، بدل النقطة 220 كما نصت على ذلك الاتفاقية الفرنسية العثمانية سنة 1910[2]، وما تجدر الإشارة إليه أن مطالبة بورقيبة النظر في مشكل الحدود كان قبل ديسمبر 1958 وتجلى ذلك في الخطاب الذي ألقاه في 12 أفريل 1957، ومن ضمن ما أشار إليه أن السلطات الفرنسية اقتطعت أجزاء هامة من التراب التونسي ،وأضافته للتراب الجزائري الذي الذي كانت تعتبره أرضا فرنسية منتهزا في الوقت ذاته إجراء المفاوضات الجزائرية الفرنسية لإنهاء مشكلة الصحراء [3].

وحسب رضا فان بورقيبة كان يطمح من خلال المطالبة بالحد 233 إلى أن يفتح ثغرة تمكنه من أن يقتطع لنفسه منطقة خلفية تشمل جزءا من التراب الجزائري وتمتد حتى النيجر وتضم حقل أيجلي الواقع على مسافة ثمانين كيلومترا من الحد 233[4].

وكان نهج الحبيب بورقيبة المتعلق بمطالب تونس الإقليمية والذي كشف عنه بصورة صريحة في 5 فيفري 1959 يقوم على المطالب التالية [5]:

---

[1] _ هي منطقة نفطية تقع في غارة الهامل غربي غدامس تقدر مساحتها بحوالي 30 ألف كيلومتر مربع ينظر : بن خدة بن يوسف : المصدر السابق، ص 23.

[2] _ بموجب هذه الاتفاقية التي أبرمت بين السلطات الفرنسية والعثمانية في ماي 1910 جعلت حدود التراب التونسي تصل حتى الحد 233 بالقرب من الحدود الليبية وبالضبط حتى "غارة الهامل" على مسافة 15 كيلومتر جنوبي غدامس بينما الاتفاقية الفرنسية التونسية عام 1955 التي منحتها الاستقلال الذاتي رسمت الحدود على الحد 220 ، ينظر: لميش صالح، مقلاتي عبد الله مقلاتي : تونس والثورة التحريرية الجزائرية ، شمس الزيبان للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2013، ص 227. و ينظر كذلك :الملحق رقم 08 .

[3] _ مقنوش كريم : الحكومة الجزائرية المؤقتة في مواجهة الأزمات في تونس ، مجلة قضايا تاريخية،ع04، 2016، ص123.

[4] _ مالك رضا : المصدر السابق، ص194.

[5] _ عسال نور الدين : تونس ومسألة الحدود الجزائرية، مجلة آفاق فكرية، مج 04 ،ع 09 ، أكتوبر 2018، ص 12.

1_الاحترام الكامل لاتفاقية سنة 1910 التي رسمت الحدود التونسية والليبية حتى غار الهامل.

2_ عدم الاعتراف بخط بئر الرمان _ مدخل القلطة حصن سانت المعترف بها من الطرفين بمعاهدة 1955 ،على أنها الحدود التونسية والجزائرية بحجة أن هذه الاتفاقية المتعلقة بالحكم الذاتي قد ولت مثلها مثل الحكم الذاتي.

3_التنازل لتونس في جميع الحالات بمنطقة إقليمية صحراوية في الجنوب الغربي من حدود بئر الرومان إلى غار الهامل.

4_ تقسيم محتمل لبقية الصحراء أو تثمين مشترك من قبل كل الدول المجاورة ، حيث صرح قائلا : « إما أن نعتبر الصحراء مثل محيط كل دولة لها الحق في امتلاك المنطقة القريبة من حدودها والبقية كمنطقة مشتركة».

إن هذه المطالب الحدودية خلال هذه الفترة استهدفت ضم بعض المناطق الغنية بالثروات البترولية ،وطمعا في ذلك ذهب بورقيبة إلى تدعيم موقفه بحجة أن الفرنسيين قد اعتدوا على شيء من الأراضي التونسية ، والحقيقة أنه افتعل هذه القضية ليفوز ببعض آبار البترول الجزائرية في الجنوب ، ولقد اعتمد في مطالبه على الخطب ومكاتبة المسؤولين ودافع بشدة عن موقفه هذا الذي لايعلو أن يكون مطمعا في أرض بلد مجاور له[1]، وفي ذات المسعى وافقت الحكومة التونسية على الانخراط في مشروع المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية الذي طرحته فرنسا على المغرب من أجل استغلال مقدرات وثروات الصحراء الجزائرية [2].

[1]_ المدني أحمد توفيق : المصدر السابق، ص 734.

[2]_Menyier Gilbert :OP.Cit ، P569.

لقد ذهب بورقيبة لتبرير شرعية مطالبه من خلال العمل بأحكام المعاهدة الفرنسية العثمانية المؤرخة في سنة 1910 والتي لم تحدد بوضوح الحدود التونسية في قسمها الجنوبي الغربي انطلاقا من النقطة رقم 233 [1]، كما ظلت الحكومة التونسية منذ فيفري 1959 تطالب بتقسيم الصحراء ،وقالت أن حدود تونس عينت شرقا وغربا لكنها تركت دون تحديد من جهة الجنوب على الرغم من أن التونسيون هم الذين بنوا الحصون في هذا القسم من "الصحراء"" الواقعة في الجنوب إلى برج "البوف" و وهم الذين تحملوا أعبائها المالية[2].

وفي هذا الإطار تواصلت الاحتجاجات التونسية حول رسم الحدود الصحراوية حيث باشرت الحكومة التونسية مع فرنسا مباحثات بشأن المسألة وطلبت وزارة الشؤون الخارجية التونسية فرنسا عبر سفيرها ،بتسليم النقطة الحدودية المسماة بئر الرمان كما ألقى في خطاب له في 5 فيفري 1959 ،دعا فيه الحكومة الفرنسية لحل المشكلة كما طالب بضمان جزء من الفضاء الصحراوي لفائدة تونس ,و جعل الصحراء الجزائرية فضاءا مشتركا لصالح جميع الدول المطلة عليها[3] .

لقد قامت تونس شهر فيفري 1959 بمحاولة استمالة سكان الحدود الشرقية الجزائرية وجعلهم تونسيين إذ تعرض سكان وادي سوف الذين بلغ عددهم آنذاك 80 إلف نسمة لاسيما منهم قبيلتا الربايع والقورجان إلى مضايقات من السلطات التونسية خلال تواجدهم بأماكن رعوية شرق "بئر

[1] _ بلخوجة الطاهر : الحبيب بورقيبة سيرة زعيم شهادة على عصر ، الدار الثقافية للنشر ، القاهرة ، 1999 ، ص 54.

[2] _ العقاد صلاح :المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة(الجزائر_ تونس _المغرب الأقصى) ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1985، ص488.

[3] _ لميش صالح ، مقلاتي عبد الله : تونس والثورة ... ، المرجع السابق، ص 228.

الرومان" و "بئر زار" بجوار الحدود الليبية وعمدت إلى اعتقال البعض منهم الى جانب القيام بحملات دعائية في أوساط المقيمين من السوافة لصالح الحواضر التونسية[1].

وقد كانت هذه المواقف تحمل في طياتها أزمة طويلة بين الطرفين الجزائري والتونسي ظلت كامنة طيلة فترة سنة 1960م [2]، ولعل لقاء قصر رامبويه بباريس في 27 فيفري 1961 بين الرئيسين التونسي والفرنسي قد كشف في هذا الإطار المطامع الترابية البورقيبية المتسترة وراء الدفاع عن القضية الجزائرية .فقبل أن يخطو دوغول خطوة نحو إنهاء الحرب في الجزائر أقدم على تجسيد مبادرة دبلوماسية بين تونس وفرنسا تمثلت في لقاء رامبويه في 27 فيفري 1961[3]، و انعقد هذا اللقاء بعد أن تلقى بورقيبة مراسلة من "القائم بأعمال تونس " الطاهر بلخوجة وكان رئيس الحكومة الفرنسي "ميشال دوبري" قد أكد لهذا الأخير بأن الرئيس الفرنسي يرغب في لقاء بورقيبة و قد تلقى بورقيبة الخبر بسرور وكان يعتقد أن هذا اللقاء سيسمح له بإيجاد تسوية للقضية الجزائرية مع الرئيس الفرنسي [4].

وقد دام هذا اللقاء حوالي خمس ساعات تحدث فيه الرجلان مطولا عن الصحراء عرض فيه بورقيبة المطالب الصحراوية ولم يتوصلا إلى أي اتفاق [5]، كما أن بورقيبة كان يأمل من هذا

---

[1] _ عسال نور الدين : المرجع السابق، ص14.

[2] _ Noushi André : De Gaulle Et La Fin de La Guerre d'Algérie ، Revue Guerres Mondiales et Conflits Contemporains ، N 250 ، Septembre 2013 ، P168.

[3] _Geisser Vicent، Camau Michel : Habib Bourguiba La Trace et l'Héritage ، édition Karthala ، Paris ، 2004 ، P459.

[4] _ الصافي سعيد : بورقيبة سيرة شبه محرمة ، ط02 ، رياض الريس للكتب والآثار، بيروت ، 2010 ، ص 237.

[5] _ بلخوجة الطاهر: المصدر السابق، ص57.

اللقاء عن إيجاد صيغة تمكنه من إقناع ديغول بالجلاء عن قاعدة "بنزرت" واستعمالها كورقة للضغط على فرنسا والدفع بها إلى مفاوضات مع الثورة الجزائرية ثم تعديل حدود تونس الصحراوية قبل المفاوضات مع القادة الجزائريين [1]، وفي هذا الإطار قال بورقيبة: « سيدي أنتم لازلتم في مفاوضات مع الجزائريين لذلك نطلب منكم توسيع الحدود التونسية الجزائرية وتوسيعها داخل القطر الجزائري عند النقطة 233 التي تقع فيها أبار البترول[2]» .

وما تجدر له الإشارة أن الرئيس التونسي لنم يفصح أمام مجلس الأمة التونسي في خطاب أفريل 1961عن جانب هام من مباحثاته مع ديغول مكتفيا بالإشارة الى أن المباحثات دارت أساسا حول قضية بنزرت ، وهو ما يعد مناقضا لشهادة الجنرال ديغول الذي كشف في 5 سبتمبر 1961 عن مطامع بورقيبة : « يجب القول أنه خلال محادثات رامبواي طالب رئيس الجمهورية التونسية فيما يخص الصحراء بتصحيح الحدود لصالح تونس وعلى حساب الجزائر[3]» ، إلا أن ديغول رفض ذلك.

ومظاهر رفض ديغول لهذا المطلب ينم عن خلفية الاحتفاظ بالصحراء لخدمة مصالح فرنسا وحدها حيث يشير في مذكراته إلى أنه ليس بوسعه أن يسلم الصحراء للجزائريين ،فكيف يسلم أجزاءا منها إلى غيرهم ثم انه اذا أقدم على مثل هذا الأمر –حسب قوله– فانه سيفتح الباب

[1] _ الصافي سعيد : المرجع السابق، ص237.

[2] _ سعيداني الطاهر : المصدر السابق، ص 171،172.

[3] _ مالك رضا : المصدر السابق، ص197، 198.

أمام مطامع الدول الأفريقية الأخرى كالمغرب جهة بشار وتندوف وكذلك بعض الدول الأخرى مثل مالي وموريتانيا والنيجر وليبيا [1].

ويتضح جليا أن ديغول بهذا الكلام يحاول أن يجدد مبرر موضوعي لاحتفاظ فرنسا بالصحراء بدعوى أن ذلك سيثير مشاكل حدودية في كامل المستعمرات .

وقد استمر الساسة التونسيين على أعقاب لقاء رامبوي في التأكيد على المطالبة بتصحيح الحدود فقد ذهب الباهي الأدغم وزير الداخلية التونسي في المؤتمر السادس للحزب الدستوري الجديد بسوسة في 4 مارس 1959 إلى محاولة إقناع مختلف الأطراف السياسية التونسية في الداخل بأحقية بلاده في جزء من التراب الصحراوي الجزائري بالقول : الثروات الصحراوية يجب أن تستغل من قبل الدول التي تتصل بهذا الإقليم (الصحراء الجزائرية) الذي يمثل امتدادها الطبيعي ... وتونس تقبل النظر في نصيبها من هذه الثروات من خلال السماح بعبور بترول الصحراء إلى أراضيها [2]».

إن هذه التصريحات تؤكد أن الطرف التونسي لم يكن ليرضى في الباطن بمواقف قادة الثورة الجزائرية الحازمة فيما يتعلق بتسويات قضية أيجلي حيث ظل بورقيبة يتعنت ويؤكد على

[1] _ قويدر بشار : إستراتيجية فرنسا في فصل الصحراء الجزائرية من خلال مذكرات الجنرال ديغول، دراسات وبحوث الملتقى الوطني حول فصل الصحراء عن الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر ، دن ، ص 137،138.

[2] _ S.H.A.T : 1H1164 ، Dos 5 ، Coupures de Presse sur le Problème Territorial Partagé entre l'Algérie et Tunisie.

أطماعه في بعض المناطق الصحراوية الجزائرية وكان الرئيس التونسي ينظر إليها على أنها مجال تابع للتراب التونسي .

حيث لم يتوان مندوبو تونس على لسان رئيسهم الطيب السحباني في المطالبة من مجلس الجامعة العربية الحصول على التأييد من أجل استرجاع أراضيها في الجنوب وهو الأمر الذي اعتبره ممثل الحكومة الجزائرية المؤقتة أحمد توفيق المدني في مداخلته لمجلس الجامعة أن أي مساندة لمطالب تونس هو عملية عدوانية على الجزائر وأن جبهة التحرير تتحفظ على كلمة "جنوبها" حيث أن هذا الجنوب الذي تطالب به تونس هو أرض جزائرية ،كما أعلن على ذلك في ثورة أول نوفمبر 1954 ،بأنها ثورة تطالب بالاستقلال التام ضمن حدودها كما هي مرسومة آنذاك[1] .

وقد طلب أحمد توفيق المدني في الوقت ذاته من ممثل الوفد التونسي أن يسحب كلمة و "جنوبها" من الخطاب، مؤكدا أن الجزائر لن تتسامح أبدا مع أي معتد على أراضيها وقد احتدم النقاش بين الوفدين انتهى برفع الأمين العام للجامعة عبد الخالق حسونة الجلسة لكن رغم ذلك استطاع الوفد الجزائري أن يقنع الوفد التونسي باستبدال كلمة وجنوبها بالأراضي التونسية[2] ، لكن رغم ذلك استمرت الخطابات المتوالية لبورقيبة تؤكد على هذه التوجهات المخالفة لمبادئ الثورة الجزائرية ، ونهج الحكومة الجزائرية المؤقتة فيما يخص وحدة الأراضي الجزائرية حيث

[1] _ المدني أحمد توفيق : المصدر السابق، ص 734،735.

[2] _ المصدر نفسه : ص 734،736.

ألح في كل من خطابي 07 أفريل 1960 و 7 أكتوبر من نفس السنة ، على مطلب تونس في تعديل الحدود بما يضمن لها الانفتاح على فضاء صحراوي[1].

فحينما طرح عليه المجلس التونسي سؤالا حول الحدود الجنوبية التونسية في خطاب أفريل السابق أجاب قائلا : أكدت في أحد إحدى خطاباتي على أن هذه المسألة الحدودية لم تكن لتمثل مشكلة بدون توافق والتي لن تأتي بأي نتيجة أنها أشياء واضحة في الاتفاقات الرسمية وموقعة من قبل الفرنسيين وموجودة في الوثائق الدولية ومعترف بها من قبل محكمة العدل الدولية بلاهاي فحدودنا تمتد إلى رصيف 233 لماذا علينا أن نتوقف عند هذا الرصيف[2] . هكذا يتضح أن الأطروحة التونسية لم تحدد بدقة الحدود الجديدة التي يجب أن ترسم خاصة بعد اكتشاف بترول ايجلي الذي شكل فرصة لتونس للإعلان عن مزاعمها بسيادتها على جزء من الصحراء ففي ندوة صحفية عقدها بورقيبة لما زار لندن في 25 ماي 1961 تطرق إلى المشكل الإفريقي حيث صرح قائلا : « الصحراء عبارة عن بحر داخلي وبمثابة نافذة للدول المجاورة و إدارة الصحراء يجب أن تكون في شكل قطب يجمع هذه الدول بينما استغلال لن يتحقق إلا بمشاركة فرنسا[3] ».

[1] _لميش صالح ، مقلاتي عبد الله : تونس والثورة ...، المرجع السابق، ص 277.

[2] _ عسال نور الدين : المرجع السابق، ص 14،15.

[3] _ المرجع نفسه : ص 15.

وعاد يوم 17 جوان 1961 الى موضوع الحدود الجنوبية موضحا موقف الدولة التونسية منها فقال « توجد مسافة جنوبية بين الحدين الشرقي والغربي أي بين العلامة 233 وبئر "الرومان" لم تضبطها اتفاقيات الحدود وهي توامزي عرض تونس تقريبا[1] ...»

.وقد كانت مسألة بنزرت سنة 1961 ،حسب ديغول مسلكا للرئيس بورقيبة ليجدد دعاويه ومطالبه الحدودية[2]، و ماتجدر إليه الاشارة أنه صرح في 22 مارس 1961 لوفد من الصحفين الأمريكان قائلا : « إن بنزرت والحدود الجنوبية والأراضي الفلاحية قضايا ثلاث لابد من تسويتها وفقا لمبدأ السيادة [3]» .

في 12 جوان1961 صدر بيان مشترك لبورقيبة ورئيس دولة مالي موديبو كايتا ينص على أن الصحراء هي جزء عضوي من الأرض الأفريقية هذا البيان أثار حفيظة وزراء الحكومة المؤقتة وقد رد عليه بن بلة وهو في المعتقل بما يلي : « إننا نطلب من بورقيبة أن يوضح موقفه التاريخي إزاء القضية الجزائرية ان الحديث جار بلا حق عن الجزائر والصحراء الجزائرية فالأمس لقاء رامبويه واليوم زيارة موديبو كايتا [4]».

[1] _ بورقيبة الحبيب: حياته أفكاره جهاده ، كتاب الدولة للإخبار والإرشاد ، تونس ، 1966 ، ص 157.

[2] _ ديغول شارل : مذكرات الأمل ،ج 03 ،(التجديد) 1958–1962 ،تر : سموعي فوق العادة ، دار عويدات ، بيروت، لبنان ، 1971 ، ص137.

[3] _ بورقيبة الحبيب : المصدر السابق، ص157.

[4] _ بلخوجة الطاهر : المصدر السابق، ص 62 ، ينظر كذلك، مالك رضا : المصدر السابق، ص 198،199.

- **المطلب الثاني : موقف الحكومة الجزائرية المؤقتة من مطالب بورقيبة**

لقد اعتبر مسؤولوا الحكومة الجزائرية المؤقتة المواقف الرسمية التونسية تجاه مسألة الحدود طعنة في الظهر من قبل الأشقاء التونسيين في وقت كان فيه ألاف الجزائريين يسقطون في معارك مع فرنسا من أجل إنهاء سيادتها على الجزائر[1].

وفي تقرير حول الموضوع من مصالح الخارجية إلى كريم بلقاسم بتاريخ 25 جانفي 1961 كشف عن تخوف الجانب الجزائري من المواقف التي سجلها بورقيبة من الحدود الجنوبية الجزائرية[2]، كما أن التصريح المشترك بين الرئيس التونسي والمالي في 12 جوان والذي جاء في وقت حاسم من المفاوضات الجزائرية قد اعتبر بمنتهى الخطورة في التقرير الذي أرسله كريم بلقاسم للحكومة المؤقتة حيث طالب من خلاله الطرف التونسي بتقديم توضيحات حول نوايا هذ التصريح[3]، وقد كان لمواقف الحكومة التونسية الأثر السلبي في طبيعة العلاقات بين حكومتي البلدين فخلال أولى المحادثات الرسمية في 29 جوان 1961 بين باهي لدغم وكريم بلقاسم ظلت وجهات النظر متباعدة ولم يستطع هذا اللقاء إزالة التوتر بين الطرفين فالحكومة التونسية استمرت في المطالبة بجزء من الصحراء ،دون أن تقدم بشكل دقيق حدود هذا الجزء ورأت الحكومة التونسية أن يتقدم المغاربة معية الدول الإفريقية التي تشارك حدودها مع الجزائر في جبهة واحدة ضد فرنسا مما يعني أن تشارك في المحادثات الجزائرية الفرنسية وأن تتخذ موقفا

[1]_ Harbi Mohamed :Les Archive...، OP.Cit ، P453.

[2]_ عباس محمد : نصر بلا ثمن...، ص 767.

[3]_ مالك رضا : المصدر السابق، ص 198،199.

موحدا خاصة حينما يتم دراسة مسألة الصحراء ولتحقيق هذه الغاية أجرت تونس اتصالات مع هذه الدول فكانت محادثات بين بورقيبة ورئيس مالي موديبو كايتا بينما أجرى كاتب الدولة التونسي للشؤون الخارجية الصادق مقدم محادثات مع السلطات الليبية واستقبلت الحكومة التونسية وفدا عن حكومة النيجر[1]، وكرد على هذه المساعي وجه رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة فرحات عباس في 30 جوان 1961 مذكرة دبلوماسية إلى الدول الإفريقية التي تعتبر الصحراء شيئا من العدم قبل أن تصبح تحت السيادة الفرنسية وأن الهدف الأساسي لنضال الشعب الجزائري هو استعادة كامل أراضيه كما كانت محددة سنة 1954 [2].

و في 18 جويلية 1961 بدأت معركة بنزرت، ومن الغد سارت جموع المتطوعين المسلحين الى الحدود عند النقطة الحدودية 220 استعداد للوصول إلى حصن سان عند النقطة 233 وتزامن ذلك مع حملة تضامن وتعبئة أشرف عليها الحزب الدستوري الحر وشنت القوات الفرنسية هجوما على دوريات المتطوعين في حصن "سان" ، خلف أكثر من ألف قتيل قبل أن يتدخل مجلس الأمن في 22 جويلية ليطلب وقف العمليات العسكرية سلميا، وتؤكد العديد من الدراسات والآراء أن بورقيبة افتعل قضية بنزرت بهدف الاستيلاء على المناطق الصحراوية بقوة[3]، خاصة وأن بورقيبة صرح أمام المجلس الوطني التونسي في 17 جويلية 1961 أن معركة الجلاء ضد الفرنسيين موجهة لتحرير الكامل للتراب التونسي من بنزرت إلى غاية

[1]_ عسال نور الدين : المرجع السابق، ص 16.

[2]_ جريدة المجاهد : ع101، المصدر السابق، ص 2.

[3]_ لميش صالح ، مقلاتي عبد الله : تونس والثورة...، المرجع السابق، ص 311.

الجنوب وصولا إلى الرصيف الحدودي 233 ، وقد ذكر بورقيبة في نفس التصريح بأنه أعطى تعليمات لوحدات المقاومين التونسيين لرفع العلم التونسي عند تلك العلامة كتأكيد لاسترجاع السيادة على كامل التراب التونسي[1]، وكرد على هذا التصريح عقدت الحكومة الجزائرية المؤقتة في تونس عشية 17 جويلية 1961 ، مؤتمرا علقت فيه بمرارة على خطاب بورقيبة الذي أثار المشكل الحدودي بين الجزائر وتونس ورأت أن هذا التصريح من الخطورة بمكان أن يؤدي إلى تأويلات خاطئة بشأن المواقف الثابتة للحكومة الجزائرية المؤقتة من القضية وهي وحدة التراب الجزائري و وجوب احترام الحدود المشتركة بين البلدين[2]، خاصة وأن الأمور كما ذكر رضا مالك بلغت إلى حد تخطيط بورقيبة للقيام بمناورة لبث التفرقة بين أعضاء الحكومة الجزائرية المؤقتة من خلال تشكيكه في وطنية الرئيس فرحات عباس[3]، لقد انعقدت الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في 27 أوت 1961 وكانت محطة لتقييم العلاقات التونسية الجزائرية وسبل التعامل مع سياسة بورقيبة قدم فيها الرئيس فرحات عباس في تقريره انتقادا لاذعا لمطالب بورقيبة الترابية ودعا كريم بلقاسم في تقريره إلى تشديد الضغط على السياسة التونسية والمناورات البورقيبية الهادفة إلى اقتطاع جزء من أراضي الجزائر الصحراوية وسياسته التقسيمية للعالم العربي والإفريقي[4].

---

[1]_ Nouvelliste Du Rhône : N 186 ، Mardi 18 Juillet ، 1961 ، P 1.

[2]_ IBid : P 12.

[3]_ مالك رضا : المصدر السابق، ص 200،201.

[4]_ لميش صالح ، مقلاتي عبد الله : تونس والثورة... ، المرجع السابق، ص 313.

ان هذه المواقف في خطابات الحكومة المؤقتة وعلى الرغم من أنها لم تذهب في طريق التصعيد الا أنها أخذت طريق الحزم و المراوغة في بعض الأحيان حفاظا على العلاقات الأخوية بين الثورة والجارتين ونلتمس ذلك في التقرير الذي أعده دحلب في أفريل 1962 حول القضية أين أشار إلى ضرورة علاج مشكل الحدود والنظر في مطالب الدولتين في أقرب وقت ممكن بما يضمن تحقيق وحدة المغرب العربي وتفويت الفرصة أمام الامبريالية الفرنسية[1].

إن عدم تجاوب الحكومة المؤقتة مع مطالب بورقيبة التي أراد من خلالها الترسيم الفوري للحدود جعلته يبادر في جويلية 1962 ، بإرسال وحدات من الحرس التونسي لاحتلال المجال الحدودي الفاصل بين العلامتين رقم 230 و 233 لكنهم ،وجدوا الجنود الجزائريين قد وصلوا قبلهم بيوم إلى المنطقة [2] .

✓ **المبحث الثالث : خلاف الحكومة الجزائرية المؤقتة وهيئة الأركان**

- **المطلب الأول :تأسيس هيئة الأركان العامة**

لقد تأسست هيئة الأركان العامة (E.M.G) على ضوء قرارات الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة و عين على رأسها العقيد هواري بومدين كما استحدثت لجنة وزارية للحرب (G.I.C) [3] ، تدخل ضمن الحكومة المؤقتة الجديدة ، و تحلّ محلّ وزارة الدفاع و تراقب

[1] _Harbi Mohamed : Une Vie...، OP.Cit ، P352.

[2] _Menyier Gilbert :OP.Cit ، P569 ، وكذلك Nicole Grimaud : OP.Cit ، P180.

[3] – اللجنة الوزارية للحرب (C.I.G) : أنشأها المجلس الوطني للثورة الجزائرية خلال دورته الثالثة بتاريخ 16ديسمبر1959. 16جانفي1960 تكون هذا الجهاز من كريم بلقاسم عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال وكلّفت هذه اللجنة بقيادة جيش التحرير الوطني وفي هذا نقد مباشر للوزير القوات المسلحة السابق كريم بلقاسم الذي لم يتمكن من فرض وحدة القيادة العسكرية

عمل قيادة الأركان العامة ميدانيا تخلّت هذه الهيئة عن عمليات اختراق الخطوط المكهربة بالقوة لصعوبة العملية وكلفتها على المقدرات والأرواح، لكنها عملت على تفتيت الوحدات الفرنسية على طول الحدود بواسطة الدخول في مواجهات عنيفة مع وحدات الجيش الفرنسي المرابطة على طول تلك الحدود[1].

و بالحديث على هذه الهيئة القيادية العسكرية ، فقد جاءت نتيجة طول سنوات المواجهة مع المحتمل الفرنسي، وأمام عجز الحكومة المؤقتة السابقة عن حلّ المشاكل التي شابت القيادة والتسيير الحسن للثورة الذي أدى إلى إلى امتعاض الكثير من القادة العسكريين ماجعلهم يتكتلون من أجل التغير في تلك القيادة السياسية و كذا تغير سياستها المنتهجة في ما يخص المسائل التي تتعلق الثورة التحريرية خاصة في الداخل، ومن خلال إجتماع العقداء العشر الذي سبق انعقاده ، تمكن هؤلاء من أن يفرضوا سيطرتهم على حساب نفوذ الثلاثي القوي داخل الحكومة وهم " كريم بلقاسم ، لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف " و ذلك من خلال إنشاء هيئة عسكرية عليا مهمتها الإشراف على النشاط العسكري ، وقد أعطيت لها صلاحيات وزارة الدفاع من أجل ممارسة ذلك النشاط ، كان هذا تجسيدا لما خطّط له هواري بومدين الذي سعى إلى التغيير من خلال تقوية الجهاز العسكري و فرض خياراته السياسية المخالفة

في أوساط قوات جيش التحرير الوطني المتمركزة على طول الحدود التونسية والتي كانت خضع لعدة قيادات متعدد في الولاية الأولى و الثانية ، تزامن مع إنشاء هذه اللجنة إنشاء هيئة الأركان العامة بقيادة هواري بومدين أنظر:عاشور شرفي ،المرجع السابق ،ص 293.

[1] – محفوظ قداش: المرجع السابق، ص218.

لتوجيهات الحكومة المؤقتة الجزائرية[1]، فقد أوصله ذلك التخطّيط إلى قيادة هذه الهيئة القيادية العسكرية بعد ترشيحه من طرف لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف، كما ضمّت هذه الهيئة العسكرية أعضاء آخرين وهم:علي منجلي كما وقع الإختيار على الرائد سليمان المدعو قايد أحمد، إضافة إلى عضو ثالث ظلت مسألة إختياره معلقة لمدة شهرين و هو الرائد عز الدين بإقتراح من هواري بومدين لأنه ندّد من قبل ببعض تصرفات الحكومة المؤقتة السابقة[2].

وبمضي قيادة الأركان في ممارسة المهام الموكلة إليها ، فقد إصطدمت بمشاكل جمة، حيث كان أمامها جيش مفكك يغيب عليه الإنضباط مع معنويات منهارة وإطارات مبعثرة بين السجون واللامبالاة غير معترف بها إضافة إلى تجهيزات حربية ضعيفة مع سيطرة كاملة للجيش الفرنسي على الحدود الذي يحكم عليها قبضته دون منازع[3].

وفي سبيل الخروج من هذا الوضع الكارثي الذي عرفه جيش التحرير الوطني ، دأبت قيادة هيئة الأركان العامة في إتخاذ إجراءات كان أولها هو تشكيل مكتب تقني ألحق به الضباط الفارون من الجيش الفرنسي من ذوي الرتب العليا أمثال (شابو ، زرقيني و بوتلة، هوفمان وعبد المومن) و قد كلفهم هواري بومدين بوضع خطة لإعادة تنظيم الجيش وانتشاره وهيكلته في شكل

[1] – مقلاتي عبد الله ، رموم محفوظ: الجبهة الجنوبية المالية النيجيرية و دورها الإستراتيجي في الثورة الجزائرية، ط 01، دار السبل للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009، ص21.

[2] – بلعباس محمد: الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة، للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009 ، ص 282.

[3] – هشماوي مصطفى: المصدر السابق، ص 185.

فيالق ووحدات تعتمد على الأسلحة الثقيلة و قد أصبح المنتمين الجدد للجيش بمثابة قيادة أركان مصغرة إعتمد عليها بومدين في تطوير جيش التحرير[1].

و قد برهنت هذه الهيئة العسكرية عن نجاعة عملها ميدانيا، حيث أنها قطعت أشواطا مهمة في تنظيم جيش الحدود سواء في الجهة الغربية أو على الحدود الشرقية فقد قامت بتحديث و تطوير الجيش ليصبح جيشا كما نجحت من خلال النظام الذي أحدثته في فرض الإنضباط والنظام داخل الجيش ليستعد للمواجهة الحاسمة حيث أصبح جيش الحدود الذي بث فيه دم جديد يتألف من 23 ألف جندي ينشط على كامل جهات الحدود الجزائرية، بما في ذلك الجهة الجنوبية[2].

وبعد المجهودات الجبارة التي قام بها هواري بومدين من خلال تنظيمه للجهاز العسكري وضمان ولاءه و اكتساب ثقة القادة العسكريين فيه، بدأ يتطلع إلى إحتواء السلطة السياسية و السيطرة على مركز القرار فيها أو المساهمة الواضحة في صنعه على الأقل ، حيث بدأ بمحاولة توسيع اللجنة الوزارية للحرب التي أشرنا لها سالفا بأن لها سلطة الرقابة على هيئة الأركان العامة والمشكلة من الباءات الثلاث، فقد وجد هؤلاء أنفسهم عاجزين وحيارى أمام بومدين بعد أن كانوا مصدر الشرعية والقوة سابقا، فببساطة إستطاع هواري بومدين كسب ثقة الجهاز العسكري و أن يضمن ولاءه لشخصه[3].

[1] – بن جديد الشاذلي: المصدر السابق ، ص 149.

[2] – مقلاتي عبد الله ، رموم محفوظ: المرجع السابق، ص 22.

[3] – عثماني مسعود: المرجع السابق ، ص 495.

وهكذا أصبحت الحكومة المؤقتة الجزائرية مقيدة في تحركاتها مع وجود هيئة الأركان العامة القويّة التي تمتلك نفوذ قوي في وسط جيش التحرير الوطني ، حيث جاءت تصريحات أحد الضباط من الأوراس الداعم لهواري بومدين " أننا لا نعرفه و لكن تعلقتا به لجرأته"[1].

وقد بقيت هيئة الأركان العامة في تلك الفترة تنتظر تطبيق قرارات مؤتمر طرابلس المنعقد سالفا، لا سيما المتعلقة بدعم جيش التحرير ماديا و بشريا لكن دون جدوى، فزاد تجاهل الحكومة المؤقتة لهذه القرارات الأمر الذي أدى بهيئة الأركان العامة لزيادة التعلق بها ، مع الإلحاح المتواصل على تطبيقها، فقد جاء تصريح علي منجلي عضو هيئة الأركان العامة بهذا الخصوص قائلا: " لم يكن هنالك أي مشكل بيننا و بين الحكومة المؤقتة في تلك الفترة ، سوى هذه القرارات التي صدرت عن المجلس الوطني للثورة في دورة ديسمبر 1959[2].

- **المطلب الثاني : تطور الخلاف وانعكاساته على الحكومة المؤقتة**

مع نفاذ صبر هيئة الأركان العامة التي يقودها هواري بومدين ومساعديه ، فإنهم لم ينتظروا طويلا لتطبيق الحكومة المؤقتة ما كلفها به المجلس الوطني للثورة ، بخصوص متطلبات جيش التحرير الوطني، فقد شرعوا هم بتطبيق بعض التوصيات التي صدرت على المجلس الوطني و المتعلقة بالجيش فيما يخص تجنيد الطلبة و اللاجئين ، كما زاد الطين بلة هو رفض الحكومة المؤقتة دعوة مجلس الثورة للإجتماع في الوقت الذي حدد بتاريخ جانفي 1961 ، لكن هيئة

[1] – بن البشير العمامرة سعد: المرجع السابق، ص 30.

[2] – بلعباس محمد: المرجع السابق ، ص 282.

الأركان العامة كانت تترقب بفارغ الصبر هذه الفرصة لإثارة مسألة تلك القرارات التي أقسم المشاركون في الدورة الفارطة لمجلس الثورة على تطبيقها، بل إنها بقيت حبر على ورق[1].

وفي خضم تلك الظروف المتوترة التي تعيشها قيادة الثورة الجزائرية ، وقع حادث كان سببا مباشرا لتفجير الأزمة بين الحكومة المؤقتة الثانية وهيئة الأركان العامة، وهي حادثة الطائرة الفرنسية (ف . 84) التي أسقطت على التراب التونسي من طرف جيش الحدود في جوان 1961 وتم أسر طيارها ، الأمر الذي أدى بالحكومة المؤقتة الجزائرية للمطالبة بتسليم هذا الطيار للسلطات التونسية التي كانت تلحّ على تسليمه دون قيد أو شرط ، لكن أعضاء هيئة الأركان العامة وعلى رأسهم هواري بومدين ثارت ثائرتهم و رفضوا الامتثال لأمر الحكومة المؤقتة الجزائرية ،حيث كانوا يرون أن ذلك جاء نتيجة اختراقات يومية لطائرات الاستكشافية للجيش الفرنسي التي عادة ما تتسبب في استهداف جيش التحرير الوطني على الحدود[2].

ونتيجة لذلك الوضع المتأزم في الموقف الرافض لمطلب الحكومة المؤقتة بشأن الطيار الفرنسي ، جاء توجّه لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف إلى مقر القيادة العامة بغار الدماء ليشرحوا موقف الحكومة المؤقتة الجزائرية وجاءوا بحجة أن الثورة في خطر وأن الحكومة التونسية ستعلن في وسائل الإعلام عن تمرد هيئة الأركان العامة على الحكومة المؤقتة الجزائرية وكان ردّ فعل هواري بومدين أن قدم إستقالته التي تعبّر عن إستقالة هيئة الأركان

[1] – بلعباس محمد: المرجع السابق، ص282 . 283.

[2] – بن البشير العمامرة سعد: المرجع السابق، ص 31.

العامة بجميع أعضائها من خلال رسالة مرفقة إلى رئيس الحكومة المؤقتة و ذلك بتاريخ 15 جويلية 1961[1].

وقد ذكر بن يوسف بن خدة بشأن استقالة هيئة الأركان العامة أنها جاءت على خلفية رفض تسليم الطيار الفرنسي، وأن تلك الاستقالة قبلت من طرف الحكومة المؤقتة وفي أعقابها أصبحت ترد على الحكومة المؤقتة برقيات وعرائض من قيادات الجيش في الحدود الشرقية والغربية تطالب برجوع هيئة الأركان العامة المستقيلة، نتيجة لذلك خشيت الحكومة المؤقتة أن يقع تصادم بين الجنود على الحدود الذين يؤيدون الحكومة المؤقتة أو المؤيدين لهيئة الأركان العامة ، حيث ستكون نتائج هذا الصدام وخيمة سواء على معنويات الشعب الجزائري أو المجاهدين أو الحكومة المؤقتة الجزائرية التي تشهد آنذاك تقدما ملحوظا في المفاوضات[2].

أما عن هيئة الأركان المستقلة ، فقد توجّه أعضائها وهم هواري بومدين ورفاقه أحمد قايد وعلي منجلي إلى ألمانيا الغربية بعد أن شكلوا تكتلا قوي مع ضباط جيش الحدود الذين تضامنوا معهم ، أما عن الرائد عز الدين العضو الآخر في هيئة الأركان العامة الذي كان يميل الحكومة المؤقتة وإلى كريم بلقاسم فإنه آثر عدم الذهاب معهم، حيث كلفته الحكومة المؤقتة الجزائرية بمهمة استمالة ضباط جيش الحدود إلى صفها و تأليبهم ضد هواري بومدين لكنه فشل في مهمته و تجاهلوه[3].

[1] – بن البشير العمامرة سعد: المرجع السابق ، ص 31.

[2] – بن خدة بن يوسف: شهادات ومواقف ...، المصدر السابق، ص 107.

[3] – زبيري الطاهر: المصدر السابق، ص 275 ، 276.

وفي هذا الإطار كانت اللجنة الوزارية للحرب التي هي على خلاف مع هيئة الأركان العامة ، تمارس سياسة تقشفية تجاه مطالب و احتياجات الوحدات العسكرية للجيش ، فإنها إنتهزت فرصة استقالة تلك الهيئة العسكرية لتبدأ البحث عن بديل و توجّت أنظارها صوب الرائد موسى بن أحمد المدعو " مراد" أحد الأعضاء المكلفين بتسيير هيئة الأركان العامة بالنيابة حيث ترأس إجتماع في تلك الفترة حول الوضع القائم نتيجة خلاف الحكومة المؤقتة مع هيئة الأركان العامة ، حيث كانت تدخلاته في الاجتماع عدوانية تجاه الحكومة المؤقتة ولم يعلم أن تلك الحكومة ستقترحه لتولي قيادة هيئة الأركان العامة، الأمر الذي أدي به إلى قبول ذلك العرض ، ليحضى بتأييد إطارات عسكرية لا وزن لها ، أما زمام الأمور فمازال بيد هيئة الأركان المستقيلة ، نتيجة لذلك أصبح الرائد موسى (مراد) مطاردا أينما حلّ[1].

1_ مسار الخلاف من إجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية الرابع (09 أوت 1961):

انعقد هذا الاجتماع في أجواء مكهربة اتسمت بانعدام الثّقة بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و بين قيادة أركان جيش التحرير الوطني ، إضافة للتهديدات الفرنسية الملوحة بإمكانية اللجوء إلى تقسيم الجزائر بعد فشل مفاوضات لوغران جويلية 1961 ، لذلك كان من الضروري الدعوة من المجلس الوطني للثورة الجزائرية للاجتماع وتم تحديد انعقاد الدورة بطرابلس بليبيا في الفترة ما بين التاسع و السابع والعشرون من شهر أوت سنة 1961، كانت

[1] – هشماوي مصطفى: المصدر السابق، ص 190.

تلك الدورة حاسمة ، شهدت أشغالها نقاش شمل جميع المجالات و تبلورت فيه من جديد الحزازات السياسية القديمة[1].

لكن في الحقيقة نجد أن هذا الاجتماع يعتبر حدثا هاما جدا ، حيث كان تقييما للمرحلة السابقة ،منذ أن وقعت الاتصالات الرسمية بين الحكومة الفرنسية و الحكومة المؤقتة الجزائرية الممثل الشرعي للشعب الجزائري ، كما أن تلك الفترة عرفت فشل محادثات إفيان الأولى ثم فشل محادثات لوقران ، من أجل ذلك لزم إجتماع المجلس الوطني للثورة ليدرس الموقف ويضع تقييما شاملا ومفصلا لكل تلك المسائل التي تخص الثورة التحريرية ،وأيضا حتى تبين للرأي العام الدولي و الفرنسي أن الثورة الجزائرية لا يمكنها أن تفرّط في مبادئها التي قامت الثورة عليها[2].

وقد جاء هذا الإجتماع أيضا بعدما برهّن فرحات عباس عدم إستطاعته التحكم في وزرائه، إضافة إلى لذلك فقد جاء تصريح كريم بلقاسم بأنه سينسحب من الحكومة المؤقتة الجزائرية إذا أعيد تعيّين فرحات عباس على رأس هذه الحكومة ، كذلك لم يكن ممكن إرتقاء واحد من الباءات الثلاثة لرئاسة الحكومة ،لأن الصراع بينهم كان واضحا وأيضا كانوا محلّ إنتقاد شديد من هيئة الأركان العامة على وجه الخصوص، فما كان من المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلا أن كلّف لجنة تشاورية غايتها تكوين حكومة جديدة على مبدأ التشاور بين الأعضاء و كانت

[1] – الزبيري محمد العربي: المرجع السابق، ص 135.

[2] – الجنيدي خليفة ، المرجع السابق ،ص 451، 452.

هذه اللجنة متكونة من محمد بن يحي وعمر بوداود مسؤول فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا و محمدي السعيد الذي كان وزيرا للدولة في الحكومة السابقة[1].

وبخصوص المداولات التي دارت في هذه الدورة فكانت منصبة كلها نحو موضوع المفاوضات مع فرنسا التي كان سيرها مشجعا للغاية ، حيث أثر ذلك بطريقة خفيّة في إزاحة فرحات عباس ، لأن من أزاحوه كانوا ينظرون إليه على أنه ينفرد برأيه وقد يعطي بعض الإلتزامات للفرنسيين دون أن يرجع إلى رفاقه في أخذ أي قرار، لذا وقع الإختيار على بن يوسف بن خدة [2] الذي يعرف عنه الرجوع إلى رفاقه من تشاور أخذ القرارات ، كما أن فكرة وضع هذا الأخير على رأس الحكومة الجديدة، تنسب إلى عبد الحفيظ بوصوف ، وقد إنتهى الإجتماع يوم 27 أوت

[1] – دحلب سعد: المصدر السابق، ص 135 ، 136.

[2] – ولد بتاريخ 23 فيفري 1923 بالبرواقية (المدية) كان أبوه قاضيا ،ناضل بن يوسف صغيرا في صفوف الكشافة ثم في صفوف الحركة الطلابية بعد أن درس الصيدلة بالجزائر العاصمة أستقر بالبليدة كصيدلي حيث ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري السري سنة 1943 في سنة 1946 شارك تحت قيادة حسين الأحول إلى جانب عيسات إيدير و عبد القادر تمام في لجنة تحرير جريدة الأمة الجزائرية كما شارك في المؤتمر الأول لحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية بين 15 و16 فيفري 1947 وأصبح عضوا في اللجنة المركزية وفي سنة 1949 تولى بن خدة الإشراف على تحرير جريدة الجزائر الحرة الناطقة بإسم الحركة وفي شهر أوت 1951 عين في منصب أمين عام للحركة على خلفية إستقالة حسين لحول وفي المؤتمر الثاني للحركة في 04و05 و06 أفريل 1953 تم تثبيته في ذاك المنصب ألتحق بالثورة التحريرية سنة 1956 بطلب من عبان رمضان كان من بين الذين حضّروا أرضية مؤتمر الصومام وعضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ سنة 1957 وفي 28 أوت 1961 خلف فرحات عباس على رأس الحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية وفي ظل حكومتة اختتمت مفاوضات السلام مع فرنسا ، وفي إجتماع المجلس الوطني للثورة المنعقد بتاريخ 27 ماي 1962 وجد بن خدة نفسه في قلب النزاع مع هيئة الأركان العامة المؤيدة من طرف أحمد بن بلة ضد سلطة الحكومة المؤقتة الذي أدى به إلى اتخاذ إجراءات ضد هذه الهيئة وفي ظل التكالب على السلطة بين تكتل تلمسان بقيادة أحمد بن بلة و تكتل تيزي وزو بقيادة كريم بلقاسم ومحمد بوضياف ، إنسحب بن يوسف بن خدة بهدوء من الحياة السياسية في 07 أوت 1962 ، أنظر:عاشور شرفي : المرجع السابق ،ص 70 ،71.

1961 بتعيين بن يوسف بن خدة على رأس الحكومة المؤقتة الجديدة[1] ، رغم تكوين هذه الحكومة الجديدة إلا أن الخلاف بقي قائما بينها و بين هيئة الأركان العامة المسيرة في تلك الفترة بالنيابة ، أما عن هيئة الأركان المستقلة يذكر مصطفى هشماوي أن الحكومة المؤقتة السابقة لم تقبل إستقالة تلك الهيئة لتترك لها المجال للتراجع والعودة من جديد متى شاءت، وهذا ما حدث فعلا ففي بداية نوفمبر سنة 1961 رجعت قيادة الأركان العامة السابقة إلى مقرها وهي أقوى من ذي قبل وبقي الخلاف بينها و بين الحكومة المؤقتة برئاسة بن خدة قائما كما ذكرنا سابقا ، لكن ذلك الخلاف رغم خطورته فإنه كان على مستوى القيادة ولم يكن له تأثير مباشر على المقاتلين ولا على العاملين في الميدان السياسي ، بل أن عملية المفاوضات ضلّت متواصلة مع الجانب الفرنسي ، و التي عرف فيها الوفد الجزائري منتمين جدد فرضتهم أفكار هواري بومدين وهما علي منجلي وقايد أحمد محققا بذلك هواري بومدين قائد هيئة الأركان العامة إنتصاره الثاني بفرض سيطرته على الثورة التحريرية[2].

وبالحديث عن بداية المفاوضات الرسمية في تلك الفترة، فبتاريخ 30 أفريل 1961 أعلنت الحكومة المؤقتة الجزائرية أنها ستدخل في مفاوضات رسمية مع الحكومة الفرنسية يوم 07 أفريل 1961 بمدينة إفيان ، حيث أدى ذلك الإعلان إلى قيام غلاة المعمرين بحركة إنقلابية

[1] – تشكيلة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الثالثة تشكلت من : بن يوسف بن خدة مكلف بالمالية، كريم بلقاسم نائب الرئيس ووزير الداخلية،أحمد بن بلة نائب الرئيس ،محمد بو ضياف نائب الرئيس ،عبد الحفيظ بو صوف وزير التسليح والإتصالات العامة،أمحمد يزيد وزير الإعلام ،عبد الله بن طوبال وزير دولة، محمدي السعيد وزير دولة ، محمد خيضر وزير دولة ، حسين آيت أحمد وزير دولة ، رابح بيطاط وزير دولة ، أنظر: زهير إحدادن : المرجع السابق ، ص 85، 86.

[2] – حميد عبد القادر: فرحات عباس...، المرجع السابق، ص 242.

ضد حكومة فرنسا يوم 22 أفريل 1961 ،و قاد الحركة الانقلابية أربع جنرالات في الجيش الفرنسي هم (شال و جوهر و زيلار و سالان) وعلى اثر ذلك أصبحت فرنسا مهددة بالفوضى ، الأمر الذي دفع بساسة فرنسا لحسم الموقف بعد حوالي سنة من التفاوض مع الوفد الجزائري المتكون من كريم بلقاسم رئيسا للوفد، إضافة الى عبد الله بن طوبال ، و أيضا سعد حلب ، أما عن الوفد الفرنسي فترأسه لوي جوكس مدعما بمجموعة كبيرة من المفاوضين حيث جرى بينهم إتفاق مع الوفد الجزائري بتاريخ 18 مارس 1962 ،بعد أن أخذ الوفد الجزائري الموافقة من المجلس الوطني للثورة الذي إنعقد بطرابلس بتاريخ 22 فيفري 1962 وتمت الموافقة عبر التصويت لصالح الإتفاقيات بـ45 صوتا مقابل 4 أصوات وهم أعضاء هيئة الأركان الثلاث على رأسهم هواري بومدين إضافة إلى عضوا آخر من الولاية الخامسة وهو مختار بوعيزم فقد عبر هؤلاء من خلال التصويت رفضهم لمضمون تلك الاتفاقيات[1].

أما بخصوص موقف القادة الخمسة المعتقلين في فرنسا ، فإنه تم تكليف كل من كريم بلقاسم ولخضر بن طوبال ومحمد بن يحي للإتصال بهم لأجل أخذ موافقتهم عن تلك الإتفاقيات ، حيث رجع أولئك المكلفون حاملين معهم الموافقة التي تأكدت من خلال رسالة وجهها المعتقلون إلى رئيس الحكومة يوسف بن خدة[2].

حيث وجّه رئيس الحكومة المؤقتة يوسف بن خدة في نفس اليوم الذي تمت فيه إتفاقيات إفيان بتصريح حول وقف إطلاق النار الذي سيكون ساريا من يوم 19 مارس 1962 حيث قال :"

[1] _هشماوي مصطفى: المصدر السابق، ص 197، 198.

[2] _ بن خدة بن يوسف: شهادات ....، المصدر السابق، ص 109.

بعد أشهر من المفاوضات الصعبة والمثمرة تم التوصل إلى إتفاق عام على ما دار بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي هذا الاتفاق الذي يعتبر إنتصارا كبيرا أحرزه الشعب الجزائري الذي إنتزع ضمان حقه في الإستقلال و بهذه المناسبة فإننا نعلن بإسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عن وقف القتال في كافة أنحاء التراب الوطني إبتداء من يوم الاثنين 19 مارس 1962 على الساعة التاسعة ليلا..."[1].

وعند بدأ سريان وقف إطلاق النار غادر القادة التاريخيين" رابح بيطاط وحسين آيت أحمد و محمد بوضياف مع أحمد بن بلة ومحمد خيضر" المسجونين بقلعة أولنوي سجنهم ، حيث إشتد الخلاف بينهم بعد الزيارة التي قام بها أحمد بن بلة إلى القاهرة للقاء الرئيس المصري جمال عبد الناصر كان ذلك خلافا ذا طابع إديولوجي حيث أظهر أحمد بن بلة ميولات تتمحور حول التوجّه القومي العربي، هذا الأمر الذي لم يرضي بعض القادة التاريخيين مثل حسين آيت أحمد ومحمد بوضياف بإستثناء محمد خيضر[2] .

كما أن أحمد بن بلة المتشبع بذلك التوجه أراد إزاحة كريم بلقاسم الغير متحمس للتقارب مع الدول العربية و بالأخص مصر ، أما عن كريم بلقاسم فكان يعمل مع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة من أجل تبني سياسة مغاربية تشجّع التعاون مع فرنسا إقتصاديا وهذا ما وصفته قيادة هيئة الأركان العامة بالميولات "النيوكولونيالية" التي لم ترضي أحمد بن بلة[3].

[1] _ دحلب سعد: المصدر السابق ، ص 271.

[2] _ حميد عبد القادر :فرحات عباس ...،المرجع السابق ، ص248.

[3] _ المرجع نفسه .

الذي أظهر نيته للإطاحة بالحكومة الجزائرية المؤقتة، فذهب إلى تشكيل جماعة من حوله تضم قائد هيئة الأركان العامة هواري بومدين إضافة إلى محمد خيضر كذلك ضم إليه قادة الولاية الأولى والسادسة و الولاية الخامسة ، كما عرفت الحكومة المؤقتة الجزائرية دعم الولاية الثانية والثالثة والمنطقة المستقلة إضافة إلى فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا ، و تدعمت أيضا بالقائدين التاريخيين حسين آيت أحمد ومحمد بوضياف كما شهدت جماعة بن بلة أيضا مساندة رئيس الحكومة المؤقتة السابق السيد فرحات عباس الذي وقف ضدّ بعض أعضاء الحكومة المؤقتة والمركزيين الذين أطاحو به سنة 1961 حين كان رئيسا لها ، وقد تحدث عن هذا الامر في مذكراته وذكر أن ذلك كان خطأ سياسيا و أنه لم يكن يعلم بالنوايا الحقيقية لكل من أحمد بن بلة وهواري بومدين ، لكن هذه الحجّة لم تقنع أحدا لأن رائحة الإنتقام كانت بادية من خلال ذلك التلاحم مع جماعة بن بلة الذي كان تحالفا خطيرا ، ظل فرحات عباس يتجرع طعمه المرّ ما بقي من حياته[1].

ودائما في إطار تطبيق ما جاء في إتفاقيات إفيان فقد نصبت هيئة تنفيذية مؤقتة في Rocher Noir (بومرداس) يوم 08 أفريل 1962 برئاسة عبد الرحمان فارس ، وهذا بعد موافقة الحكومة المؤقتة وتألفت من تسعة جزائريين وثلاث فرنسيين ، مهمة هذه الهيئة محدودة ، حيث تركّز على تكسير المحاولات الإجرامية للمنظمة السرية المسلحة (O.A.S) ، وأن تحضر أيضا للإستفتاء وتعيّين الموظفين الإداريين لسدّ الفراغ بعد رحيل الفرنسيين ، وأن تنعش الإقتصاد

[1]_ حميد عبد القادر :فرحات عباس ...،المرجع السابق ، ص 248، 249.

وتحضر لإنتخاب المجلس التأسيسي على أن تنتهي مهام هذه الهيئة رسميا في جويلية 1962.[1]

أما عن صراع الفرقاء فبدأ يطفوا إلى السّطح و بدأت الهوة تتسع يوما بعد يوم وقد تملّك الرعب مجموعة من إطارات الثورة التحريرية فنادت بسرعة لإنعقاد المجلس الوطني للثورة وقد عرف هذا النداء معارضة قيادة الاركان العامة وأيضا القادة الخمسة ، وأرجعوا رفضهم هذا إلى أن الدعوة لهذا الإجتماع هو من صنع الحكومة المؤقتة ، لكن لم يكن لهم الخيار غير القبول بذلك و رجّحت فكرة إنعقاد المجلس الوطني للثورة ، وذهبت كل مجموعة تبحث عن كسب الأنصار وبدأ نفوذ الحكومة المؤقتة يضمحل شيء فشيئا خاصة و أن بعض أعضاء الحكومة المؤقتة ذاتها كانوا يوجّهون لها التّهم وأيدتهم هيئة الأركان في ذلك ، فأصبحت الحكومة المؤقتة الجزائرية غير قادرة على التنسيق حتى في داخلها وكانت هيئة الأركان توظف هذا الخلاف توظيفا جيدا ، كما أنها استغلت دخول اللاجئين لتسريب الأسلحة والإطارات إلى داخل الوطن، تحسبا لما ستؤول له الظروف في الأيام القادمة ، و بعد أوجه الخلاف التي كانت متخفية وظاهرة ، كانت هنالك إتصالات مكثفة أوصلت إلى إتفاق من أجل عقد دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية[2].

في بداية شهر أفريل سنة1962 بدأ التحضير للإجتماع من خلال إرسال إستدعاءات إلى جميع قادة الولايات للحضور مع جميع أعضاء مجالسهم ، و يذكر علي كافئ أنه لأول مرة

[1] _بن حمودة بوعلام: المصدر السابق ، ص 576، 577.

[2] _هشماوي مصطفى : المصدر السابق، ص 204، 205 .

توفرت شروط الحضور الجماعي لإجراء نقاش جدي و العمل على الإستعداد لجزائر الإستقلال و هذا ما تضمنه جدول أعمال هذا المجلس في مشروع المصادقة على إتفاقيات إفيان و والمصادقة أيضا على برنامج طرابلس، فضلا عن تشكيل مكتب سياسي يشرف على المرحلة الإنتقالية حتى يتم تنظيم مؤتمر تقيمي[1].

إجتمع المجلس الوطني للثورة في طرابلس الليبية بطلب من الحكومة المؤقتة في هذا التاريخ وحضر الإجتماع 52 عضوا أعطيت الوكالات من البعض خصوصا الولاية الثالثة و الرابعة وتغيب آخرون و كان مجموع الأعضاء 67 وعيّن محمد بن يحي رئيسا للمجلس ، و يساعده عمر بوداود وعلي كافي وتمت المصادقة على جدول الأعمال الذي سوف يناقش في الإجتماع بالإجماع والمتضمن كما أسلفنا سابقا مشروع برنامج طرابلس ،وكذلك تعين قيادة جديدة للمرحلة القادمة بعد الإستفتاء ، وفي إجتماع المجلس يوم 02 جوان 1962 ،تمت المصادق بالاجماع على مشروع ميثاق طرابلس[2].

ويذكر كافي أن البرنامج السياسي الذي عرف ببرنامج طرابلس والذي هو على قدر من الأهمية تمت المصادقة عليه بالاجماع دون أية مناقشة تذكر، إذ لم يغير منه حرف واحدا وهكذا طويت وثيقة ذات أهمية قصوى في مسار الثورة التحريرية ولمستقبل البلاد السياسي والإقتصادي

[1] _كافي علي : المصدر السابق، ص 285.

[2] _احدادن زهير : المرجع سابق، ص 95.

والإجتماعي والثقافي بكل سرعة وإهمال لفسح المجال للمطامح الشرسة ، حيث ما كان يستحوذ على العقول آنذاك هو انتخاب المكتب السياسي الذي سيتقلد مصير البلاد بعد الإستقلال[1].

وبخصوص الإنتقال إلى إختيار المكتب السياسي، فقد عيّن المجلس الوطني للثورة لجنة إستشارية من أجل تحديد الأشخاص الذين يمكن لهم أن يكونوا في المكتب السياسي و ضمت هذه اللجنة العقيد يازوران محمد ،و الرائد قايد أحمد، و العضو في المجلس الوطني للثورة محمد بن يحي والرائد الحاج بن علا ، وقد قدّمت للجنة العديد من الإقتراحات إثنان منهما جديران بالذكر هما:

إقتراح بن بلة أحمد الذي طالبا بقيادة مصغرة بسبعة أعضاء تشكل من حسين آيت أحمد و محمد بوضياف و محمد خيضر و رابح بيطاط و محمد السعيد و الحاج بن علا إضافة إلى أحمد بن بلة وقد أقصي منها كريم بلقاسم الذي عرف بمعارضته لهيئة الاركان العامة[2].

أما الإقتراح الثاني الذي كان بإيحاء من كريم بلقاسم فضمّ لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف و محمد بوضياف و رابح بيطاط إضافة إلى حسين آيت أحمد و محمد خيضر و أحمد بن بلة و كريم بلقاسم و سعد دحلب و حسب العقيد الطاهر الزبيري قد حصلت اللائحة التي إقترحها بن بلة أحمد خلال عملية التصويت على 33 صوتا مقابل 31 صوت للائحة التي تقدم بها كريم بلقاسم، لكن تلك النسب في التصويت غابت عليها الأكثرية المطلوبة وهي أكثرية الثلثين وقد أجبر هذا الشرط الكتلتين للدخول في تحالفات لحل الإشكالات المطروحة ،و

[1] _كافي علي: المصدر السابق، ص 288 .289 .

[2] _حربي محمد: جبهة التحرير .....، المصدر السابق، ص 278–279.

عمّت عميات التصويت بالوكالة التي قام بها العقيد يازوران و الرائد بن شريف بإسم الولاية الثالثة والرابعة لصالح لائحة أحمد بن بلة ، لكن تلك الوكالات لم تكن تعبّر عن موكليها الذين بلغ عددهم تسعة و بهذا شابت عملية إنتخاب المكتب التأسيسي عملية تزوير لصالح هذا الأخير، مع العلم أن حسين آيت أحمد و محمد بوضياف الموجودان ضمن لائحة بن بلة رفضا الإنتساب للمكتب السياسي ، الذي ستفوز به مجموعة أحمد بن بلة ، حيث أرجع ذلك إلى الخلاف الذي كان قائما بينهم و بين بن بلة داخل السجن من قبل في فرنسا ، فذلك الخلاف كان سيجعل الإتفاق مستحيل وهم في مكتب سياسي واحد[1].

و بعد فشل إقتراحات اللجنة شابت الإجتماع ملاسنات فاحشة وقعت بين أحمد بن بلة و بن يوسف بن خدة حول موضوع الوكالات التي من الواجب أن تكون موثقة لدى الحكومة المؤقتة ، حيث كانت مداخلة أيضا لصالح بوبنيدر الذي عاب على أحمد بن بلة تصرفاته التي لا تليق وهو في حضرة المجلس الوطني لثورة ، فدخل بعدها في ملاسنات كلامية مع أحمد بن بلة، ليأتي طلب رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة للردّ بن بلة ، لكن رئيس المجلس الوطني للثورة سعى لإطفاء ذلك الغضب وتجنبا لتعقيد الأمور رفع تلك الجلسة[2].

وفي ليلة 06 جوان 1962 ونتيجة لتلك الخلافات الحادّة ، يذكر علي هارون أن بعدما سكنت العداوة و البغضاء نهائيا في القلوب جاءت أخبار سيئة في تلك الليلة مفادها مغادرة بعض الأعضاء المؤتمرين في طرابلس من بينهم وزراء وعلى رأسهم رئيس الحكومة بن يوسف بن

[1]_ حربي محمد :جبهة التحرير...، المصدر السابق، ص 279.

[2]_ بن حمودة بوعلام: المصدر السابق، ص 599.

خدة ، كما يذكر علي هارون أنه في اليوم الموالي توجه هو و لخضر بن طوبال و محمد بن يحي إلى تونس عن طريق البرّ،إذ لم يعد لوجودهم كما يقول أية فائدة[1].

ومن خلال ما تقدم وبعد المغادرة التي تمّت من طرف بعض الأعضاء المؤتمرين في طرابلس يوم 06 و 07 جوان 1962 ، فقد واصل 39 عضوا عوضا 46 الذين حضروا في بداية الإجتماع ووفقا للقانون الداخلي للمجلس الوطني الجزائرية فقد حرّر الأعضاء الباقون محضر جلسة أعمال أشاروا فيها إلى إستحالة إستكمال جلسات المؤتمر بسبب مغادرة بعض من الأعضاء المؤتمرين وعلى رأسهم رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة على خلفية الأحداث التي واكبت هذا المؤتمر[2].

فنتج عن ذلك إشتداد الأزمة بين الحكومة المؤقتة الجزائرية وأعضاء هيئة الاركان العامة التي تعززت بانضمام أحمد بن بلة لها، وقد ذهب بعدها كل فريق إلى تجنيد أنصاره في حين كانت الجزائر تشهد عمليات إجرامية تقوم بها منظمة الجيش السري ، حيث ذهب كريم بلقاسم ومحمد بوضياف إلى تيزي وزو بالولاية الثالثة ، و ذهب بن بلة إلى القاهرة ، ثم إلى المغرب ليلتحق بتلمسان أين يتواجد هواري بومدين كما إلتحق بهم فرحات عباس وأحمد بومنجل وأحمد فرنسيس أما بخصوص رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة فقد إلتحق بمدينة الجزائر[3].

---

[1] هارون علي: خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962 : تر : الصادق عماري ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2003، ص 32.

[2] _ قداش محفوظ : المرجع السابق، ص 291.

[3] _ إحدادن زهير: المرجع السابق، ص 96.

مع إقتراب نهاية مهمة الهيئة التنفيذية التي تأسست 08 أفريل 1962 ، أبرمت جبهة التحرير الوطني هدنة مع المنظمة الفرنسية للجيش السري الإرهابية لتنتهي الأعمال الإجرامية التي كانت تقوم بها هذه للمنظمة المسلحة المتطرفة ، رافقتها مغادرة الآلاف من الفرنسيين وفي قلوبهم غصّة لما تركوه وراءهم[1].

وفي ظلّ تلك الظروف أرادت بعض الولايات في الداخل أن تسمع صوتها ، فدعت إلى إجتماع في زمورة بالقرب من سطيف يومي 24 و 25 جوان 1962 ، وقد إنعقد ذلك الإجتماع الذي ضمّ مجلس ما بين الولايات وهي الولاية الثانية والولاية الثالثة والرابعة (العاصمة) بالاضافة إلى منطقة الجزائر المستقلة و فيدرالية الجبهة في فرنسا، و قد سجل الحاضرون تلك الإنقسامات داخل قيادة الثورة الذي مست بهيبتها، و أن ذلك الصراع القائم بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان قد قوّضى ركائز السلطة وأدى ذلك لخلق لفراغ بين قيادة الثورة، فانعكس ذلك على الولايات حيث أصبحت كل ولاية تتصرف بمفردها ، فاعتبروا ذلك خطر محدق بالبلاد ستكون نتائجه وخيمة على المبادئ الأساسية للثورة التحريرية ومستقبل البلاد[2].

نتيجة لذلك قرّروا إنشاء لجنة بين الولايات لتتبع الصراع القائم بين قيادات الثورة والحفاظ على وحدة الأمة ،كما كلفوا بتحضير قوائم لمترشحين للمجلس التأسيسي وتحضير شروط المشاركة في المؤتمر الوطني ،وكيفية إدماج وحدات جيش الحدود في وحدات جيش التحرير في الولايات

[1] _لونغ أوليفيي : الملف السري إتفاقيات إفيان مهمة سويسرية للسلم في الجزائر ، تق : ماكس بوتيتبيير، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2012، ص 168.

[2] _ هارون علي: المصدر السابق، ص 71.

، كما أضيفت لائحة أخرى ندّدت بتصرفات هيئة الأركان العامة في قسنطينة والعاصمة وقد أرسل المجتمعون في زمورة ممثلين عنهم لتونس لشرح تلك القرارات ، لكن لقاءهم مع أعضاء الحكومة المؤقتة وعلى رأسهم بن يوسف بن خدة لم يسفر عن شيء، لكن نتائج هذا الإجتماع شجّع بن يوسف بن خدة لإصدار بيان ندّد فيه بالنشاط العدائي الذي تقوم به أعضاء هيئة الأركان العامة ، وقد إتخذ في حقهم إجراءات أدت إلى تخفيض رتبهم وأمر الضباط و الجنود بعدم الطاعة لهم ، أدى هذا الموقف من الحكومة المؤقتة إلى تضامن أحمد بن بلة وقادة الولاية الأولى والخامسة والسادسة مع هيئة الأركان العامة ، لكن هواري بومدين قائد هذه الهيئة وجه الإتهام للحكومة المؤقتة بمحاولة تصفية جيش التحرير الوطني وإحلال القوّة المحلية محله[1].

وبحلول الفاتح من جويلية 1962 و بهدوء تام جرى الإستفتاء الذي يضمن للشعب الجزائري حقه في تقرير مصيره، حيث كان السؤال " هل أنت مع أن تصبح الجزائر دولة مستقلة متعاونة مع فرنسا ضمن الشروط المحددة في إعلان 18 مارس 1962 أم لا " فمن خلال هذا الاستفتاء الذي كرس مطالب الشعب الجزائري في طلب الحرية والإستقلال فقد كانت نتائجه محسومة لأن الشعب الجزائري كان يأمن بقرب وعد النصر[2].

وبعد المعاينة النهائية لعملية الإستفتاء من طرف اللجنة المركزية للمراقبة التي أنشأت بمقتضى إتفاقيات إفيان ، يذكر عبد الرحمان فارس أن الحصيلة كانت كما يلي: 5975000 صوت بنعم من مجموع 6000.000 ناخب وعلى إثر الإعلان عن نتائج الإستفتاء من قبل رئيس

[1]_ بن حمودة بوعلام: المصدر السابق ، ص 600.

[2]_ لونغ أوليفيي : المصدر السابق ، ص 169.

اللجنة المراقبة في 03 جويلية 1962 ، فإن على الشعب الجزائري الذي أكد تمام وعيه بسيادته وبعد تقرير مصيره ، فقد حانت ساعة تحمله المسؤوليات في الفترة التي تم الإعتراف له بإستقلال وطنه، فيجب أن يؤكد للعالم أجمع عن وحدة صفه وأننا جديرون بالتّضحيات التي قدمها شهدائنا وأن إرادتنا راسخة من أجل تجاوز الأزمات والعقبات لبناء الأسس السليمة للبلاد في ظل الوحدة الوطنية التي تلزمنا في تلك الظروف وفي تلك الأيام[1].

ولقد شهد العاصمة يوم 04 جويلية 1962، إستقبال للحكومة المؤقتة الجزائرية بإحتفالية المنتصرين حيث مثلها كل من الرئيس بن يوسف بن خدة والوزراء حسين آيت أحمد ولخضر بن طوبال ومحمد بوضياف و عبد الحفيظ بوصوف و سعد دحلب و محمد يزيد و هم الذين يدعمون إستمرارية الحكومة المؤقتة ودعمهم في ذلك كما قلنا سابقا قادة الولاية الثانية (الشمال القسنطيني) والولاية الثالثة (القبائل) والمنطقة المستقلة إضافة الى فيدرالية الجبهة في فرنسا[2].

كما شهد هذا اليوم إعتراف الحكومة الفرنسية بصفة رسمية بإستقلال الجزائر ، و بحلول 05 جويلية قام الرئيس بن خدة بن يوسف بحضور إستعراض ضخم لفرق من جيش التحرير الوطني في شوارع مدينة الجزائر خرجت خلالها الجماهير الشعبية بكثافة لا نظير لها من قبل للتّعبيرعن فرحتها و إبتهاجها بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، التي ناضلت من خلال المفاوضات العسيرة والشاقة للوصول الى الحرية والاستقلال[3].

---

[1] _ فارس عبد الرحمان: الحقيقة المرّة مذكرات سياسي 1945 – 1965 ، تر : مسعود حاج مسعود ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2007، ص 188، 189.

[2] _ قداش محفوظ : المرجع السابق، ص 296.

[3] _ إحدادن زهير: المرجع السابق ، ص 97.

وبخصوص الأغلبية النسبية التي ظهرت من خلال مؤتمر طرابلس الأخير الذي دعت له الحكومة المؤقتة الجزائرية ، فإن أعضاء الأغلبية تلك لم يكتفوا بالتوقيع على محضر عجز الحكومة المؤقتة الجزائرية، فقط بل أمضوا في تلمسان بتاريخ 20 جويلية 1962 لائحة تعتبر أن قائمتهم المقترحة لتشكيل المكتب السياسي قد تم المصادقة عليها من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي طالبهم بالبدء في تسيير المهام الثقيلة التي تقتضي إناء و تشيد الجزائر المستقلة[1].

و بتاريخ 22 جويلية 1962 أعلن أحمد بومنجل من تلمسان عن القرارات المتخذة من قبل غالبية أعضاء المجلس الوطني للثورة بتكليف أعضاء المكتب السياسي وهم الوزراء الخمسة المعتقلون سابقا على رأسهم أحمد بن بلة بالإضافة إلى محمدي السعيد بإدارة شؤون البلاد وإعادة تنظيم جبهة التحرير الوطني وجيشها وهو ما يعتبره البعض إنقلابا على شرعية الحكومة المؤقتة ، فزادت الإنتقادات المتبادلة بين بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة وبين تكتل تلمسان ، وهنا نشير الى أن تلك القرارات عرفت رّفضا بكل قوة من طرف حسين آيت أحمد و محمد بوضياف ، كما شهدت إستقالة سعد دحلب لينعدم الأمن كليا في تلك الفترة[2].

حيث كان بن خدة يسعى لتفادي سقوط البلاد في الفوضى والحرب الأهلية ، فكان يكافح و يصارع لوحده بعد أن تخلي عنه زملائه ، وأمام تعنّت جماعة أحمد بن بلة اللذين لم يكونوا ليتراجعوا أمام أي شيء من أجل بلوغ طموحهم، ولو كلف ذلك إدخال البلاد في متاهات لا

[1] _ بن حمودة بوعلام: المصدر السابق ، ص 602.

[2] ___ قداش محفوظ : المرجع السابق ، ص 297، 298.

يحمد عقباها ، ومن أجل تفادي تلك المخاطر رأت الحكومة المؤقتة أن تجنب البلاد شرور تلك المخاطر[1]، في حين ظل المكتب السياسي يسعى لكسب تأييد الولايات ، حيث عرف تأييد قيادة الولاية الأولى والولاية الخامسة والولاية السادسة ، وأيضا قام بإرسال ضباط آخرون الولايات المعارضة ، فما كان من الحكومة المؤقتة الجزائرية في ظل هذا الصراع القائم من طرف المندفعين للسلطة بالقوة ، إلى لينت موقفها يوم 23 جويلية 1962 بقبولها المكتب السياسي الذي يتضمن جماعة أحمد بن بلة[2].

ففي هذا التاريخ أعلن بن يوسف بن خدة أن الحكومة المؤقتة تقبل تسليم السلطة إلى المكتب السياسي الموجود بتلمسان ، على شرط أن يكون ذلك من خلال المجلس الوطني للثورة ،وفي 30 جويلية جدّد إقتراحه هذا ولكن أحمد بن بلة لم يستجب له وفي 07 أوت 1962 قدّم رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية إستقالته و إعترف بالمكتب السياسي إعترافا كاملا و بذلك تبدأ مرحلة أخرى من فصول الصراع حول القيادة[3].

حيث رفضّت الولاية الرابعة (العاصمة) بقيادة يوسف الخطيب (سي حسان) وكذلك الولاية الثالثة (القبائل) و مسؤول الولاية الثالثة العقيد صالح بوبنيدر قرار تعيّين المكتب السياسي المشكل من جماعة أحمد بن بلة ، وأعلنوا أنهم سيواجهون جيش التحرير بالقوّة إذا حاول فرض ما أسموه " بالدكتاتورية العسكرية" على الجزائر وأشهر الكل سلاحه و باتت الحرب الأهلية تدّق

[1] _ دحلب سعد: المصدر السابق ، ص 181 ، 182.

[2] _بن حمودة بوعلام : المصدر السابق ، ص 603.

[3] _إحدادن زهير : المرجع السابق ، ص 97.

الأبواب رغم كل النداءات من طرف محمد بوضياف ، وفي 29 أوت 1962 حدثت مشادات بين عناصر سي حسان قائد الولاية الرابعة مع العناصر التابعة للمكتب السياسي راح ضحيتها 13 قتيلا من الجنود وفي 03 سبتمبر من نفس السنة ، أمر أحمد بن بلة من وهران جيش الحدود بالزحف نحو العاصمة وبتاريخ 04 سبتمبر1962 ، حدثت مواجهات بين عناصر جيش الحدود و مجاهدي الولاية الرابعة في الشلف و سيدي عيسى وعين بوسيف و قصر البخاري خلفت 1000 قتيل[1].

لينتفض الشعب الجزائري ضدّ تلك المواجهات الدامية بين إخوة الأمس وتتعالى من العاصمة صرحات شعبية تردد " سبع سنين بركات " و بصعوبة تمكن أطراف النزاع إلى الإتفاق ، فهدأت بذلك العاصمة و إنتصر المكتب السياسي الذي دخل العاصمة، بقيادة أحمد بن بلة بموافقة كل الأطراف ماعدى حسين آيت أحمد الذي إنسحب وأقام بباريس مؤقتا موجّها الإتهام للجميع بالتكالب على السلطة ، أما عن المكتب السياسي الجديد فقام بتنفيذ عدة قرارات لعل أبرزها إنشاء الجيش الوطني الشعبي للجزائر وبذلك دخلت بذلك الجزائر عصر جديد من الإستقرار النسبي وفي 26 سبتمبر 1962 انتخب المجلس التأسيسي برئاسة فرحات عباس وعرف قيام أول حكومة وطنية ترأسها أحمد بن بلة كما تولى هواري بومدين وزارة الدفاع والطاهر الزبيري قيادة الأركان وكلّف محمد خيضر و رابح بيطاط بالعمل على تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب كما أقره مؤتمر طرابلس المنعقد بتاريخ 25 ماي 1962 أما محمد بوضياف فقد

[1] _ بلعباس محمد: المرجع السابق،ص281.

أعلن انسحابه نهائيا من المكتب السياسي ومن هنا يمكن القول أن هذه المرحلة من الصراع على السلطة انتهت بتوطيد أركان المكتب السياسي وأجهزة الحكومة والبرلمان والجيش في البلاد وسدّ الثغرات التي بإمكان الاستعمار الفرنسي أن يعود من خلالها للجزائر[1].

[1] _ بلعباس محمد ، المرجع ، ص 281،282.

الخاتمة

بعد انجازنا لهذا البحث خلصنا الى مجموعة من النتائج نوجزها في مايلي :

_أن ظهور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 أعطى مصداقية أكثر للثورة الجزائرية وأن تجسيدها كفعل على أرض الواقع جاء من أجل حل المشاكل الميدانية التي كانت تعاني منها الثورة من النقص الكبير في تزويد الداخل بالسلاح و المؤونة وصعوبة تنقل الوحدات العسكرية لجيش التحرير الوطني بحرية جراء خنق الحدود بالأسلاك الشائكة في إطار السياسة العسكرية الفرنسية خاصة بعد وصول الجنرال ديغول إلى الحكم .

_إن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في سبتمبر 1958 جعل الثورة التحريرية الجزائرية ترتقي نوعيا في تمثيلها الخارجي حيث أعطى تأسيس هذا الجهاز فرصة لجبهة التحرير الوطني لترفع من مستوى تمثيل القضية الجزائرية على مستوى الهيئات والمحافل الدولية ومجاراة الدبلوماسية الفرنسية التي حاولت بكل السبل خنق الثورة وصدى انتصاراتها سياسيا وإعلاميا ودبلوماسيا.

_ لقد كانت قضية محمد لعموري تحركا عرض استقرار الحكومة المؤقتة بل الثورة إلى الخطر وقد جاءت كرد فعل على المحاكمات الموجهة ضد ضباط القاعدة الشرقية والولاية الأولى في إطار لجنة العمليات العسكرية الشرقية اذ اعتقد هؤلاء أن الأحكام الصادرة ضدهم غير عادلة و تخضع للجهوية وستنعكس الإجراءات المتخذة في هذه القضية والأحكام الصادرة ضد لعموري وجماعته على الأوضاع العسكرية للثورة بظهور مجموعة من الانشقاقات على مستوى جيش التحرير الوطني أدت إلى تقلص سلطة وزارة القوات المسلحة على جيش الحدود الشرقية .

أما اجتماع العقداء الأربع الذي دعا إليه عميروش بالقل في ديسمبر 1958 بعد شهر من قضية محمد لعموري ، فقد جاء في إطار احتجاجي على سياسة الحكومة المؤقتة بسبب نقص الانسجام والتصورات الواضحة والمشتركة حول العمل الثوري بين قادة الثورة في الداخل والحكومة الجزائرية المؤقتة في الخارج ، وكون نوايا هذا الاجتماع وقرارته لم تكن خطيرة على الحكومة مثلما كان عليه اجتماع لعموري ورفاقه إلا إن اجتماع القل أحدث شكوكا لدى مسؤولي الحكومة بالخارج .

_من خلال تتبعنا لمسار الحكومة المؤقتة خلال الفترة الأولى من حكم فرحات عباس يتضح لنا أن مبدأ الشرعية الثورية والتاريخية كان مصدرا للطموحات الشخصية لدى بعض الوزراء أي (الباءات الثلاثة) ، حيث سعوا من خلاله إلى الانفراد بزمام المبادرة داخل الحكومة، وتجاوز بعض الصلاحيات المحددة لهم في إطار قوانين الثورة ، من منطلق الاعتقاد أن ذلك حق مشروع لرجال الساعة الأوائل الأمر الذي جعل دور الوزراء ذوي التكوين السياسي والمؤهلين ميدانيا ينتهي بهم إلى تقمص الأدوار الثانوية ،وبميلاد هيئة الأركان العامة أصبحت مراكز التنافس على القيادة العليا للثورة تنحصر بينها، و بين الثلاثي السابق الذكر في إطار اللجنة الوزارية للحرب، ليأخذ هذا التنافس منحى آخر ليصبح خلافا حادا أفرز بدوره صراعا على الشرعية ، بين الحكومة الجزائرية المؤقتة والقيادة العسكرية للثورة ممثلة في هيئة الأركان رغم أن اجتماع طرابلس الأخير لم يمنحها للطرفين .

_بقدر ما كان المغرب الأقصى وتونس سباقتان لدعم الثورة سياسيا ودبلوماسيا ومركزا لقواعدها الخلفية خاصة العسكرية ، إلا أن الطابع الرسمي في علاقات هذين البلدين مع الثورة ارتكز على مبدأ المصالح السياسية والإستراتيجية واتضح ذلك من خلال انخراطهما في ألاعيب السياسة الفرنسية ومشاريعها الوهمية الرامية آنذاك لتوزيع ثروات الجزائر ،رغم العلم المسبق لحكومتي البلدين صعوبة تحقيق مطامعهما في ظل تمسك الفرنسيين بالحفاظ على الصحراء في إطار المفاوضات الجزائرية الفرنسية.

_ كما لا يخفى أن الحكومة الجزائرية المؤقتة كانت تدرك تمام الإدراك أبعاد المطالب الإقليمية التونسية و المغربية لذلك كان تغليب الجانب الدبلوماسي في تسيير هذه المرحلة أمرا مهما للحفاظ على مصالح الثورة التحريرية ، ما ضمن إلى حد بعيد تحجيم خطورة هذه المطالب ومدى تأثيرها على الدعم السياسي و اللوجستيكي الذي يقدمه البلدين لصالح الثورة ، فكان التعامل معها تعاملا مرحليا ، يقوم على مبدأ التأجيل، ما يدل على العبقرية الجماعية لقادة الحكومة المؤقتة وحرصهم على الحفاظ على مبادئ الثورة التحريرية ،التي مافتئت تنادي بتعزيز علاقات التضامن بين بلدان المغرب العربي وضرورة الحرص على وحدة التراب الجزائري الذي جعلت منه مبدءا مقدسا .

_وفي الأخير يمكن القول أن تعامل الحكومة الجزائرية المؤقتة مع أزماتها الداخلية الخارجية كان في الغالب ، ينتهي إلى إيجاد الحلول المؤقتة والظرفية، وهي خيارات اقتضتها طبيعة الثورة

وظروفها آنذاك ،وكانت من الفعالية بما حقق للحكومة المؤقتة الحفاظ على سلامة خطها الثوري، وانتصاراتها السياسية والدبلوماسية على المستعمر، وكذا علاقاتها التاريخية مع جيرانها.

وأخيرا يتضح لنا من خلال هذه الاستنتاجات ، أن الثورة استطاعت تجاوز الكثير من الفتن والمشاكل الفردية ، والتحديات الخارجية بفضل حنكة قادتها رغم خلافاتهم في بعض القضايا والمسائل الشخصية والتنظيمية ، و لأن كل ثورة لها ايجابياتها وسلبياتها ، فيجب علينا كباحثين أن نسعى إلى كتابة تاريخنا بعيدا عن الضغينة والمحاكمات، بعد أن نقرأ مواقف قادة الثورة وجيرانها من الدول ، قراءة موضوعية تراعى فيها ظروف تلك المرحلة.

الملاحق

الملحق رقم (1) : تقرير فرنسي يتناول قضية اعدام لعموري ورفاقه في تونس[1].

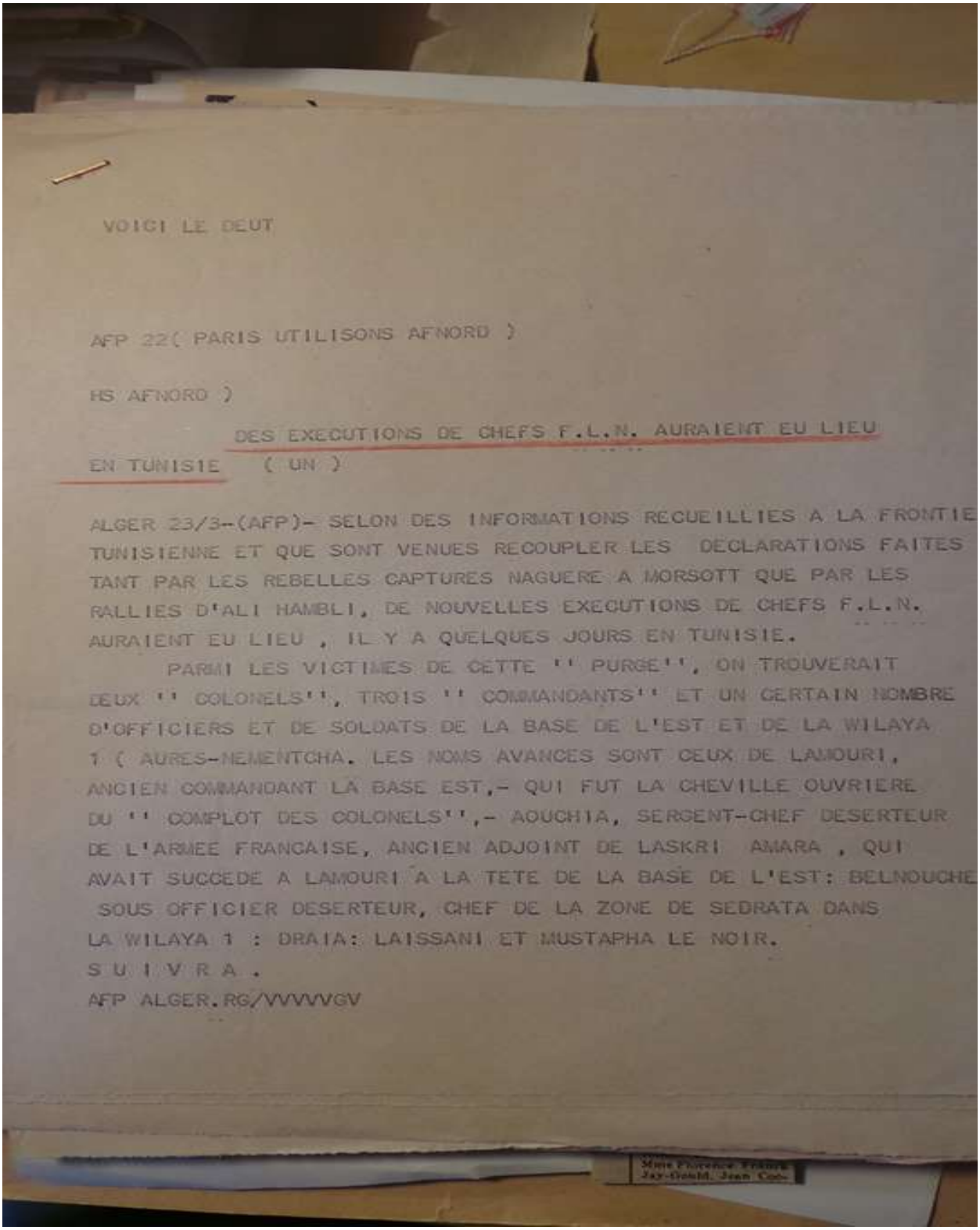

VOICI LE DEUT

AFP 22(PARIS UTILISONS AFNORD)

HS AFNORD)

DES EXECUTIONS DE CHEFS F.L.N. AURAIENT EU LIEU EN TUNISIE (UN)

ALGER 23/3-(AFP)- SELON DES INFORMATIONS RECUEILLIES A LA FRONTIE TUNISIENNE ET QUE SONT VENUES RECOUPLER LES DECLARATIONS FAITES TANT PAR LES REBELLES CAPTURES NAGUERE A MORSOTT QUE PAR LES RALLIES D'ALI HAMBLI, DE NOUVELLES EXECUTIONS DE CHEFS F.L.N. AURAIENT EU LIEU , IL Y A QUELQUES JOURS EN TUNISIE.

PARMI LES VICTIMES DE CETTE '' PURGE'', ON TROUVERAIT DEUX '' COLONELS'', TROIS '' COMMANDANTS'' ET UN CERTAIN NOMBRE D'OFFICIERS ET DE SOLDATS DE LA BASE DE L'EST ET DE LA WILAYA 1 (AURES-NEMENTCHA. LES NOMS AVANCES SONT CEUX DE LAMOURI, ANCIEN COMMANDANT LA BASE EST,- QUI FUT LA CHEVILLE OUVRIERE DU '' COMPLOT DES COLONELS'',- AOUCHIA, SERGENT-CHEF DESERTEUR DE L'ARMEE FRANCAISE, ANCIEN ADJOINT DE LASKRI AMARA , QUI AVAIT SUCCEDE A LAMOURI A LA TETE DE LA BASE DE L'EST: BELNOUCHE SOUS OFFICIER DESERTEUR, CHEF DE LA ZONE DE SEDRATA DANS LA WILAYA 1 : DRAIA: LAISSANI ET MUSTAPHA LE NOIR.

S U I V R A .

AFP ALGER.RG/VVVVVGV

[1] _ وثيقة أرشيفية مسلمة من قبل الأستاذ فيصل فالتة.

الملحق رقم (2): جوانب من قضية محمد لعموري وانعكاساتها من خلال الصحافة الفرنسية [1]

RUMEURS CONFIRMEES

En Tunisie des troubles graves ont éclaté dans les rangs du FLN

SELON divers renseignements parvenus d'Afrique du Nord, il est maintenant absolument certain, malgré les démentis des dirigeants du FLN que des troubles graves ont éclaté dans les rangs du FLN en Tunisie, ces derniers temps.

C'est l'efficacité du barrage qui semble être à l'origine de toute l'affaire.

En effet, rapportent ces renseignements, coupés de la Tunisie, n'obtenant rien, malgré leurs demandes réitérées en renforts, en approvisionnements, en armes et en matériel, les commandants des willayas de l'intérieur ont mis violemment en cause le comité d'organisation militaire qu'ils ont accusé d'incapacité.

Satisfaction leur a été accordée par Krim qui a dissous le C.O.M. confortablement installé au Kef et durement frappé deux de ses membres les plus importants, les colonels Lamouri et Amara. Ces sanctions ont alors provoqué dans les hautes sphères de l'A.L.N. stationnées en Tunisie de vives inquiétudes que la nouvelle organisation du commandement mise sur pied par Krim, n'a fait qu'aggraver.

Par ailleurs, la décision du « ministre des forces armées » de forcer le barrage à l'occasion du 1er novembre, a déclenché parmi les chefs et la troupe des « mouvements divers ».

Désobéissance, ouverte ou non, des chefs craignant de conduire leurs hommes au massacre sur les fils électrifiés et sous les barrages d'artillerie et d'aviation.

Pour la troupe, une nouvelle maladie, la « psychose du barbelé », qui s'est traduite par une absence totale de combativité au cours de « l'offensive » malgré

« C'EST LA PREMIERE FOIS QU'ON ENTEND... »

les communiqués triomphants de Krim à Tunis.

Les renvois enregistrés parmi les éléments ALN et les axis nettement opposés parmi les chefs quant à la continuation de la lutte, ne sont pas étrangers à cette psychose de crainte qui s'est développée depuis plusieurs mois dans les bandes de Tunisie.

C'est alors que Lamouri, un des membres du comité d'organisation militaire, a fait sa réapparition et s'est efforcé de transformer ces désobéissances en complot.

Il semble que tous les mécontents se soient rassemblés autour de lui et aient décidé la liquidation de Krim et de Ben Tobal avec, comme objectif, l'acceptation des propositions sur l'arrêt des combats du général de Gaulle, occasion honorable, stupidement gâchée par les « durs » et les « combattants du Caire ».

La troupe elle-même a réagi violemment.

Des mutineries mettant en cause plusieurs katibas ont éclaté à Gardimaou, au Kef et autres lieux, qui ont entraîné l'intervention de la garde nationale et de l'armée tunisiennes.

Tr a b l s, Lamouri, Aouchria (commandant de base Est), Mussina (commandant willaya I) ont été arrêtés.

La purge s'étend, plus de 25 chefs militaires, dont des commandants de faileks et de katibas, sont compromis.

28 NOV 1958

[1]_ S.H.A.T: 1H1164 ، Dos 5 ،... OP.Cit.

الملحق رقم: (3). [1]

le Monde

6 DEC 1958

DES ÉLÉMENTS F.L.N. STATIONNÉS EN TUNISIE SERAIENT ENTRÉS EN DISSIDENCE DANS LA RÉGION DU KEF

Des rumeurs persistantes — dont le correspondant de la Radiodiffusion française s'est fait l'écho — circulent à Tunis à propos de certaines dissensions graves qu'éprouveraient actuellement les éléments de l' « Armée de libération » du F.L.N. stationnés sur le territoire tunisien.

Plusieurs centaines de fellagas fixés dans la région du Kef refuseraient de reconnaître l'autorité du « gouvernement provisoire » et seraient entrés en dissidence. L'hypothèse généralement avancée est que ces éléments sont animés de tendances pronasséristes et réprouvent l'orientation pro-occidentale tant de M. Ferhat Abbas que de M. Bourguiba. Ils auraient été, dit-on, soumis à la propagande d'agents du Caire infiltrés en Tunisie. Cette information, toutefois, est démentie par un communiqué publié au Caire par le « gouvernement algérien ». L'effervescence qui régnerait dans les rangs de l' « Armée de libération » est à rapprocher des arrestations effectuées il y a quelque trois semaines par le « gouvernement algérien », en liaison avec les forces armées tunisiennes (voir *le Monde* du 23 novembre). Le F.L.N. n'avait pas contesté ces arrestations, mais en avait minimisé la portée, les présentant comme de simples mesures disciplinaires.

[1] _ S.H.A.T: 1H1164 ، Dos 5 ،... OP.Cit.

الملحق رقم :(4). [1]

MALAISE AGGRAVÉ
entre les fellagah d'Algérie et l'organisation extérieure du F.L.N.

- Cinq chefs militaires rebelles compromis exilés dans les pays arabes
- Arbitrage de Ferhat Abbas à l'ambassade égyptienne à Madrid

2 0 NOV 1958

Alger, 21 novembre. (De notre envoyé spécial.)

Le complot découlé par Bourguiba à Tunis n'est que la manifestation publique d'un drame qui secoue toute l'organisation extérieure du F.L.N. et dont on n'a probablement pas fini de parler. Le malaise a pris naissance dans le fait que le barrage Morice entretient un déséquilibre dangereux entre les willayas de l'intérieur (c'Algérois, où l'A.L.N. souffre d'une pénurie de munitions et d'équipement qui va s'aggravant, et la Tunisie, où 10 000 recrues ayant fini leur instruction sont bloquées avec des stocks considérables d'armement.

Depuis plus d'un an les willayas ne cessent de récriminer. De Tunis, on s'efforçait de les faire patienter. Le ton de la polémique n'a cessé de monter, les chefs de willayas finissant par accuser l'état-major rebelle en Tunisie d'incapacité. Il est probable que l'ordre d'offensive générale contre le barrage, lancé par Belkacem à l'occasion du 1er novembre, était en grande partie motivé par la nécessité de donner satisfaction aux willayas.

En fait, on sait déjà que cette offensive ne s'est traduite que par quelques harcèlements de postes tout proches de la frontière et qu'aucun assaut n'a été lancé sur le barbelé. Il est évident que Krim n'a jamais songé à jeter l'ensemble du « corps de bataille » de Tunisie dans une aventure où il risquait de sombrer. Cette force est une « force de chantage » qui tient, d'une part, le gouvernement tunisien dans la ligne et qui, d'autre part, reste l'atout de la négociation. Il n'était donc pas concevable qu'il fût entièrement engagé, mais Krim, d'accord avec le « gouvernement », n'en avait pas moins décidé d'engager dans cette offensive des effectifs limités.

Or il n'a pas été obéi. Ce qui n'apparaît pas clairement, c'est si certains chefs du comité opérationnel se sont mis dans le cas d'une désobéissance ouverte ou s'ils se sont trouvés dans l'impossibilité de faire exécuter les ordres par les échelons subalternes. Dans les katibas de la frontière, le moral était en effet très bas.

Depuis le mois d'avril, où des formations F.L.N. se firent hacher sur le barrage, la « psychose du barbelé » règne dans les camps frontaliers parmi ces troupes inoccupées. L'ordre de passer à l'attaque fut accueilli dans des katibas de Ghardimaou et du Kef par les cris de « Vive de Gaulle ! », qui avaient pour signification « Vive la paix ! ». Ce cri se répercuta dans un centre de réfugiés près de Ghardimaou.

Le commandement s'affola. On demanda l'aide de la garde nationale tunisienne et un « cordon sanitaire » fut établi autour des camps et du centre de refuge.

On enquêta pour savoir qui étaient les « fauteurs ». Cela amena l'arrestation de deux « colonels » et de trois « commandants » : le « colonel » Laskri Amara, ancien chef de la zone de Souk-Ahras, dont les unités sont spécialisées dans le forcement du barrage et les opérations de diversion et qui avait été nommé membre du comité opérationnel, le « commandant » Aouchrie, qui, ayant remplacé le précédent, était le chef effectif de la base de l'Est.

Le « colonel » Lamouri, ancien commandant de la willaya des Aurès, passé lui aussi au comité opérationnel, et le « commandant » Nouaroua, chef effectif de cette willaya, enfin le « commandant » Belhouchet, chef militaire adjoint de la willaya n° 1.

Complot yous[illegible]

Mais l'enquête ne devait pas s'arrêter là. La police tunisienne participant à ces investigations perquisitionna au centre de transmission F.L.N., saisit les codes secrets et les archives.

C'est là que l'on aurait trouvé la preuve de la collusion des comploteurs avec les youssefistes. Le président Bourguiba tira de cette affaire les conclusions utiles à sa politique personnelle.

Mais les « ministres » algériens Krim, Boussef, Bentobal et Mahmoud Cherif, qui avaient poussé l'enquête, semblaient décidés à sévir. Il est probable que les chefs militaires arrêtés avaient groupé autour d'eux des éléments hostiles à la poursuite de la guerre.

Conflits dans le

Le Figaro

le Tunisie - incident du Kef

[1] _ S.H.A.T: 1H1164 ، Dos 5 ،... OP.Cit.

الملحق رقم (5) :الاستدعاء الذي وجهه رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس لمجالس الولايات من أجل التحكيم في أزمة الحكومة المؤقتة.[1]

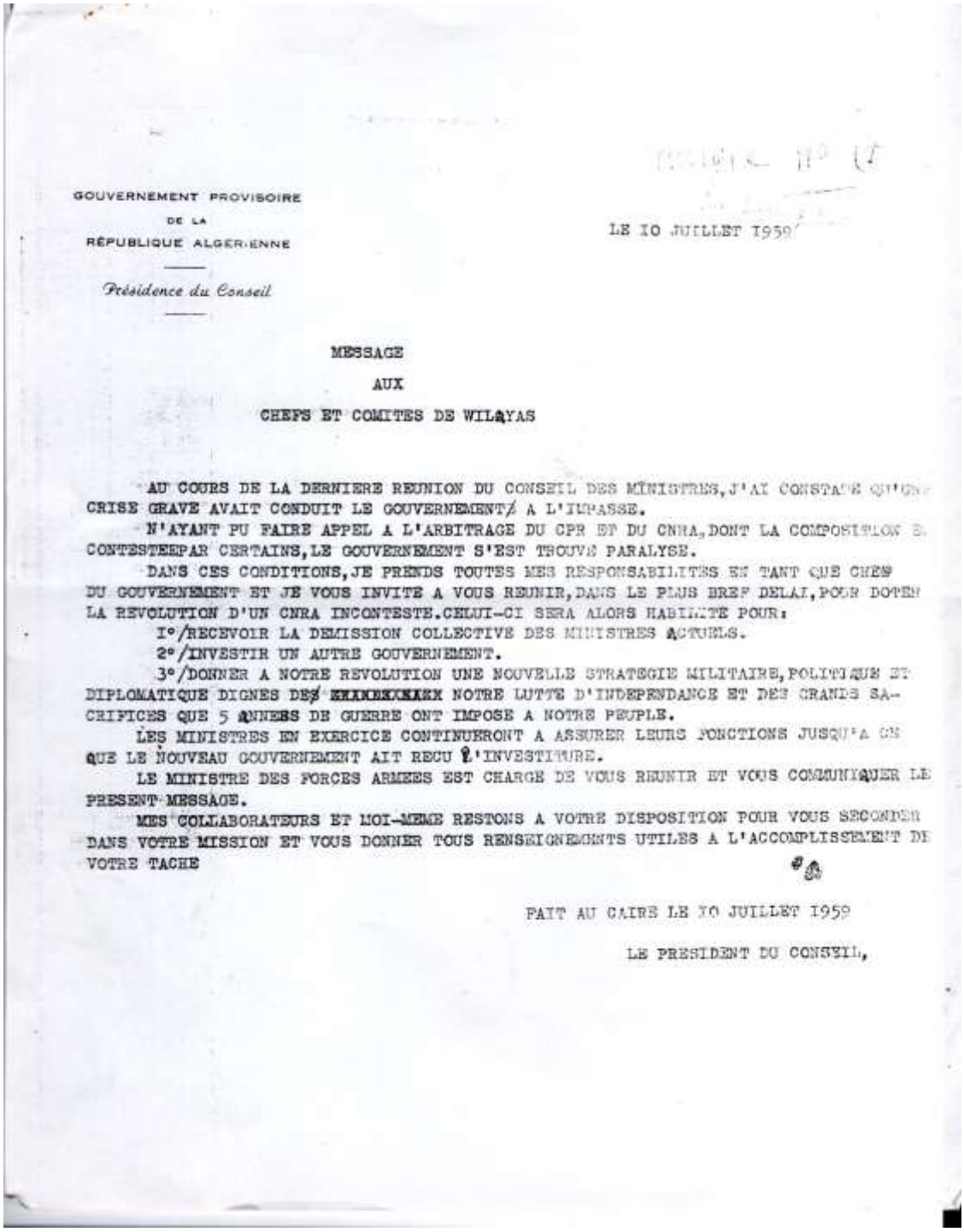

GOUVERNEMENT PROVISOIRE
DE LA
RÉPUBLIQUE ALGERIENNE

Présidence du Conseil

LE IO JUILLET 1959

MESSAGE
AUX
CHEFS ET COMITES DE WILAYAS

AU COURS DE LA DERNIERE REUNION DU CONSEIL DES MINISTRES, J'AI CONSTATE QU'UNE CRISE GRAVE AVAIT CONDUIT LE GOUVERNEMENT A L'IMPASSE.

N'AYANT PU FAIRE APPEL A L'ARBITRAGE DU CPR ET DU CNRA, DONT LA COMPOSITION EST CONTESTEEPAR CERTAINS, LE GOUVERNEMENT S'EST TROUVE PARALYSE.

DANS CES CONDITIONS, JE PRENDS TOUTES MES RESPONSABILITES EN TANT QUE CHEF DU GOUVERNEMENT ET JE VOUS INVITE A VOUS REUNIR, DANS LE PLUS BREF DELAI, POUR DOTER LA REVOLUTION D'UN CNRA INCONTESTE. CELUI-CI SERA ALORS HABILITE POUR:

I°/RECEVOIR LA DEMISSION COLLECTIVE DES MINISTRES ACTUELS.

2°/INVESTIR UN AUTRE GOUVERNEMENT.

3°/DONNER A NOTRE REVOLUTION UNE NOUVELLE STRATEGIE MILITAIRE, POLITIQUE ET DIPLOMATIQUE DIGNES DES XXXXXXXXXX NOTRE LUTTE D'INDEPENDANCE ET DES GRANDS SACRIFICES QUE 5 ANNEES DE GUERRE ONT IMPOSE A NOTRE PEUPLE.

LES MINISTRES EN EXERCICE CONTINUERONT A ASSURER LEURS FONCTIONS JUSQU'A CE QUE LE NOUVEAU GOUVERNEMENT AIT RECU L'INVESTITURE.

LE MINISTRE DES FORCES ARMEES EST CHARGE DE VOUS REUNIR ET VOUS COMMUNIQUER LE PRESENT MESSAGE.

MES COLLABORATEURS ET MOI-MEME RESTONS A VOTRE DISPOSITION POUR VOUS SECONDER DANS VOTRE MISSION ET VOUS DONNER TOUS RENSEIGNEMENTS UTILES A L'ACCOMPLISSEMENT DE VOTRE TACHE

FAIT AU CAIRE LE IO JUILLET 1959

LE PRESIDENT DU CONSEIL,

[1]_وثيقة أرشيفية مسلمة من قبل الأستاذ جودي بخوش.

الملحق رقم (6) :رد فعل الحكومة الجزائرية المؤقتة من التصريح المشترك التونسي المالي الذي اعتبر الصحراء الجزائرية فضاء مفتوح لكل الدول الافريقية[1].

Réaction F.L.N. après le communiqué tuniso-malien évoquant le Sahara « africain » :

"INTÉGRITÉ DU TERRITOIRE ALGÉRIEN Y COMPRIS NOTRE SAHARA"

Tunis, 13 juin. — Le communiqué commun tuniso-malien d'hier, et plus spécialement la phrase soulignant que « *le Sahara est partie intégrante du territoire africain* », fait couler beaucoup d'encre.

A Tunis, le porte-parole du F. L. N. a cru nécessaire, ce matin, de faire une sorte de mise au point pour répondre à des commentaires dont il affirme qu'ils avaient pour objet de « semer la confusion entre Africains ».

Il a déclaré :

« La position du peuple algérien et du G.P.R.A. sur le problème fondamental de l'intégrité du territoire algérien, y compris notre Sahara, est connue et appuyée par nos frères africains. Cet appui a été exprimé publiquement, notamment par les pays de la conférence de Casablanca et par la Libye.

» Tous ces pays, peuples et gouvernements considèrent avec nous que la souveraineté algérienne doit être reconnue sur tout notre territoire, y compris le Sahara, et que les problèmes de rectification de frontières, s'il y en a, ne pourront être abordés entre Africains qu'après l'indépendance de l'Algérie. »

Le Sahara et les Etats riverains

En réponse à une question, le porte-parole algérien a ajouté que le « G.P.R.A. » était très satisfait de l'entretien que ses leaders ont eu avec le président Modibo Keita et au cours duquel « a été constaté un accord total entre les deux gouvernements sur le problème de l'intégrité du territoire algérien ».

Il semble bien en fait que le terme employé dans le communiqué témoigne par son ambiguïté d'une différence de vues entre M. Bourguiba et son hôte.

Certains affirment ici que c'est le président tunisien qui s'est opposé à ce que soit employée la formule « partie intégrante du territoire algérien », alors que M. Modibo Keita n'y aurait pas été défavorable.

C'est donc un compromis qui a été trouvé. Mais l'expression « Sahara africain » peut permettre des confrontations entre tous les Etats riverains de la grande mer de sable, confrontations que demandent un certain nombre de leaders de ces pays.

L'AGENCE TASS :

« Interruption provoquée par l'attitude exceptionnellement rigide de la France »

Moscou, 13 juin. — Dans son premier commentaire sur la suspension des pourparlers d'Evian, l'agence Tass rejette la responsabilité de cette interruption sur « l'attitude exceptionnellement rigide de la délégation française ».

« Cette attitude, déclare notamment l'agence soviétique, ne permettait nullement d'espérer qu'il serait possible de surmonter rapidement les obstacles qui se dressent [illegible] de la paix. »

14 JUIN 1961

Figaro

[1] _S.H.A.T : 1H1164 ، Dos 6 ، Coupures de Presse sur Le Gouvernement provisoire de La République Algérienne et Le Problème du Sahara.

الملحق رقم : (6) تقرير صحفي فرنسي يبرز مواقف بورقيبة تجاه الثورة الجزائرية من بينها أطماعه في ثروات الصحراء [1] .

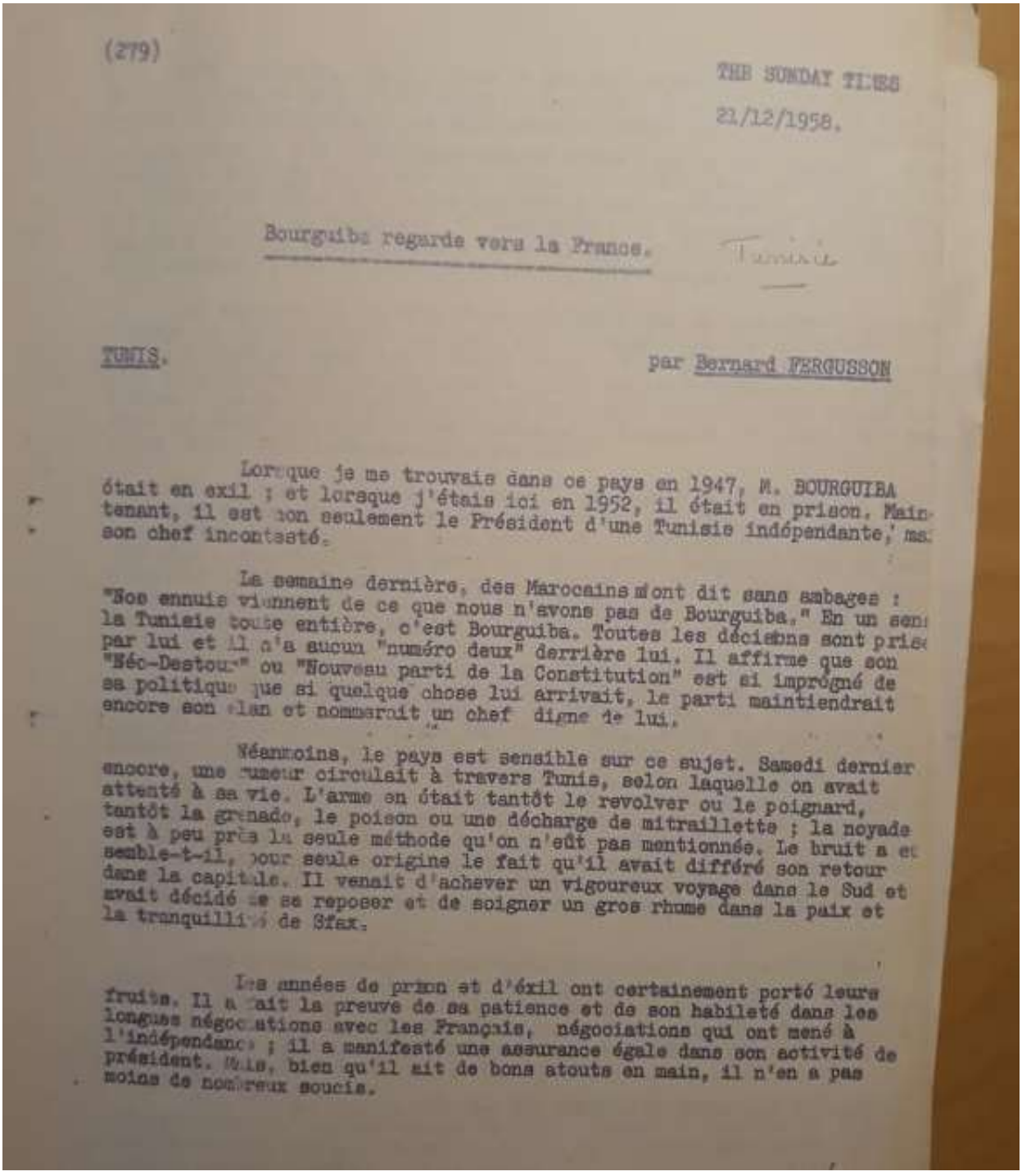

(279)

THE SUNDAY TIMES
21/12/1958.

Bourguiba regarde vers la France.

TUNIS.

par Bernard FERGUSSON

Lorsque je me trouvais dans ce pays en 1947, M. BOURGUIBA était en exil ; et lorsque j'étais ici en 1952, il était en prison. Maintenant, il est non seulement le Président d'une Tunisie indépendante, mais son chef incontesté.

La semaine dernière, des Marocains m'ont dit sans ambages : "Nos ennuis viennent de ce que nous n'avons pas de Bourguiba." En un sens la Tunisie toute entière, c'est Bourguiba. Toutes les décisions sont prises par lui et il n'a aucun "numéro deux" derrière lui. Il affirme que son "Néo-Destour" ou "Nouveau parti de la Constitution" est si imprégné de sa politique que si quelque chose lui arrivait, le parti maintiendrait encore son élan et nommerait un chef digne de lui.

Néanmoins, le pays est sensible sur ce sujet. Samedi dernier encore, une rumeur circulait à travers Tunis, selon laquelle on avait attenté à sa vie. L'arme en était tantôt le revolver ou le poignard, tantôt la grenade, le poison ou une décharge de mitraillette ; la noyade est à peu près la seule méthode qu'on n'eût pas mentionnée. Le bruit a, semble-t-il, pour seule origine le fait qu'il avait différé son retour dans la capitale. Il venait d'achever un vigoureux voyage dans le Sud et avait décidé de se reposer et de soigner un gros rhume dans la paix et la tranquillité de Sfax.

Les années de prison et d'exil ont certainement porté leurs fruits. Il a fait la preuve de sa patience et de son habileté dans les longues négociations avec les Français, négociations qui ont mené à l'indépendance ; il a manifesté une assurance égale dans son activité de président. Mais, bien qu'il ait de bons atouts en main, il n'en a pas moins de nombreux soucis.

[1]_ S.H.A.T :1H1164 ، Dos 3 ، Copures de Presse sur Les Relations entre L'Algérie et la Tunisie.

الملحق رقم[1] : (7)

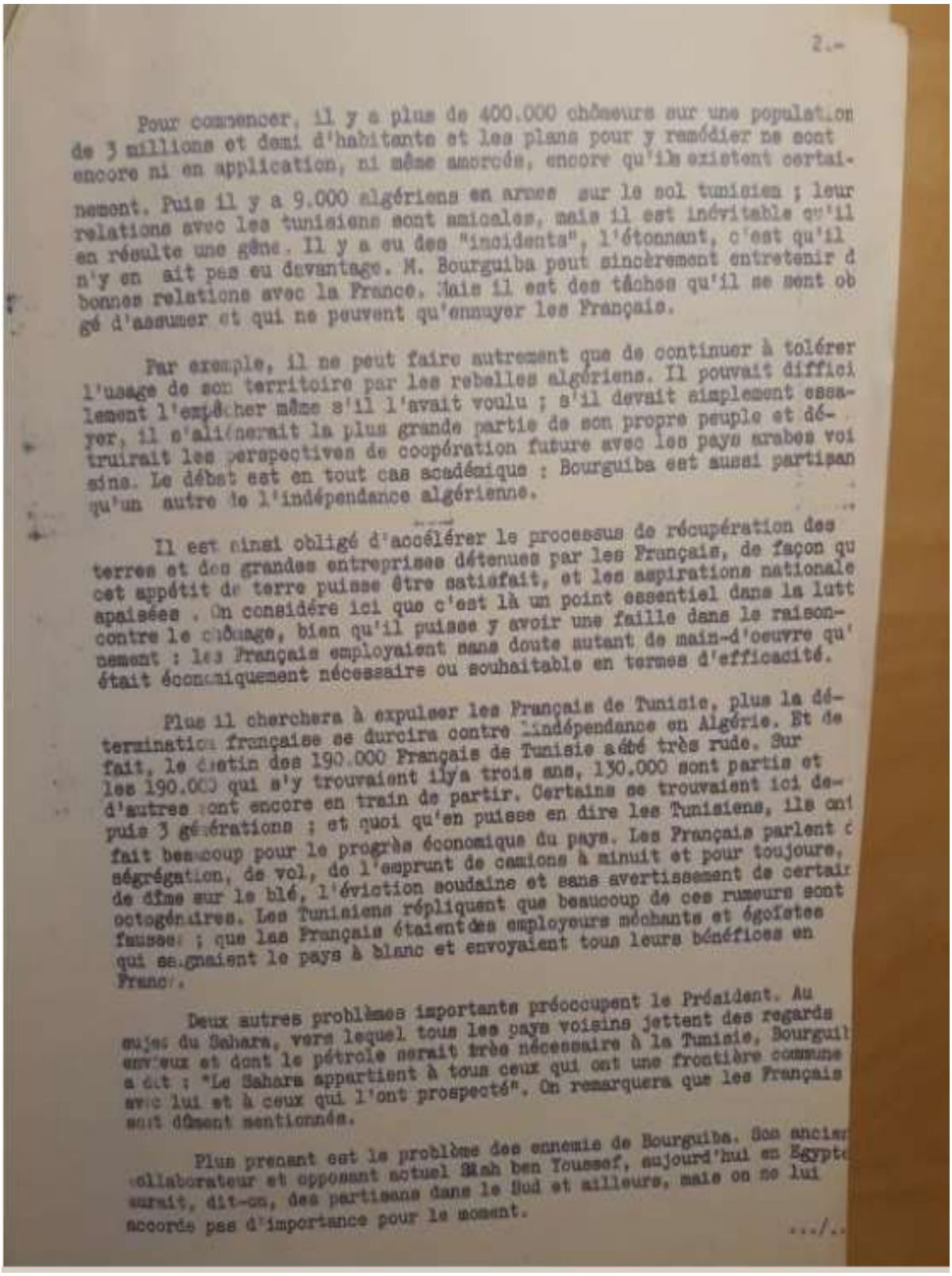

2.-

Pour commencer, il y a plus de 400.000 chômeurs sur une population de 3 millions et demi d'habitants et les plans pour y remédier ne sont encore ni en application, ni même amorcés, encore qu'ils existent certainement. Puis il y a 9.000 algériens en armes sur le sol tunisien ; leur relations avec les tunisiens sont amicales, mais il est inévitable qu'il en résulte une gêne. Il y a eu des "incidents", l'étonnant, c'est qu'il n'y en ait pas eu davantage. M. Bourguiba peut sincèrement entretenir de bonnes relations avec la France. Mais il est des tâches qu'il se sent obligé d'assumer et qui ne peuvent qu'ennuyer les Français.

Par exemple, il ne peut faire autrement que de continuer à tolérer l'usage de son territoire par les rebelles algériens. Il pouvait difficilement l'empêcher même s'il l'avait voulu ; s'il devait simplement essayer, il s'aliénerait la plus grande partie de son propre peuple et détruirait les perspectives de coopération future avec les pays arabes voisins. Le débat est en tout cas académique : Bourguiba est aussi partisan qu'un autre de l'indépendance algérienne.

Il est ainsi obligé d'accélérer le processus de récupération des terres et des grandes entreprises détenues par les Français, de façon que cet appétit de terre puisse être satisfait, et les aspirations nationales apaisées . On considère ici que c'est là un point essentiel dans la lutte contre le chômage, bien qu'il puisse y avoir une faille dans le raisonnement : les Français employaient sans doute autant de main-d'oeuvre qu'était économiquement nécessaire ou souhaitable en termes d'efficacité.

Plus il cherchera à expulser les Français de Tunisie, plus la détermination française se durcira contre l'indépendance en Algérie. Et de fait, le destin des 190.000 Français de Tunisie a été très rude. Sur les 190.000 qui s'y trouvaient il ya trois ans, 130.000 sont partis et d'autres sont encore en train de partir. Certains se trouvaient ici depuis 3 générations ; et quoi qu'en puisse en dire les Tunisiens, ils ont fait beaucoup pour le progrès économique du pays. Les Français parlent de ségrégation, de vol, de l'emprunt de camions à minuit et pour toujours, de dîme sur le blé, l'éviction soudaine et sans avertissement de certains octogénaires. Les Tunisiens répliquent que beaucoup de ces rumeurs sont fausses ; que les Français étaientdes employeurs méchants et égoïstes qui saignaient le pays à blanc et envoyaient tous leurs bénéfices en France.

Deux autres problèmes importants préoccupent le Président. Au sujet du Sahara, vers lequel tous les pays voisins jettent des regards envieux et dont le pétrole serait très nécessaire à la Tunisie, Bourguiba a dit : "Le Sahara appartient à tous ceux qui ont une frontière commune avec lui et à ceux qui l'ont prospecté". On remarquera que les Français sont dûment mentionnés.

Plus pressant est le problème des ennemis de Bourguiba. Son ancien collaborateur et opposant actuel Salah ben Youssef, aujourd'hui en Egypte, aurait, dit-on, des partisans dans le Sud et ailleurs, mais on ne lui accorde pas d'importance pour le moment.

.../..

[1] _S..H.A.T : 1H1164 ، Dos3.. ، OP.Cit.

الملحق رقم (8) : خريطة توضح الطموحات الاقليمية لتونس[1].

[1] _ عسال نور الدين : المرجع السابق ، ص 2019.

الملحق رقم (9) : المحاور التي سلكها جيش الحدود عند دخوله إلى العاصمة.[1]

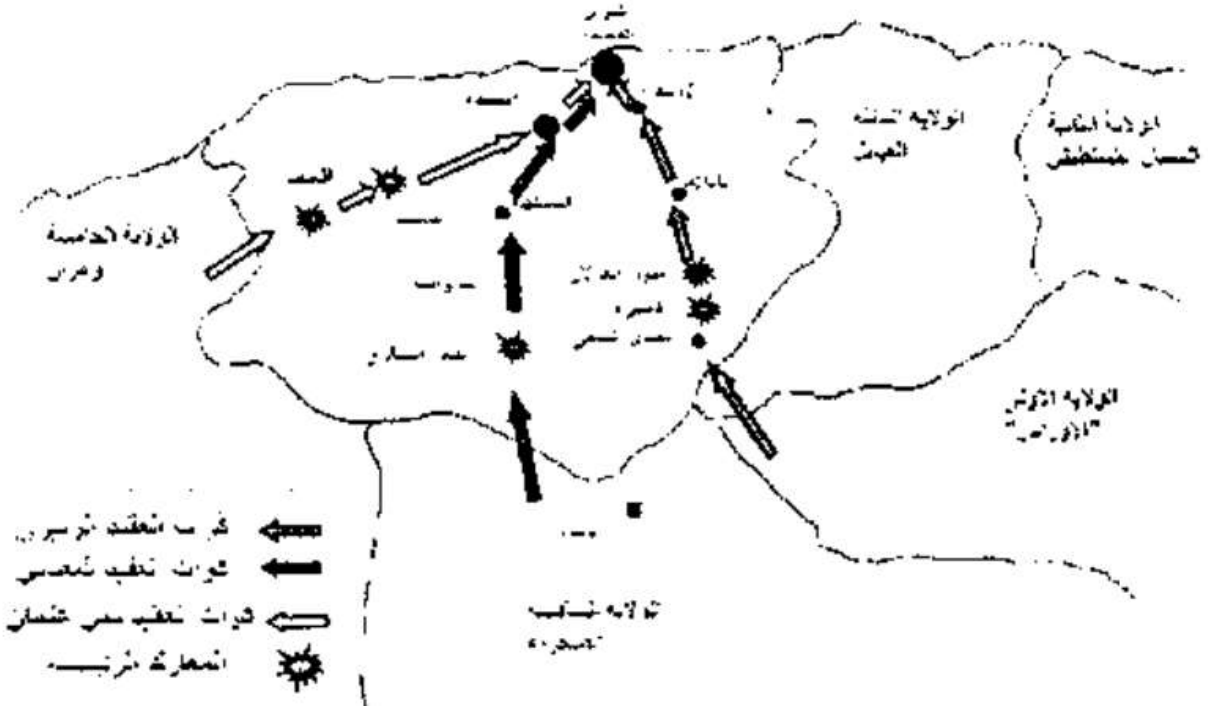

[1] _ الطاهر الزبيري :المصدر السابق، ص 292.

المصادر والمراجع

أولا_ المصادر :

1_ الوثائق الأرشفية :

1_ وثيقة أرشيفية مسلمة من قبل الأستاذ المشرف الجودي بخوش.

2_ وثيقة أرشيفية مسلمة من قبل الأستاذ فالتة فيصل.

2_ S.H.A.T : 1H1164، Dos 05 ،Coupures de Presse sur le Problème Territorial partagé entre l'Algérie et Tunisie/ Dos 03 ،Coupures de Presse sur les Relations entre L'Algérie et la Tunisie/ Dos 06 ،Coupure de Presse sur Le Gouvernement provisoire de La République Algérienne et Le Problème du Sahara.

2_ الشهادات السمعية البصرية :

1_الشابي عبد السلام : شهادة مسجلة حول قضية محمد لعموري ، بتاريخ 17 أفريل 2018.

2_قوجيل صالح : برنامج صنعوا الحدث ، الحلقة 07 ، قناة البلاد ، 01 ماي 2016.

3_ الجرائد :

أولا _ باللغة العربية :

1_جريدة المجاهد :ع 30 ، 10 أكتوبر 1958.

2_جريدة المجاهد : ع 100 ، 17 جويلية 1961

3_جريدة المجاهد :ع 101، 31 جويلية 1961.

4_جريدة المجاهد : ع 112 ، 15 ماي 1962.

ثانيا_ باللغة الأجنبية :

5_Nouvelliste Du Rhône : N 186 ، Mardi 18 Juillet ،1961.

3_الكتب باللغة العربية :

1_أحمد توفيق المدني : حياة كفاح ، ج03 ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2010 .

2_الحبيب بورقيبة : حياته أفكاره جهاده ، كتاب الدولة للإخبار والإرشاد ، تونس ، 1966 .

3_الشاذلي بن جديد : مذكرات الشاذلي بن جديد "ملامح حياة" (1929_1979) ، ج01 ، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011 .

4_الطاهر الزبيري : مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين (1929_1962) ، وحدة الطباعة الرويبة ،الجزائر ، 2008.

5_الطاهر سعيداني : القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض ، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2013.

6_الطاهر بلخوجة : الحبيب بورقيبة سيرة زعيم شهادة على عصر ، الدار الثقافية للنشر، القاهرة ، 1999.

7_الوردي قتال : مذكرات المجاهد الوردي قتال القائد الميداني ، تص : مناصرية يوسف ، دط ، دار الألمعية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2018.

8_أوليفيي لونغ : الملف السري _ اتفاقيات ايفيان مهمة سويسرية للسلم في الجزائر ، تق : ماكس بوتيتبيري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2012.

9_باتريك ايفينو ، جون بلانشايس :حرب الجزائر ملفات وشهادات تر : بن داود سلامنية ، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ،2013.

10_ بن يوسف بن خدة : شهادات ومواقف ، ط 01 ، دار الأمة للنشر التوزيع ، الجزائر، 2007 .

11_ بن يوسف بن خدة : اتفاقيات ايفيان نهاية حرب التحرير تع : زغدار لحسن ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، د.ن .

12_ بول أوساريس : شهادتي حول التعذيب مصالح خاصة الجزائر 1957_1959 ،تر: فرحات مصطفى ، دار المعرفة، الجزائر، د.ن .

13_ بوعلام بن حمودة : الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية ، دار النعمان للنشر و التوزيع ،الجزائر،2012.

14_ رضا مالك : الجزائر في hايفيان المفاوضات السرية 1956_1962، تر : مغضوب فارس المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر ، 2003.

15_ سعد دحلب : المهمة منجزة من أجل إستقلال الجزائر، منشورات دحلب ، الجزائر، 2007.

16_ سليمان الشيخ :الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين ، تر:محمد حافظ الجمالي ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ،2007.

17_ شارل ديغول : مذكرات الأمل (التجديد) 1958-1962،ج 03 ، تر : سموعي فوق العادة ، دار عويدات ، بيروت لبنان ، 1971.

18_ عبد الحفيظ بوصوف : المالق وزارة التسليح والاتصالالت العامة، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر ،2014.

19_ عبد الرحمان بن العقون : مذكراتي، منشورات دحلب، الجزائر، 2009.

20_ عبد الرحمان بن فارس : الحقيقة المرة _ مذكرات ساسي 1945_1965 ، تر : مسعود حاج مسعود ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2007 .

21_ علي كافي : مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962 ، دار القصبة للنشر، الجزائر، د.ن .

22_ علي هارون : خيبة الانطلاقة أو فتنة صيف 1962 ، تر : الصادق عماري ، دار القصبة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2003 .

23_ عمر بوداود : : خمس سنوات على رأس فدرالية فرنسا من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني _ مذكرات مناضل ، تر : أحمد بن محمد ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2007.

24_ فتحي الديب :عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، مصر ،1990.

25_ فرحات عباس : تشريح حرب، تر : أحمد منصور، دار المسك للنشر، الجزائر ، د.ن .

26_ محرز عفرون : مذكرات من وراء القبور ، ج3 ، تر: مسعود حاج مسعود ، دار هومة الجزائر ،2013.

27_ محمد الميلي : مواقف جزائرية ، مؤسسة الضحى، الجزائر،2014.

28_ محمد بجاوي : الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961 ، تر :علي الخش ، ط02 ، دار الرائد للكتاب، د.م ،2005 .

29_ محمد حربي : جبهة التحرير الأسطورة والواقع ، تر: كميل قيصر ، ط01 ، دار الكلمة للنشر ، لبنان ، 1983.

30_ مصطفى مراردة : مذكرات مصطفى مراردة المدعو بن النوي القائد بالنيابة للولاية الأولى التاريخية" أوراس النمامشة " أفريل 1959_أفريل 1960، تح : مصطفى فلوسي، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2010.

31_ مصطفى هشماوي : جذور نوفمبر 1954 في الجزائر ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر ، 2010.

4 _ الكتب باللغة الفرنسية.

1_Mabrouk Belhoucine : Le Courrier Alger- Le Caire 1954-1956 ، casbah édition ، Alger.

2_Tahar Bélkoudja: Les Trois Décennies Bourguiba Témoignage ،Sotepa Graphique édition،Tunis ، 2010.

3_Ben Youcef Ben Khedda : Alger Capitale De La Résistance 1956-1957، édition Dahlab ، Alger، 2002.

4_Lebjaoui Mohamed : Vérités sur La Révolution Algérienne ، édition A.N.E.P.Alger.

5_Yves Courriére : La Guerre D'Algérie L'heure des Colonels Tom 3 ، Casbah édition ، Algérie ، 2005.

6_Yves Courriére :La Guerre d 'Algérie Les Feux Du Désespoir ، Tom 4 ،Casbah édition ، Algérie ، 2005.

ثانيا_ المراجع.

1 _الكتب باللغة العربية.

1_إبراهيم لونيسي : الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962 ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2015.

2_أحمد سعيود : العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954_1958 ، ط1، دار الشروق للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2008.

3_إدريس خضير: البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830_1962، ج02 ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، د.م ، 2006.

4_إسماعيل دبش: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954 .1962)، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر،2007.

5_الشريف عبد الدايم : عبد الحفيظ بوصوف ، منشورات A.N.E.G، الجزائر ، 2014 .

6_أندري موندوز : الثورة الجزائرية عبر النصوص، تر: ميشال سطوف ، منشورات A.N.E.P ، الجزائر،2007.

7_حفظ الله بوبكر: نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954_1958 ، دار العلم والمعرفة ، الجزائر،2013.

8_خليفة الجنيدي : حوار حول الثورة ،ج02، موفم للنشر، الجزائر، 2012.

9_رابح لونيسي : الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2000.

10_ رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية و الجنرال ديغول_سنوات الحسم و الخلاص 1958 -1962 ، د ط ، مؤسسة بونة للبحوث و الدراسات ، الجزائر، 2012.

11_ زهير احدادن : المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954_1962 ، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع ، الجزائر، د.ن.

12_ سعد بن البشير لعمامرة: هواري بومدين الرئيس القائد (1932_1978) ، قصر الكتاب ، الجزائر، 1997.

13_ سعيد الصافي: بورقيبة سيرة شبه محرمة ، ط02 ، رياض الريس للكتب والآثار ، بيروت ، 2010.

14_ سيلفي ثينو : تاريخ حرب من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب ، الجزائر ، 2013.

15_ صالح بلحاج : تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008.

16_ صالح لميش ، عبد الله مقلاتي : المغرب والثورة التحريرية الجزائرية ، شمس الزيبان للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2013.

17_ صالح لميش، مقلاتي عبد الله: تونس والثورة التحريرية الجزائرية ، شمس الزيبان للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2013.

18_ صلاح العقاد:المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة (الجزائر. تونس . المغرب الأقصى) ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، 1985.

19_ عامر رخيلة : التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1954-1962 ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1993.

20_ عبد الحميد براهيمي : في أصل المأساة الجزائرية _ شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر ، 1958_1999 ، ط 01 ، بيروت ، 2001 .

21_ عبد القادر حميد: الدكتور لمين دباغين ، المثقف والثورة ، دار المعرفة ، الجزائر،2011.

22_ عبد القادر حميد: فرحات عباس رجل الجمهورية ، دار المعرفة ، الجزائر، 2007 .

23_ عبد القادر خليفي : أحمد توفيق المدني _ النضال السياسي و الإسهام الفكري في الساحتين الجزائرية و التونسية 1899_1983 ، دار المحابر للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2013 .

24_ عبد الكامل جويبة: قضايا الثورة الجزائرية في مجلة الآداب البيروتية 1954_1962 ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر،2011.

25_ عبد الله مقلاتي و دحمان تواتي: البعد الافريقي للثورة الجزائرية و دور الجزائر في تحرير إفريقيا ، ط01، الشروق ، 2009.

26_ عبد الله مقلاتي: الإستراتيجية العسكرية للثورة الجزائرية ، ج1، دار سحنون للنشر، الجزائر ،2013.

27_ عبد الله مقلاتي: التاريخ السياسي للثورة الجزائرية ، ج02، دار سحنون للنشر، الجزائر ،2013.

28_ عبد الله مقلاتي: المشروع الفرنسي الصليبي الإحتلالي للجزائر _ ردود الفعل الوطنية 1830_1962 ، د ط ، منشورات سيدي نايل، الجزائر، 2013.

29_ عبد الله مقلاتي: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية 1945. 1962 ،ج 02 ، دار بوسعادة للنشر والتوزيع ، الجزائر، د.ن .

30_ عبد الله مقلاتي: قامات منسية محاولة التعريف بإطارات الثورة المنسيين، شمس الزيبان للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2013.

31_ عبد الله مقلاتي: محمود الشريف قائد الولاية الأولى ووزير التسليح إبان الثورة التحريرية ،دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013 .

32_ عبد الله مقلاتي و رموم محفوظ : الجبهة الجنوبية المالي النيجيرية و دورها الإستراتيجي في الثورة الجزائرية ، ط 01 ، دار السبيل للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009 .

33_ عقيلة ضيف الله : التنظيم السياسي و الإداري للثورة 1954_1962 ، ط01 ، البصائر الجديدة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013.

34_ علي تابليت: فرحات عباس رجل دولة ، ط2 ، منشورات ، ثالة ، الجزائر، 2009.

35_ عمار بوحوش : التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية وإلى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 1997.

36_ عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة ، ج02 ، د ط ، دار العثمانية ، الجزائر، 2009.

37_ عمار ملاح : قادة جيش التحرير الوطني ، ج01 ، دار عين مليلة للنشر والتوزيع، الجزائر،2013.

38_ عمر بوضربة : النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، سبتمبر 1958 _ جانفي 1960 ، د ط ، دار الحكمة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2012.

39_ عمر بوضربة : تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954_1960 ، د ط ، دار الإرشاد للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2013.

40_ فارس بوحجيلة : فرحات عباس رجل التحولات (مقالات ووثائق) ، دار النعمان للطباعة والنشر،الجزائر، 2016.

41_ لزهر بديدة : دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية ، شمس الزيبان للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2013.

42_ محفوظ قداش : وتحررت الجزائر ، تر : العربي بنيون ، دار الأمة الجزائر ، 2007.

43_ محمد الشريف ولد حسين: من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830_1962 ، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

44_ محمد العربي الزبيري : كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954–1962 ، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007 .

45_ محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج02 ، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق ، 1999.

46_ محمد بلعباس : الوجيز في تاريخ الجزائر ، دار المعاصرة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009 .

47_ محمد رضوان : منازعات الحدود في العالم العربي مقاربة سوسيو _ تاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية ، إفريقيا الشرق، د.م، 1999.

48_ محمد زروال: إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية _الولاية الأولى نموذجا_ مطبوعات وزارة المجاهدين ، الجزائر، 2007.

49_ محمد شبوب : إجتماع العقداء العشر من11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959 _ ظروفه ، أسبابه و انعكاسه على مصادر الثورة ، ط 01 ، دار دزاير انفو ، الجزائر ، 2013 .

50_ محمد عباس : دوغول الجزائر نداء الحق ، ج04 ، دار هومة ، الجزائر ، 2013.

51_ محمد عباس : نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954_1962 ، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

52_ محمد عجرود: أسرار حرب الحدود 1957 –1958 ، دط ، منشورات الشهاب ، الجزائر ، 2013.

53_ محمد لحسن ازغيدي : مؤتمر الصومام وأثره في تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956_1958، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

54_ محمد ودوع : مواقف المغرب الأقصى تجاه الثورة الجزائرية 1954–1962 ، ج2 ، منشورات وزارة الثقافة ، الجزائر، 2013.

55_ مسعود عثماني : الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب ، دار الهدى للنشر والطباعة والتوزيع ، الجزائر ، 2013.

56_ مولود تيزي : مواقف قادة الثورة من مؤتمر الصومام ، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2013.

57_ نبيل أحمد بلاسي: الإتجاه العربي و الاسلامي و دوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1990.

58_ يحي بوعزيز : ثورات الزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ، ط02 ، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر ، 1999.

2 _ الكتب باللغة الفرنسية.

1_Salah Belhadj : F.L.N Crises Internes et Luttes de Pouvoir 1956-1965، édition ortolan ،Alger، 2007.

2_Benjamin Stora :Dictionnaire Biographique De Militants Nationalistes Algériens (1926-1962)، édition L'Artman ، France ، 1985.

3_Atillo Gaudio : Guerres et Paix au Maroc 1950-1990، Karthala édition، Paris ،1991.

4_Vicent Geisser، Michel Camau : Habib Bourguiba La Trace et L'héritage ، édition Karthala ، Paris ، 2004.

5_Nicole Grimaud : La Politique Extérieure De L'Algérie 1962-1978 ، édition Karthala ، Paris ، 1984.

6_Mohamed Harbi ، Gilbert Menyier : Le F.L.N Documents et Histoire 1954-1962 ، Casbah éditions ، Alger ، 2012.

7_Mohamed Harbi : les Archives de la Révolution Algérienne ، les éditions jeune Afrique ،Paris ، 1981.

8_Mohamed Harbi :Une Vie Debout Mémoire Politique 1945-1962 ، Tom 01 ،Casbah édition، Alger ، 2009.

9_Alistair Horn : Histoire de la guerre d'Algérie ،Dahlab éditions ، Algérie ، 2009.

10_ Gilbert Menyier: Histoire Intérieure du F.L.N 1954-1962 ،Casbah édition ، Alger، 2003.

11_ Mohamed Teguia : L'Algérie En Guerre ، O.P.U ، Alger ،2009.

رابعا_الأطروحات و الرسائل الجامعية.

1_أحمد مسعود سيد علي : تطور الثورة سياسيا وتنظيميا (1960-1961) من خلال محاضر مجلسها الوطني المنعقد بطرابلس من 09 إلى 27 اوت 1961 ، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة ، جامعة الجزائر ،2001-2002.

2_الجودي بخوش : دور بن يوسف بن خدة في الثورة التحريرية 1954_1962 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2006_2007.

3_حسين مجاود : الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية فرحات عباس- بن يوسف بن خدة نموذجا ، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية ، جامعة سيدي بلعباس، 2006-2007 .

4_رياض بوزرب : النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988 ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة منتوري، قسنطينة ، 2007_2008.

5_عبد النور خيثر: تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954_1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2005_2006.

6_عيسى ليتيم : دور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا و العالم العربي في كسب التأييد الدولي للثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة1 ، الجزائر ، 2015 _2016.

رابعا:_المجلات والدوريات :

1_ باللغة العربية

1_بن يوسف بن خدة: الذكرى الثلاثون لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، مجلة أول نوفمبر، عدد 97 /98 .

2_حسين مجاود: الثقافة السياسية من خلال عمل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المجلة الجزائرية للدراسات المغاربية ، مج6 ،ع 01، 2015.

3_سعد طاعة: نشاط الحكومة الجزائرية المؤقتة من خلال بعض المراجع الجزائرية، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ ،ع 09 ، جامعة معسكر 2007.

4_صالح بلحاج : مخطط شال وأثاره في تطور حرب التحرير الوطني ، مجلة المصادر ، ع12 ، 2005.

5_عبدالله مقلاتي : محمد لعموري ومؤامرة العقداء محاولة إعادة قراءة منعرج حاسم في مسار الثورة الجزائرية ، مجلة أفكار وآفاق، مج 04 ،ع 05 ، 2015.

6_عسال نور الدين : تونس ومسألة الحدود الجزائرية مجلة آفاق فكرية ، مج 04 ، 2018.

7_كريم مقنوش : الحكومة الجزائرية المؤقتة في مواجهة الأزمات في تونس مجلة قضايا تاريخية ، ع04 ، 2016.

8_لمياء بوقريوة : اللاجئون الجزائريون في تونس إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954_1962، دورية كان التاريخية ،ع 16، 2012.

9_محمد حربي : مؤامرة العموري ، مجلة دراسات والنقد الاجتماعي ، ع 14_15 ، 2001.

10_ نصر الدين لعوج: مكانة قرار 19 سبتمبر1958 في مسار ومصير الثورة ، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية ، مج 09 ،ع 01 ، 2018.

2 _باللغة الأجنبية .

11_ Lakhdar Ben Tobal : Fragements De Mémoires ، Revue NAQD، N°4 ،1993.

12_ André Noushi: De Gaulle Et La Fin de La Guerre D'Algérie Revue Guerres Mondiales et Conflits Contemporains ، N 250 ، Septembre ، 2013.

خامسا : أعمال الملتقيات والندوات.

1_دراسات وبحوث الملتقى الوطني حول فصل الصحراء عن الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954 ، الجزائر، دن ، ص 138.137.